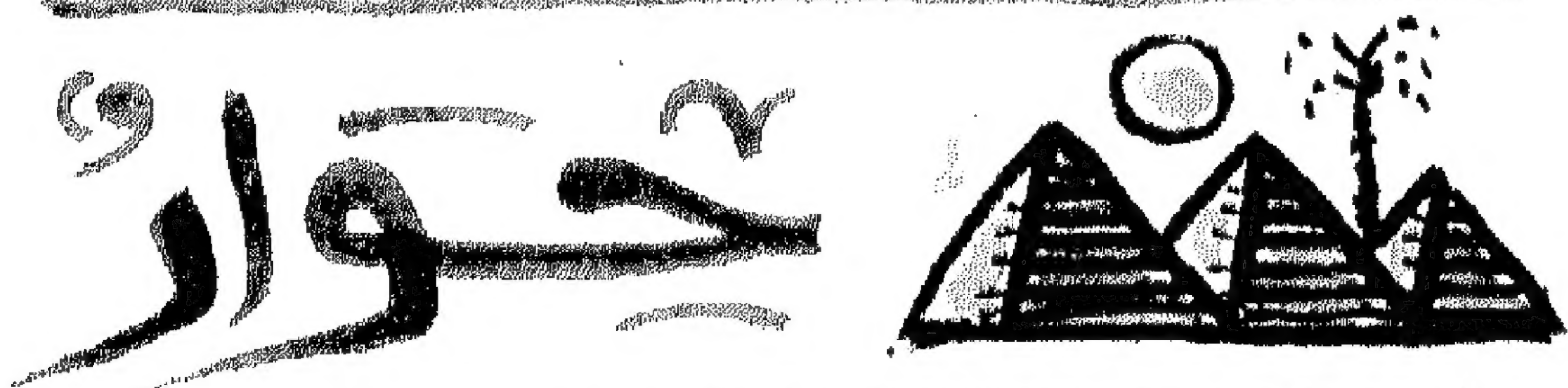


د. محمود عبد الفضيل



مع المستقبل







سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد  
نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش  
رئيس التحرير : مصطفى نبيل  
سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد  
مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب تليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط  
KITAB AL-HILAL

العدد ٥٣١ - شوال - مارس ١٩٩٥ No - 531 - Ma - 1995  
FAX 3625469 فاكس

### اسعار بيع العدد فئة ٣٠٠ قرش

سوريا ١٠٠ ليرة - لبنان ٦٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٤٠٠ فلس -  
الكويت ١٥٠٠ فلس - السعودية ١٥ ريال - تونس ٢٠٥ دينار -  
المغرب ٣٠ درهما - البحرين ١٠٥٠٠ دينار - قطر ١٥ ريال -  
دبي / أبو ظبي ١٥ درهما - مسقط ١٠٥٠٠ ريال - غزة /  
الضفة والقدس ٢ دولار - لندن ٢ جك .

# حوار مع المستقبل

بقلم :

د. محمود عبد الفضيل

دار الفلاح

---

الغلاف تصميم الفنان  
حلمى التونى

---



**إن** مصر بلد من سلالة كريمة المجد ،  
نشيطه المزاج ، إذا تولد فيها الأمل أثار  
غضبها علي الذين يناوئونها في استقلالها ..  
إن الأمة المصرية لاتقبل أبدا أن تكون السلعة  
العديمة القيم التي تتداولها أيدي الأقوياء .

من خطاب سعد زغلول إلى جورج كليمنصو

١٢ مايو ١٩١٩







في تلك الظروف العصيبة التي يمر بها الوطن ، أود أن  
أضع بين يدي القارئ تلك المجموعة من المقالات  
والخلجات نقحاور من خلالها حول هموم الوطن  
ونستشرف معا سبل الخروج من أزمتة ولقد حاولنا قدر  
الامكان استحضار التراث واستلهامه عند كتابة هذه  
المجموعة من المقالات التي كتبت بأسلوب غير فني ،  
بهدف تعميم الفائدة على أكبر عدد من المهتمين بالوطن  
ومستقبله .

ولقد سبق أن نشر معظم هذه المقالات خلال الفترة  
الممتدة من منتصف الثمانينات حتى يومنا هذا ، في  
صيغتها الحالية أو بصيغة مختلفة بعض الشيء . إذ  
نشر الجانب الأكبر من هذه المقالات في مجلة الهلال ،  
وجريدة الأهرام ، والأهرام الإقتصادي ، وجريدة  
الأهالي .

وأتمنى مخلصا أن تساعد تلك الخلجات الفكرية في  
إلقاء بعض الضوء على مشاكلنا الإقتصادية والفكرية  
والسياسية ، برؤية مستقبلية ، في زمن عز فيه الرجاء  
والأمل ، وأصيب فيه العديد من البشر بقدر كبير من  
الإذهاك المادي والمعنوي . ورغم أن هذه المجموعة من  
المقالات تناقش العديد من قضايانا المعاصرة والراهنة ،

فإنها تحمل في ثناياها «نظرات مستقبلية» ، و«بوصلة هادية» ، علنا نستطيع ان نفتحم «بوابات المستقبل» مهما كانت موصدة في وجه شعب جدير بالحياة وباستعادة زمام المبادرة في ظل تحديات كبرى وعالم متغير ومتوحش .

ولا املك ختاماً سوى أن اردد قول شاعرنا الراحل «امل دنقل» في ديباجة ديوانه الأول «البكاء بين يدي زرقاء اليمامة» .

أه .. ما أقسى الجدار .  
عندما ينهض في وجه الشروق .  
ربما ننفق كل العمر .. كي ننقب ثغره .  
ليمر النور للأجيال .. مرة !

د . محمود عبد الفضيل  
القاهرة : أكتوبر ١٩٩٤



## الجزء الأول

ماذا عن المستقبل ؟





## مدخل الجزء الأول

فى بلادنا قلق كبير حول المستقبل ا ماذا يا ترى سوف يحمل هذا المستقبل من تطورات كونية وتداعيات إقليمية وانعكاسات على مستقبل مصر الإقتصادى والسياسى . وماذا سوف يحمل المستقبل فى طياته من فرص ومخاطر ، وكيف يمكن لنا الملاحة فى بحاره الصعبة ووسط أمواجه المتلاطمة . وما زالت الدراسات المستقبلية تسعى علميا حديث العهد نسبيا ، نظراً لضعف «أدوات الاستدلال المستقبلى» المتاحة ، وكذا فإن الشئ الوحيد المؤكد هو أن هناك دائماً عدة مستقبلات بديلة «أو محتملة» وأنه ليست هناك مسارات جبرية وحيدة ، إذ أنه بقدر الاعتراف بأن هناك جزءاً «مرتھناً» ، بفعل موروثات الماضى وأثقاله ، فإنه بالقطع هناك جزء «حر طليق» قابل للتشكيل وفقاً للإرادة الوطنية الحرة .

ويحاول الفصل الأول مناقشة بعض القضايا المنهجية المتعلقة بكيفية استشراف المستقبل بأفاقه ودرويه الصعبة ،

ويوضح هذا الفصل كيف يمكن التفاوض المستمر مع المستقبل ، وكيف يمكن ربط ذلك بهموم ومطالب المستقبل العربي . وضمن هذا السياق ، تتم مناقشة شعار ضرورة إستيعاب «المتغيرات الدولية الجديدة» وكيفية التفاعل معها . وكيف أن عملية «التكيف السلبي» مع هذه المتغيرات تصادر المستقبل وتشل حركته . ولذا فلا بد من أن نتعامل بروح نقدية مع مقولات النظام المسمى «بالعالمى الجديد» ، ونطرح جدولاً لأعمال المستقبل ينطلق من الخبرة والرؤية العربية للمصلحة المشتركة .

ويرتبط بالمضاربات المستقبلية استشراف مستقبل العلاقة بين القوى والتكتلات الرأسمالية الكبرى فى مرحلة «ما بعد الحرب الباردة» . ومن هذا المنطلق ، يناقش الفصل الثانى احتمالات نشوء حرب إقتصادية رأسمالية - رأسمالية ، فى المستقبل ، أطرافها اليابان (ومعها تجمع الباسفيك) ، والاتحاد الأوروبى ، والولايات المتحدة (ومعها بلدان تجمع النافتا) . وفى الوقت نفسه الذى سوف تحتدم فيه المعركة بين الرأسماليات الثلاث ، سوف يتم تدريجياً تشييد «حائط برلين الجديد» بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب : بين الذين يملكون والذين لا يملكون على الصعيد العالمى .

وليس هناك من شك أن «حقبة التسعينات» هى مرحلة انتقالية حاسمة فى تاريخ النظام العالمى ، إذ سوف تشهد مخاضات جديدة فى أكثر من مكان وعلى طول أكثر من جبهة ، ويحاول الفصل الثالث ، أن يرصد عدداً من التطورات



الهامة ، خلال ما تبقى من التسعينات ، فى أكثر من بقعة حساسة من بقاع العالم . فالصين (ذلك التنين الهائل) تستيقظ وتتحول إلى قوة اقتصادية وإنتاجية هائلة تضيف إلى قوة آسيا البازغة ، مما جعل البعض يصف القرن القادم على أنه «القرن الآسيوى» ، كذلك تشهد أوروبا الغربية نهاية مرحلة «التوظيف الكامل» وتتأكل «دولة الرفاه» ، إذ سوف يواجه المواطنون الأوروبيون المستقبل بلا مظلة أمان إجتماعى ، وسوف يقتسمون العمالة كما يقتسمون البطالة . ونتيجة كل تلك التطورات الإقتصادية الاجتماعية سوف تبرز خريطة سياسية وفكرية جديدة فى بلدان غرب أوروبا ، لا تخضع لنمط الاستقطاب الثنائى بين الديمقراطية المسيحية والاشتراكية الديمقراطية . كذلك ، فإن روسيا ستبدأ الإفاقة من صدمة إنهيار النظام الشيوعى وإفتقاد التوازن وفقدان الدفة والبوصلة ، لتستعيد توازنها تدريجيا وتتجاوز مرحلة «رومانسية السوق» ، ولتخلق نظاما إقتصاديا - اجتماعيا جديدا لم تتحدد بعد ملامحه الكاملة .

وإذا انتقلنا إلى منطقتنا العربية ، نجد أن «تحديات ما بعد السلام» مطروحة بقوة على جدول أعمال المستقبل ، ولكن السؤال الجوهرى يظل : من الذى يضع الترتيبات الإقتصادية والسياسية لمرحلة «ما بعد السلام» - بفرض أن السلام الكامل الشامل قد تحقق ! ويحاول الفصل الرابع أن يوضح أن الترتيبات «الشرق - أوسطية الجديدة» هى رسم هندسة لمعمار جديد يقوم على أنقاض «النظام العربى» كما عرفناه

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. ويستعرض هذا الفصل سيناريوهات الهندسة الجديدة للمنطقة العربية ، كما خطط لها السياسة الإسرائيليون والأمريكيون ، مما يستتبع طرح السؤال المصيري : هل نملك رؤية مضادة أو مشروعاً مقابلاً يحمي المصلحة العربية قبل فوات الأوان ، لأن المستقبل ، كما سبق أن ذكرنا ، «ليس لوحاً محفوظاً يزاح عنه الستار» ، ونقف أمامه عاجزين .. بل أحياناً متواطئين !

ولعل خير ما نتسلح به استعداداً لعمليات الملاحة في بحار المستقبل الصعبة ، هو «العقل النقدي» . إذ أن «العقل النقدي» هو نقيض «العقل التبريري» ، القائم على النفاق ، و«العقل الميكانيكي الجامد» القائم على التفكير بالنصوص ، و«العقل الفهلوي» القائم على تسطيح المشاكل والتهوين من المخاطر . إذ يوضح الفصل الخامس أهمية بناء ذلك «العقل النقدي» كطريق لكسب معركة المستقبل حتى نستطيع أن ندق أبواب القرن الواحد والعشرين بلا خوف لا جل .

ونختتم هذا الجزء بفصل عن أهمية ورمزية فكر «جمال حمدان» وعبقريته موقفه الاحتجاجي .. ولكن البنائى فى أن واحد .

## الفصل الأول

### كيف نتفاوض مع المستقبل ؟

مازالت الدراسات المستقبلية مسمى علميا حديث العهد نسبيا ، ومازالت منهجيتها وأدواتها التحليلية محل مناقشة وجدل حاد في الدوائر المهمة بقضايا استشراف المستقبل . ولكنه على الرغم من تعدد الرؤى والمناهج فهناك اتفاق واسع حول أنه ليس هناك مستقبل واحد أو وحيد .. بل هناك عدة مستقبلات بديلة أو محتملة .. ولذا فإنه من طبائع الأمور ، أن تتعدد القراءات الاستشرافية للمستقبل . لأنه مستقبل مازال «تحت التشكيل» ، وليس «معطى نهائيا» يتم الكشف عنه من خلال نوع من قراءة الطالع . فعلى الرغم من أننا لا نمتلك المستقبل ولا نمسك بزمامه تماما ، فإننا نمتلك جزئيا تشكيل جانب مهم منه .

واستشراف المستقبل هو جهد استطلاعي بالاساس ، يتسم لرؤى مستقبلية متباينة ، ويسمى لاستكشاف أو تكشف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والانساق الكلية والفرعية في عالم يموج بالحركة ويتصف بازدياد درجة «عدم اليقين» . ولذا يمكن تشبيه «النظرة الاستشرافية» بالوقوف على ربوة عالية لاستطلاع افاق المستقبل المنظور ، كل



بحسب ما يسمع به ملء بصره وبصيرته . فالجهد الاستشرافي المستقبلي هو نوع من «الحدس التاريخي» المستند الى قاعدة علمية . ولذا فإن «الخطاب الاستشرافي» له طبيعة معرفية خاصة ، فهو خطاب احتمالي بالضرورة يتضمن تعيين المسارات الحرجة للمستقبل العربي .. وحساب «الفرص» و «المآزق المستقبلية» ، في ضوء القيود والامكانيات القائمة والاحتمالية . وهنا تحتل «نسبية الزمان والمكان» أهمية خاصة في إطار «الخطاب الاستشرافي» ، إذ تتحدد الاحداثيات للمشاهد المستقبلية من خلال علاقات النسبية بين «الزمن الاستشرافي» و «الحيز الاستشرافي» (Futuristic Space) .

وبقدر ما أن هناك جزءا من المسارات المستقبلية «حرا طليقا» ، مفتوحا لكافة الاحتمالات والمفاجآت ، فهناك كذلك جانب من المستقبل مرهون سلفا (Committed) ، بفعل الموروثات والقيود الاستراتيجية التي تثقل كاهل الحركة والفعل المستقبلي ، ولذا فإن عملية «التفاوض مع المستقبل» (Negotiating the future) هي رهان دائم لزحزحة وكسر القيود التي تشل حركة المستقبل ، دون القفز فوق الواقع الذي يحدد نقاط البدء في السباق نحو المستقبل <sup>(١)</sup> .

ولذا فإن الدراسات المستقبلية تسعى لاستشراف آفاق ودروب المستقبل الممكنة ، بهدف رسم خرائط للملاحة الصعبة في بحار المستقبل . إذ أن امتلاك «بوصلة» ما حول نمط التطورات والتحولات المستقبلية المحتملة ، يساعد راسم



السياسة على تحديد درجات «الحرية» أو «المناورة» التاريخية .. حتى لا يصبح المستقبل قدرا محتوما تساق إليه الأمم والشعوب دون حول أو قوة .

فحقيقة الأمر ، أن الصور المختلفة للمستقبل «تتوقف الى حد بعيد على القرارات التي تتخذ في الحاضر . ولذلك فإن محاولة استقرار أثارها في الأجل الطويل ستساعد في ترشيد القرارات الحالية ، ابتغاء الاقتراب من أفضل البدائل التي يمكن أن تتاح في المستقبل»<sup>(٢)</sup> ، إذن العلاقة بين الحاضر والمستقبل هي علاقة جدلية ، تركيبية تأليفية بالضرورة .

ويقتضى ذلك بدوره تحديد القوى والمتغيرات الحاكمة لحركة المستقبل ، إذ أن إمالة اللثام والكشف عن تلك القوى المحركة (الظاهرة والباطنة) كفيل باستكشاف المسارات المستقبلية الممكنة .. وإعداد الحسابات المستقبلية اللازمة ، بما تنطوي عليه من هوامش خطأ وقفزات خيال .

### أدوات الاستدلال المستقبلي

لعل من أهم المشاكل المنهجية الشائكة التي تواجه الباحث في مجال الدراسات المستقبلية هي التوصل الى بعض أدوات «الاستدلال المستقبلي» ، أسوة بأدوات «الاستدلال الاحصائي» (Statistical inference) التي استقر العرف عليها منذ أمد بعيد .

ورغم أن هناك نوعا من المقابلة والمثابرة بين كلا من «أدوات الاستدلال المستقبلي» و«أدوات الاستدلال

الاحصائي، فإن المشاكل والصعوبات المنهجية التي تكتنف عمليات «الاستدلال المستقبلي» هي أعقد بكثير من تلك التي تطرح نفسها في مجال الدراسات التنبؤية التقليدية . فمنهم الدراسات التنبؤية (ذات الطابع الاحصائي) هو بالاساس نهج الاسقاطات المستقبلية الاحتمالية المشروطة تماما بما تمت مشاهدته في الماضي .. مما يعنى قدرا كبيرا من الاستمرارية في السلوك .

وذلك في تقديرنا فرق جوهري كبير عندما نعيش في عالم يموج بالتحولات والتغيرات الكيفية التي تجعل الدوال غير متصلة (Non Continus Functions) عبر الزمان ، وحيث المؤسسات والموارد الطبيعية والبشرية ومنجزات التكنولوجيا تشهد قفزات واسعة وتحوى انقطاعات مهمة بالنسبة للخبرة التاريخية الماضية .

وبالتالى فإن أدوات الاستدلال المستقبلي لا يمكن لها أن تكون أدوات خطية ، ولا يمكن لها أيضا أن تخضع لحسابات الاحتمالات التقليدية (Conventional Probability Calculus) ، بل لابد لها وأن تكون أدوات غير خطية تسمح بالانقطاعات والتحولات الهيكلية (Structural breaks) في البنيات المؤسسية ، وقاعدة الموارد ، وفي النظم التكنولوجية . كذلك لابد من اللجوء الى نهج جديد في تقدير وترجيح الاحتمالات حول سلوك المتغيرات الاحتمالية في المستقبل ، بما يحويه ذلك من حدس تاريخي وقوة بصيرة .

## مفهوم المستقبل العربي :

كثير الحديث مؤخرا عن مفهوم المستقبل العربي ومطالب المستقبل العربي . فتعددت الكتابات والمحاولات التي تسمى لاستشراف بعض الجزئيات المتعلقة بأفاق المستقبل العربي . وتراوحت تلك المحاولات ما بين الخطاب الفكري والسياسي المرسل <sup>(٢)</sup> ، وبين الدراسات القطاعية الجزئية <sup>(٤)</sup> ، وبين الدراسات الخاصة بقطر أو مجموعة من الأقطار العربية <sup>(٥)</sup> . وعلى الرغم من أن تلك المحاولات ظلت جزئية ولا ترقى الى مستوى الرؤية الشاملة ، فإنها جميعها قد عبرت عن شعور عميق بالقلق إزاء المستقبل العربي وما يحمله في طياته من مخاطر ونذر .

وفي إطار هذا القلق ، تجري عملية ترويع نظرات جديدة للواقع وللمستقبل ، تحت شعار استيعاب «المتغيرات الدولية الجديدة» والتفاعل معها في ظل عالم لم يعد فيه مكان لمن يتمسك بثوابت .. فمن لا يسارع بركوب قطار الواقعية الجديدة - حسب قولهم - سوف تجرفه رياح التغيير ويفقد مكانه في خريطة التاريخ والعالم الجديد الذي يتشكل بعد «نهاية الحرب الباردة» !

وأود أن أتوقف قليلا أمام المعنى المقصود بالتفاعل مع المتغيرات الدولية الجديدة ، فإذا كان المقصود هو الأخذ في الاعتبار ما يجري حولنا في العالم من متغيرات وتطورات .. فطبعاً هذا الف باء الفهم والعمل السياسي ، لأن العزلة لم تعد



ممكنة في عالم اليوم ، ولكن القضية تبقى : كيف يتم التكيف ؟ هل «التكيف الايجابي» ، او «التفاعل الايجابي» ، من موقع استقلال الارادة الوطنية (أم «التكيف السلبي» بل و«التبعية» احيانا) مع هذه المتغيرات الجديدة .

ولذا فإن السؤال المطروح وبالحاح هو : كيف يتم التفاعل «ايجابيا» مع المتغيرات (او بالاحرى القيود) الدولية الجديدة ؟ والمسألة في تقديرى ، لا تخرج عن كونها نوعا من المباراة (Game) ، يحاول صانع القرار الوطنى ان يعظم من خلالها المصلحة القومية (سواء لكل قطر عربى او لمجمل الاقطار العربية) فى ظل القيود الدولية الجديدة . وعادة ما يقال ان العصر الذى نعيشه اليوم هو عصر قائم على غلبة المصالح الاقتصادية Geoeconomics والاعتماد المتبادل ، وانه لم يعد ينهض على الصراعات التقليدية التى تحكمها الاعتبارات الجيوبولتيكية (geo - politics) فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، وإن هذا يفسر ما نشهده اليوم من انفتاح على الغرب الرأسمالى من جانب الاتحاد السوفييتى وبلدان أوروبا الشرقية . ولكنه بالرغم من كل هذه الشواهد ، فاننى أزعم اننا فى وطننا العربى ، مازلنا نعيش ونتفاعل مع العالم والمحيط الاقليمى فى إطار مباراة تقوم على خليط فريد من الاعتبارات الجيوبولتيكية ، من ناحية ، والهيولى - اقتصادية ، من ناحية اخرى .

نعم لدى العرب «نفط وفوائض مالية» وهى عناصر مهمة فى لعبة الأمم . فتحرك الغرب فى أزمة الخليج ، لم تكن بواعثه



فقط «تأمين امدادات النفط» ، لأن عددا كبيرا جدا من النظم العربية (حتى النظام العراقي نفسه) كان مستعدا لأن يمد الغرب بما يحتاجه من النفط ، ولكن الصراع كان يدور في الواقع حول الشروط التجارية والأسعار التي يتم على أساسها التعاقد على الامدادات النفطية ، وهناك كذلك الفوائض المالية العربية وكيفية السيطرة عليها ، وابقائها في حكم «الرهينة» لدى الغرب .

ولكن رغم كل هذه العناصر تظل هناك اعتبارات ذات طبيعة «جيو - بوليتيكية» قديمة جديدة لمجرد استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي دون حل عادل وشامل ، لأنه صراع له كل الابعاد التاريخية والايديولوجية ، التي تجعل منه صراعا متفجرا حول مقومات الوجود والحياة : الأرض ، الهوية ، الماء والكلأ .

ولذا فإنه في ضوء كل هذه التعقيدات والتقاطعات ، يجب ان نعي ان هناك توازنا جديدا للمصالح والقوى ، هو في حقيقة الأمر ، محصلة تطورات إقتصادية وتقنية طويلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولكن ستظل هناك تفاوتات في مستوى الصراعات والمصالح ، وستخوض العديد من «بلدان الجنوب» (ومن بينها البلدان العربية) انواعا مختلفة من المباريات ، يجب أن ترافقها استراتيجيات مشتركة جديدة ، لتعظيم المكاسب الجماعية للعرب (كل العرب) وتقليل الخسائر الفردية «طويلة الأجل» لكل قطر على حدة ، مهما لاح له طريق الكسب العاجل ، نتيجة خداع النظر . فبينما كانت «حرب

الخليج، بمثابة المختبر لمعالم النظام الدولي القديم في طبيعته الجديدة ، فهي بالقطع ليست «المنتهى» فيما سوف نشهده غدا وبعد غد .

### كيف نتعامل مع «النظام الدولي الجديد»

وتثير التطورات والتحولات المتعددة التي نعيشها هذه الايام عدداً من القضايا المهمة المرتبطة بالتداخلات والترابطات الجديدة في عالم الغد في اطار ما يسمى «بالقرية الكروية» .. وحيث تسقط كل الحواجز الوقائية التي كانت مازالت تحمي بعضاً من مجتمعات العالم الثالث ، اذ انه نتيجة لثورة الاتصالات الكاسحة تم اختزال المسافات والتكثيف المتزايد للعلاقات وتزايد انسياب السلع والأموال والبشر والمعلومات والصور والأفكار (بل والأوهام) بين أكثر المجتمعات تفوقاً وانعزالاً . وتطرح تلك التطورات بدورها تحديات مهمة وجديدة على العلم الاجتماعي وعلى الممارسين السياسيين من حيث تحليل طبيعة التناقضات التي تنشأ في ظل منظومة علاقات «الاعتماد المتبادل» أو «الاعتماد المتداخل» فيما بين بلدان العالم : شرقاً وغرباً ، وشمالاً وجنوباً . وهل تفضي تلك الأنماط الجديدة من «العالمية» (Globalism) الى درجات حرية أكثر لشعوب العالم الثالث . أم تفضي الى مزيد من العلاقات المسيطرة والتبادل «غير المتكافئ» ؟ وهذا بدوره يقود الى سؤال آخر : هل تصبح تلك المجتمعات أكثر حرية في السيطرة على مقدراتها أم تصبح أكثر انصياعاً لقوانين المراكز الرأسمالية المتقدمة ؟

١- ولقد كان ذلك، ويقتضيه من دور، قديماً حيثما للايات الجديدة  
الغالبية (والثانية) التي قد تلي في إطار اليات والاعتماد  
مقابل والاداءات، وفي المقابل اكتشاف الاشكال الجديدة  
تجديد، والاعتماد، التي قد تلي في اكثر الاعياء الشعبية  
هذه التي قد تلي في الاعلى الثانية. ان ان المهمة  
رئيسية الامم المتحدة في العقد الاخير من القرن  
عشرين هي قد تلي في الاعلى الثانية التي يطرحها  
مفاهيم، وفي الاعلى الثانية، ويرتكز الى التعددية  
سياسية، والاعلى الثانية، والاعلى الثانية، واحترام حقوق  
انسان.

دولت

ونحن لا نملك بهذا العدد سوى ابداء بعض الملاحظات  
لاولية التي نضعها بين يدي القارئ : إذ ان إعادة تأسيس  
الحياة السياسية والاقتصادية في قطاع عديدة من العالم بالاستناد  
الى مبدأ «التعددية الاشتراكية» على طريقة حذيفة «الهايد بارك»  
في لندن ، يثير العديد من الشكوك حول الامكانية الحقيقية  
لتداول السلطة من خلال ممارسة ديمقراطية حقيقية .

كذلك فإن القول «بالتعددية» كأساس لإدارة شئون  
المجتمعات في ظل الظروف الدولية الجديدة التي تقوم على  
الاعتماد المتبادل والمتداخلة لا بد أن يرافقتها اعتراف  
بأصع وصريح بقبول مبدأ «التعددية الحضارية» ، على  
أصع الأصعب ، ألا أن على احترام الخصوصية الحضارية



والميراث الثقافي لبلدان العالم الثالث في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا . لأننا لدينا شعور قد يرقى الى مرتبة اليقين بأن هذا النظام العالمي الجديد الذي يجرى التبشير به اليوم يقوم على التنميط لسلوكيات وثقافة البشر في كل المجتمعات بما يؤدي الى طمس «الفروق الحضارية» واخضاعها لمركزية نظام المفاهيم والقيم السائدة في أمريكا الشمالية وبلدان أوروبا الغربية ، على النحو الذي اشار اليه فرانسيس فوكوياما في مقاله ذائع الصيت عن «نهاية التاريخ» ، حيث ربط الانتصار الناجز والنهائي للرأسمالية الغربية بنجاحها في جعل المواطن في براغ (تشيكوسلوفاكيا) . في رانجون (بورما) ، وفي طهران (إيران) يرقص على انغام موسيقى الروك ، ويأكل الهامبرجر ، ويشرب كوكاكولا . بمعنى خلق «ثقافة استهلاكية» معمة على كل اجزاء العالم .

### حول آلية السوق .

إن الحديث عن التحول من النظم القائمة على «التخطيط المركزي» الى «اقتصادات السوق» بالاستناد الى التجربة «الناجحة» لبلدان الغرب الرأسمالي ، يتجاهل ان تجربة بلدان الغرب الرأسمالي هي محصلة خمسة قرون من السبق في عمليات النمو الرأسمالي ، وانها استندت الى ظروف تاريخية فريدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (وبصفة خاصة استغلال المستعمرات ونهب خيراتها) .

وبالتالي فإن الحديث عن «آليات السوق» بعيدا عن خصوصيات «التشكيلة الاجتماعية» القائمة ، «والانماط

«الانتاجية» التي تتعايش وتتفاعل داخلها ، هو ضرب من التبسيط والتجريد الذي يؤدي الى نتائج مضللة . فاذا تفحصنا حال العديد من مجتمعات العالم الثالث ، نجد انه لا توجد «أسواق» بالمعنى الاصطلاحي للكلمة .. لأن هناك آليات عديدة فاعلة في «الواقع المعاش» تجعل العديد من الصفقات والمعاملات (بل لعل أغلبها) لا يمر من خلال الأسواق سوى بسور الكرام ، لأن «السوق» ليس مجرد «آلية» تفرض قسرا على المجتمعات «كجهاز فنى» .. بل هي في واقع الأمر نتاج التطور ومخاض اجتماعي طويل ، ودهن بنضج شروط وظروف عديدة .. ودعونا ننظر حولنا ، ونشير الى ما يسمى «سوق بالعمل» (labour market) في بلدان العالم الثالث ، لكي ندرك أن عمليات التوظيف للبشر من خلال «وسائط» أخرى تميز «السوق» بدءا من مقاول الانفجار وانتهاء ببطاقات المجاملة للاقارب والمعارف والاصهار والبلديات ، وينطبق نفس الشيء على «أسواق الأراضي» و«أسواق المال» .

خلاصة القول هنا ان الرهان على ما يسمى «اقتصاديات السوق» تفتقر الى وجود «مؤسسة السوق» ذاته .. لأن «مؤسسة السوق» لا تنشأ بقرار اداري ، او تستورد من الخارج ، بل هي كائن حي يولد وينمو وتدركه الشيخوخة المبكرة احيانا . ولعلنا اغامر واقول ان ما لدينا هنا في مجتمعاتنا ليس «أسواقا» .. بل «اشباه أسواق» - (Quasi markets).

## حول حقوق الإنسان :

كما كثر الحديث هذه الايام عن «حقوق الإنسان» وكان  
أصبحت «صرخة العصر» .. وكأننا اكتشفنا فجأة - وبلا  
سابق انذار - ان هناك حقوقا للإنسان مهضومة ومغتصبة به  
كل بقعة ، ورقة من هذا العالم .. ونسينا ان جوهر نضال  
البشرية عبر العصور كان يدور دوما حول الدفاع عن «حقوق  
الإنسان» وتأكيدا واحتراما وترسيخ قيمتها .. لا  
بالاستناد الى هذه القضية المركزية يقاس جوهر نضال  
البشرية على مدار الزمان .

واذا كانت تلك القضية المبدئية هي قضية كل زمان  
ومكان .. فلا بأس ان يزداد التأكيد عليها في ظل ملابسات  
عالم اليوم ، لكي يتم انتزاع اكبر قدر من حقوق الإنسان  
ولكن يظل التساؤل المركزي يدور حول : أية «حقوق» تلك التي  
نتحدث عنها ؟ واي «إنسان» ؟ الذي نتحدث عنه ؟ هل يقام  
بالحقوق مجرد المعنى «السلبي» (Negatively - defined)  
بمعنى الحرمان دون انتهاك «محرمان» .. ولا أقول «حقوق»  
بمعنى حمايته من العنف والجور والاعتقال العشوائي  
والتعذيب والاعتقاد مقومات الدفاع عن النفس ، أم نقصد  
ذلك ، «المعنى الايجابي» .. ولكن المنقوص ، حول احد  
وتوافر «الحقوق السياسية» للإنسان المعاصر ، (اي في  
الاجتماع والحديث والتنظيم السياسي والنقابي) .. دون  
تمتد تلك «الحقوق السياسية» بالضرورة الى «الحا



تقتضي الديمقراطية ذاتها، لا فرق بين الديمقراطية في شرق بلدان العالم الثالث، وبين الديمقراطية في الغرب، بل هي ذاتها، حقوق القاصرين ضمن البطالة، في الرعايات، والزيارات المدفوعة، حق ربط الاسعار للمستهلك، حق الاستدعاء المسمى واللائق، وغير ذلك من مبادئ الديمقراطية والحيادية.

ونحن نلاحظ اننا نلاحظ مفهوم حقوق الانسان، على الجانب السياسي فقط، ونغفل ما يشكل كسبا كبيرا يجب الزود عنه في قوة، فان فلاح سوريا مثلا، يظل قاصرا على النخبة السياسية، ولما يمتد مدوله ايضاً هذا لامتهان حقوق انسان الديمقراطية والاشيائية التي تعاني منها الجمهورية واسمة من المواطنين والاندات الكاسية. ولذا لابد من اعادة تربية مفهوم حقوق الانسان في شرق بلدان العالم الثالث التي يقوام مع حق، لا جمهورية الراسية من المستضعفين المعذبين في الارض. انه انه دون ذلك، يخال طرح مفهوم حقوق الانسان، ولها فخرها، لا يخاطب جراح والام الحياة اليومية للجمهورية الراسية من المواطنين.

## وما العمل ؟

نقطة البدء حول «ما العمل ؟» تكمن في محاولة استطلاع عالم المستقبل الذي ينتظرنا - نحن العرب - ان المستقبل اشكل من حزمين : جزء «مرتقن» سلطاً، اي تلك القيود لاعباء الموروثة من الفترة السابقة، وجزء «مطلوق» يدور به الدمار في المستقبل من الايام.

واعتقد انه في اللحظة الراهنة هناك اعتراف ضمنى من جميعا ، بان جانبا كبيرا من عناصر تشكيل المستقبل العربي - السنوات العشر القادمة على الاقل - مرتهن سلفا ، لكن هذا لا يعنى ، كما يشيع في بعض الكتابات ، ان «الامر المستقبلية» قد أصبحت محددة في كل تفاصيلها وفي كل دقائقها ، وانه لا فكاك من «مسار جبرى» تنعدم فيه «درجات الحرية» و«المناورة» .

اننى ازعم انه ، طالما تعيش الشعوب وتحيا وتعانى الظلم والقهر ، لابد ان تكون هناك «مساحات للحركة» تضيق او تتسع حسب طاقات الجماهير والنخب والسلطة وقدراتها في الاستجابة للتحديات ، لذا فان البراعة كل البراعة تكمن في انتزاع اكبر قدر من درجات الحرية خلال السنوات المتبقية من حقبة التسعينات ، لانه اذا لم يتم انتزاع هذه المساحات من الحركة فاننا سندخل القرن الحادى والعشرين مهمشين تهميشا كاملا لم يسبق له مثيل .

نقطة البدء في ظل هذا «النظام الجديد» هي تحديد كيفية التعامل مع معطياته وآلياته ، ليس من موقع الانصياع والامتثال ، بل من خلال فهم الضرورة وتجاوزها . إذ انه رغم كل ما حدث في منطقتنا، مازال ذلك «النظام الدولى» تحت التشكيل لان مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية مازالت تحوى في ثناياها مستويات عديدة للصراع وتناقض المصالح . فما زال الصراع الاقتصادى على اشده على القما

بين بلدان الاتحاد الأوروبي المشتركة وبين اليابان ومنطقة  
لباسيفيك من ناحية ، وبين الولايات المتحدة ، من ناحية  
خرى . وهناك دراسات لوكالة المخابرات المركزية في  
لولايات المتحدة الأمريكية C.I.A تحذر من الخطر الياباني  
للقادم .

كذلك فان التطورات المستقبلية في أوروبا الشرقية ، على  
العكس ما يتصور البعض ، لم يتم حسمها لا اقتصاديا ولا  
سياسيا . نعم هناك سقوط لنموذج بيمينه من البناء  
الاشتراكي ، وهناك أزمة سياسية طاحنة في روسيا ، لكن  
ذلك لا يعني ان بلدان أوروبا الشرقية ستكون «نفسنة» كـريونية  
باهتة ، لبلدان أوروبا الغربية . وان روسيا ستكون دولة ملحقه  
بالنظام الرأسمالي العالمي ، ان العملية ستظل صراعية  
بمفتوحة .

### جدول اعمال المستقبل

أود ، ختاماً ، ان اطرح بعض القضايا الملحة على جدول  
اعمال المستقبل العربي :  
القضية الاولى وعاجلة تتعلق بأسلوب معالجة الصراع  
بالعربي - الاسرائيلي واسلوب التسوية المنتظرة ، طبعا هناك  
بخفضوط الآن للتسوية في اتجاه معين ، ومع احترام خصوصية  
الكل قطر ومصالحه ، فان هذا لا يمنع من تكوين «قوة تفاوضية»  
لجماعية ضاغطة من أجل تعظيم «المصالح العربية» ، في ظل  
القيود القائمة ، هناك قيود باستمرار تشل الحركة وتضع حدا



للطموحات ، ولكن المهارة تكمن في كيفية فك بعض القيد وتحريك الاوضاع . .

**القضية الثانية** هي وجوب ان تكون السياسة النفط العربية سياسة «عربية» نفطية ، وليست خاصة بالدر النفطية ، وحدها ، لان القدرة التفاوضية للدول النفط العربية في عالم اليوم غير كافية وتحتاج ان تحتوى بمفاد عربية من الدول «غير النفطية» كي تقوى ذراعها في التفاوض على الصعيد الدولي ، علما بأن مستقبل اسعار النفط وكميات النفط المنتجة ، واين سيتم استثمار الفوائض المالية ستخضع لمخططات عربية كونهية . واود ان اشير هنا الى ان قرأت تقريرا منشورا في مجلة Foreign Affairs يقول : ان الغرب مخطط يسمح له عند اللزوم بأن يستثمر بكثافة في السعودية وفي الامارات كي يستغنى مستقبلا عن نفط الكويت وايران والعراق مجتمعين ، باعتبارها مناطق اضطرابا وقلقل سياسية .

**القضية الثالثة** : هي اعادة النظر في البنية الانتاجية العربية ، واعادة تصويبها لانها بنية شبيهة ببنية ومختلفة ويفترض ذلك بالطبع توظيف «المال النفطي» انمائيا وجساعيا **القضية الرابعة** هي الصراع على المياه والموارد المائية اذ تشير جميع التقارير الى ان مصدر الحروب القادمة في الصراع على المياه وليس الصراع على النفط ، فما هو الموقف العربي ازاء هذه القضية ؟ وكيف ستعامل في الاخطار الناجمة في قصور الموارد المائية التي تهدد الحياة

## الاقتصادية العربية في الصميم ؟

هذه كلها قضايا عاجلة ان لم نجد لها حلوًا عملية يتوافر فيها الحد الأدنى مما يمكن اعتباره «مصلحة عربية» ، بالرغم من كل التناقضات العربية القطرية ، فإننا سندخل ، على ما اعتقد ، في «النفق المظلم» خلال القرن المقبل ، وسنصبح اضعف تجمع اقتصادي وسياسي في العالم الجديد ! .

## هوامش :

(١) راجع : , «Negotiating the Future» , Mahbubul-Haq, Foreign Affairs (Winter 1980) ,pp. 398-417.

(٢) ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي ، ط ١ (بيروت مركز الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٧٤

(٣) راجع على وجه الخصوص :

- حسن صعب ، المقاربة المستقبلية للانماء العربي (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩) .
- قسطنطين زريق ، نحن والمستقبل (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٠) .
- قسطنطين زريق ، مطالب المستقبل العربي : هموم وتساؤلات (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٣) .
- احمد صديقي الدجاني ، رؤى مستقبلية عربية للثمانينات (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٣) .

(٤) راجع على وجه الخصوص :

- عمر الخطيب ، الوطن العربي عام ٢٠٠٠ : محاولة لاستشراف الاوضاع السياسية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٥) .
- هيسون وآخرون ، العقد العربي القادم ، المستقبلات البديلة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦) .

(٥) راجع على سبيل المثال : المهدي المنجرة ، المغرب الكبير عام ٢٠٠٠ ، المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣) .



## الفصل الثاني :

### الحرب الرأسمالية - الرأسمالية القادمة !

لاشك اننا نعيش في ظل عالم يموج بالزلازل والبراكين ، ويشهد تحولات كبرى يتسارع ايقاعها يوما بعد يوم ، وخير شاهد على ذلك ان الفترة الممتدة بين اغسطس ١٩٩٠ (الغزو العراقي) واغسطس ١٩٩١ (الاحداث الدرامية التي أدت لسقوط الاتحاد السوفييتي) انما هي فترة فريدة في تاريخ البشرية حيث تم فيها تكثيف العديد من الاحداث الجسام التي بدلت ومازالت تبدل في وجه العالم من حولنا .. وقد لانغالي كثيرا اذا قلنا اننا شهدنا خلال تلك الفترة حربا عالمية ثالثة ، مصغرة و «مكثفة» فهي حرب عالمية تم اخراجها بمواصفات عالم اليوم من حيث امد الحرب واسلوب ادارتها تكنولوجيا ومعلوماتيا . اذ ان التحالف الدولي الذي قامت باسمه حرب الخليج الاخيرة ، هو خير دليل على «عالمية» هذه الحرب في مسبباتها ونتائجها وتداعياتها . فهي حرب جاءت لتتوج العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية الجارية على الصعيد العالمي منذ منتصف الثمانينات ، ولتعيد تشكيل خريطة العالم جغرافيا ، واقتصاديا ، وسياسيا على نار ساخنة ، ولتعكس العديد من التطورات التي ترقبت على الحرب العالمية الثانية وعلى رأسها «عالم ما بعد يالطا» .

ولكن ان كانت تلك «الحرب العالمية المصغرة» قد حسمت  
العديد من الأمور لأجلال قد تطول أو تقصر ، فإن التاريخ لا  
يتجمد عند نقطة واحدة ، مهما كان جبروت الدول الكبرى  
والتكنولوجيا الحديثة وادوات البث الاعلامى الجديد ، بل ان  
التاريخ الحى تصنعه التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية  
العميقة التى يروج بها عالم اليوم والتى لم تتكشف كل ابعاده  
بعد .. رغم المبشرين «بنهاية التاريخ» .

ولذا فاننا نجد انه قد نشطت كتابات فى اوروبا والولايات  
المتحدة خلال الفترة الأخيرة ، تحاول ان تحذر من الاستفراق  
فى وهم عالم «أحادى القطب» وحيد القرن تهيمن عليه  
الولايات المتحدة الأمريكية .. وتمارس فيه غطرسة القوة على  
النحر الذى شهدناه اثناء حرب الخليج وفى اعقابها .. وتشير  
تلك الكتابات الى ان حالة التوازن ، أو بالاحرى ، «اللاتوازن»  
التي نشهدها منذ نهاية حرب الخليج حتى يومنا هذا ، هى  
حالة «توازن مؤقت وغير مستقر» .

والقضية ليست تنجيما أو ضربا بالغيب .. بل هى محاولة  
ل طرح مجموعة من التساؤلات المشروعة حول شكل التغيرات  
والتحولات القادمة التى سوف يشهدها العالم مع مطلع القرن  
القادم . وحتى لا نسلط انظارنا فقط على ما هو تحت ارجلنا .

ففى ظل اقتصاد عالمى واحد بلا حدود (Boderless  
economy) وفى ظل عصر يسمى «عصر المعلوماتية» (The  
information age) لم تعد «الميزات التنافسية» بين البلدان

المختلفة قاصرة على التنافسية في المجال العسكري أو الاقتصادي فقط ، وإنما أصبح مجالها الأساسي : التكنولوجيا والمعلوماتية والقوة المالية ، فهناك إذن العديد من التحديات والممارك الجديدة التي قد تؤثر في مستقبل موازين القوى في عالم الغد .

وضمن هذا السياق يطرح د . دانييل برشتين (Daniel Burshtein) في كتابه الجديد «الزلازل الأوروبية» موجة من التساؤلات والتوقعات حول عالم الغد : عالم القرن الحادي والعشرين في ظل التغير في موازين القوى الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية . وبقدر ما كان سقوط «جدار برلين» بمثابة اعلان رسمي بنهاية الحرب الباردة ، ولكنه كان أيضا ايدانا ببدء حروب من نوع جديد لا تلعب فيها الاساطيل وقاذفات القنابل الدور الذي لعبته خلال القرن العشرين .

ولأن الأمور لم تحسم بعد . ولأن العالم الجديد هو عالم مازال تحت التشكيل ، فإن هناك العديد من التساؤلات المهمة المطروحة حول مستقبل ولامح «عالم القرن الحادي والعشرين» يجيء على رأسها :

- أ - هل ستكون الوحدة الألمانية عنصر استقرار وسلام ، أم عنصر عدم استقرار واضطراب في عالم الغد ؟
- ب - ما هو مستقبل النظام السياسي - الاقتصادي في روسيا وبلدان أوروبا الشرقية .. وما هي أشكال خروج تلك الشعوب من ازماتها ومن المأزق الحالي الذي تعيشه ؟
- ج - ما هي التحالفات القادمة في خريطة العلاقات



الدولية : هل سيكون هناك تحالف امريكى - اوروبى فى مواجهة التحدى القادم من منطقة الباسفيك تحت قيادة اليابان ؟ ام سيكون هناك تحالف يابانى - اوروبى فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية ؟ ام هل هناك امكانية لبروز كتلة تاريخية جديدة تجمع روسيا فى طبيعتها المعدلة والصين واليابان وما تبقى من بلدن اوروبا الشرقية (فى صيغتها المعدلة) فى مواجهة الولايات المتحدة واوروبا الموحدة ؟ د - هل يقترب حلم الولايات المتحدة الاوروبية المتحدة من التحقيق .. ذلك الحلم الذى راود خيال جان مونييه (الاب الروحى للسوق الأوروبية المشتركة) غداة الحرب العالمية الثانية ؟

ويرى الكاتب : ان الدور الاوروبى سيكون حاسما فى تشكيل معالم العلاقات والتوازنات الجديدة فى عالم القرن الحادى والعشرين ، وبالتالى فان الحديث عن القرن القادم وكأنه «القرن الامريكى» يفتقر الى الدقة ، وهو بمثابة تبسيط مخل للواقع الدولى الذى يمزج بالحركة ويخفى العديد من التناقضات البارزة والكامنة .

اذن على عكس الفكرة السائدة فى بعض التحليلات غداة حرب الخليج ، بان الامور قد حسمت كافة ، واننا نشهد «نهاية التاريخ» و «نهاية الايديولوجيا» ، فإننا سوف نشهد عالما يمزج بالتفاعلات والحركة .. حتى نصل الى نقطة توازن جديدة فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية . فلقد شهدت الثمانينيات صراعا مكتوما بين الرأسماليات

(والشركات الدولية) الأوروبية والأمريكية واليابانية على الجبهة الاقتصادية ، ومع مطلع التسعينات ، فإن الرأسمالية الأوروبية بقيادة ألمانيا الموحدة تدخل حلبة المنافسة بقوة واهمرار لتصبح اللعبة الدولية مثلثة الاطراف ، مما سوف يؤثر - بلاشك - على قواعد السلوك فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية : بلدان النافتا ، الاتحاد الأوروبى ، تجمع اسيا - الباسفيك .

ورغم القواسم المشتركة بين الرأسماليات الثلاث ، تظل هناك فروق جوهرية فى انساق القيم السائدة ، وأساليب التعامل فى السوق الدولية ، وهيكلا الأصول ، وانماط الاستثمار ، وعادات الاستهلاك والادخار . وفى مجريات الحياة الاقتصادية .. وهناك مؤشرات عديدة ، وكذا قناعة واسعة لدى العديد من الخبراء والمحللين ، بأنه بالرغم من السجل الحافل للرأسمالية الأمريكية فى مجال التجديد التكني ونشر ثمار التحديث بين العديد من فئات الشعب ، فإن هناك قدهورا ملموسا فى المقدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكى فى عالم الغد مما يزيد من أهمية كل من التحدى اليابانى والتحدى الأوروبى ، واحتدام الصراع بين الرأسماليات الثلاث حول اقتسام الاسواق الحالية والمحتملة .

ويطرح التحدى الأوروبى نفسه فى شكل «السوق الأوروبية الموحدة» التى أعلنت مع مطلع عام ١٩٩٢ ، وما صاحب ذلك من حركة واسعة لإعادة هيكلة وترشيد الاستثمارات وإعادة بناء التحالفات وتحسين كفاءة الاداء الاقتصادى ، بهدف

وصول عملية «الاندماج الاقتصادي الأوروبي» إلى أقصى درجاتها . ويزداد هذا التحدي أهمية إذا ما انضمت بلدان أوروبا الشرقية إلى هذه العملية الاندماجية مما سوف يؤدي إلى تعاظم القوة الاقتصادية الأوروبية في عالم الغد .

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن حجم الاستثمارات اليابانية في بلدان أوروبا الغربية قد قفز من ٢ إلى ٣ بلايين دولار خلال عام ١٩٨١ إلى نحو ٧ بلايين عام ١٩٨٧ - واذ به يتضاعف إلى ١٤ بليون دولار عام ١٩٨٩ ، مما يشير إلى اهتمام ياباني مستقبلي بأرساء الدعائم الاقتصادية لتحالف أوروبي - ياباني في عالم الغد .

كذلك نلاحظ تحول اليابان التدريجي من «دولة تجارية قوية» ، ذات فائض تصديري هام . إلى «قوة مالية استثمارية» .. ذات أصول واستثمارات مالية مهمة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الشرق الأقصى . مما يعطيها وزنا سياسيا ونفوذا تكنولوجيا متزايدا في عالم الغد .

وهكذا فإنه مع تضائل الخطر الشيوعي ، فإن الأحداث سوف تدفع في اتجاه معركة تنافسية حادة وضارية بين الرأسماليات الثلاثة : الأمريكية (والانجلوساكسونية عموما) ، واليابانية ، والالمانية . ويشير الكاتب إلى أن هذا الصراع ليس مجرد صراع اقتصادي وتقني . بل هو صراع يستمد جذوره من تباين الميراث الثقافي والمصادر الفكرية والأيديولوجية في كل نموذج من نماذج الرأسماليات الثلاث ،



وان هذه التباينات الفكرية والاجتماعية والثقافية بين  
الراسماليات الثلاث سوف تبرز للسطح . وتفذى التناقضات  
فيما بينها .. مما يجعل المعركة ذات ابعاد ثقافية وحضارية  
مهمة .

### مضاربات مستقبلية

تشير العديد من التحليلات ، ومن بينها كتاب الزلزال  
الاوروبي . الى ان الدولار الأمريكى سوف يفقد دوره  
تدرجيا كعملة الارتكاز الرئيسية فى النظام النقدى الدولى ،  
بعد ان تربع على العرش نحو ٤٥ عاما منذ نهاية الحرب  
العالمية الثانية .. وبالتالي يصبح من الصعب على الولايات  
المتحدة الأمريكية ان تستمر فى تمويل العجز الهائل فى  
ميزان مدفوعاتهما عن طريق اصدار سكوك بالدولار على  
الخزانة الأمريكية . وهكذا ، ومع بداية القرن القادم . يرى  
المؤلف - مع الكثير من المحللين - ان العملات التى ستربح  
(وتتنازع) على عرش النظام النقدى الدولى هى : الين  
اليابانى ، الوحدة النقدية الاوروبية (I.C.U) والدولار  
الأمريكى . وفى ظل هذه التطورات ، لن تستطيع الولايات  
المتحدة الأمريكية ان تشتري مزيدا من الوقت للتغطية على  
ضعف الاداء الاقتصادى وتآكل الميزات التنافسية للاقتصاد  
الأمريكى بالمقارنة مع البلدان الصناعية الرئيسية .. بل  
ستواجه الازمة بلا أجهزة تنفس صناعى .

كذلك يرى المؤلف ان حائط برلين الجديد الذى سوف يتم تشييده خلال التسعينات على انقاض حائط برلين القديم وهو ذلك الحائط غير المرئى . بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ، بين «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون» ، وهو حائط سوف يصعب اجتيازه كلما مر الزمن وتراكت المشاكل الاقتصادية والسياسية للعالم الثالث . فالنظام العالمى الجديد لا يحمل للعالم الثالث سوى مزيد من التهميش والتفتت والتشرذم ، فى غياب سياسات بديلة للتعبئة والنهوض الوطنى فى بلدان العالم الثالث .

ولكنه بالرغم من الحديث المتزايد عن ان عناصر القوة الاقتصادية والقدرات التكنولوجية، سوف تحل تدريجيا محل القوة والقدرات العسكرية فى صياغة مقومات القوة والنفوذ السياسى فى عالم الغد ، الا اننى ارى ان عناصر القوة الاقتصادية والمالية تظل فى حاجة ماسة للقواعد العسكرية التى تضمن توفير الحماية «لحقول النفط» (مصدر الوقود والطاقة للصناعة الحديثة) ، وللأساطيل البحرية لتأمين خطوط الملاحة والتجارة . نعم قد تتغير الاوزان الخاصة بكل عنصر فى معادلة القوة فى عالم الغد ، ولكنها ستظل عناصر مترابطة ومتكاملة . بيد ان الجديد فى الامر «انه سوف يتم اخضاع الشعوب والسيطرة على مقدراتها من خلال الاعلام الموجأ وايدولوجية مجتمع الاستهلاك الحديث وتنميط الثقافة واختراق العقل ، من خلال النظامين التعليمى والاعلامى وبالتالي فان معركة السيطرة على مقدرات الشعوب لم تعد

تبدأ بالاقتصاد بل غدت تركز على العقول والوجدان ، فاذا  
تمت اعادة صياغة الفكر وتحريف الوجدان .. جاءت المكاسب  
الاقتصادية والسياسية على طبق من فضة .. دون جهد ودون  
إطلاق طلقة مدفع واحدة .





## الفصل الثالث :

### حقبة التسعينات ومخاض عالم جديد

حقبة «التسعينات» هي بلاشك مرحلة انتقالية هامة في تاريخ البشرية ، حيث نشهد الانتقال من «عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية» الى عالم جديد مازال في «طور التشكيل» ، ولكنه يموج بالاضطرابات البركانية التي تعصف بكل ما هو قديم وتذف بحمم جديدة لا نعرف بعد مداها وابعاد تفاعلاتها . وهل ستكون شهب ضياء تفتح الطريق امام عالم جديد اكثر إنسانية وتقدما ؟ ام كتل من النيران تحرق الكثير من الحرث والنسل ؟ وليس هناك من شك ان «حقبة التسعينات» هي حقبة مخاض في التاريخ الانساني والعالمي ، مثلما كان الربع الأخير من القرن التاسع عشر . ومن الواضح ان عملية المخاض هذه سوف تستمر لسنوات عديدة قادمة ، حتى نفهم معنى التوازنات والظواهر الجديدة ودلالاتها المستقبلية .

وفي ضوء المناقشات والتأملات الجارية الآن على الصعيد العالمي ، يكاد يتبلور عدد من «الهواجس» حول مستقبل العالم بكتله الرئيسية السياسية والاقتصادية ومساراته الجديدة ..

وسوف أحاول هنا تسجيل بعض تلك الهواجس التي تلح على العديد من الأذهان ، وتثير القلق وتطرح التحديات القادمة على جدول أعمال الغد .

## الهاجس الصيني .. التنين يستيقظ

لعل من أهم الهواجس التي تقلق الغرب (بشقية الأوروبي الأمريكي) هو تعاظم قوة الصين الاقتصادية خلال السنوات العشر الأخيرة ، لتضيف الكثير الى وزن الصين السياسي وثقلها النووي في خريطة القوة العالمية .. ويتم هذه الايام اعداد البرامج التليفزيونية والتحقيقات الصحفية وتدريج المقالات حول مخاطر العملاق او التنين الذي استيقظ وبدأ ينطلق من عقاله .. فلقد حققت الصين قفزة اقتصادية كبرى خلال السنوات العشر الأخيرة ، اذ بلغت معدلات النمو السنوى ١٣ فى المائة فى بعض السنوات ، كما حققت نقلة نوعية فى صادراتها الصناعية الى العالم الخارجى .

واخذت الدوائر الاقتصادية الغربية تتحدث عن «القوة الاقتصادية للصين» ، فهناك بعض الدراسات تضعها فى المرتبة الاقتصادية الرابعة أو الخامسة ، بل لقد صنفها صندوق النقد الدولى فى دراسة حديثة فى المرتبة الثالثة بعد اخذ القوة الشرائية المحلية للعملات فى الاعتبار بدلا من استخدام المقارنات على اساس سعر صرف الدولار .

والمثير حقا فى كل ما يجرى انه حتى اول يناير ١٩٩٤ . لم



ليكن احد في العالم يعبا بمعرفة اسم «العملة الوطنية» للصين المسماة «اليوان» رغم تحول الصين الى قوة اقتصادية عملاقة .. ولكنه منذ ان اعلنت الصين في اول يناير من هذا العام عملية إنتقال عملتها جزئيا إلى عملة قابلة للتحويل (partial convertibility) ، سيبدأ العالم الاهتمام بالعملة الصينية مثلما يهتم بالدولار والين والاسترليني والمارك الألماني .

وقد لفت نظري تعليق ذكي لصديق استاذ جامعي بريطاني ، اذ قال ان الصين تتبوا اليوم المكانة التي كان يجب ان تحتلها منذ قرابة مائتي عام ، اذ تضافرت قوى عديدة على منعها من أن تبرز وتعبىء طاقاتها الكبرى ، وترقى الى متطلبات موقعها الاستراتيجي في آسيا .. وتذكرت على الفور مصرنا العزيزة ، التي تتضافر العديد من القوى على مصادرة دورها الاستراتيجي منذ عهد محمد علي ، لكي تحجب وتبدد قواها ولا تنهض كقوة اقتصادية وسياسية يحسب لها ألف حساب .

والجدير بالتذكر ان الصين قد حققت كل هذا النهوض العظيم على مدى ثلاثين عاما فقط ، فقد ورث النظام الجديد عام ١٩٤٩ بلدا متهالكا ممزقا يعاني من التخلف ومن آثار حرب أهلية طويلة وشرسة ، وإذا كانت السنوات العشر المنصرمة بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٦٠ كانت سنوات ترميم الخرائب وتضميد الجراح وتلمس الطريق .. فإن الفترة ما بين

عامى ١٩٦٠ - ١٩٩٠ كانت فترة البناء والانطلاق الحقيقى نحو العلا .

وعلى أية حال ، فإن الكتابات تتدفق كل يوم لتحت على أن القرن القادم سيكون القرن الأسيرى بكل ما تعنيه تلك الكلمة من معان ومضامين وتحولات .. ولقد عبر عن ذلك وكيل وزارة التجارة المالىزى بقول بالغ الدلالة ، إذ قال :

«إن العهد الذى كانت فيه الولايات المتحدة إذا عطست تسبب الزكام لآسيا قد انتهى ، ولم يعد حتى لاصابة بالولايات المتحدة بحمى شديدة أثر على آسيا يجعلها أن تصاب حتى ولو بالسعال» .

### أوروبا : شبح البطالة والأزمة المستمرة

ومن ناحية أخرى تعيش أوروبا أزمة إقتصادية حادة نتيجة الكساد الذى طال أمده ، وجيش العاطلين عن العمل الذى يتزايد كل يوم . ورغم كل التقدم الذى حدث على طريق «البناء الأوروبى» ، تظل الأزمة الاقتصادية هي الأعنف منذ نهايات الحرب العالمية الثانية ، بما لذلك من انعكاسات وتداعيات إجتماعية وسياسية . بل ، فى بعض الأحوال ، هناك شعور بالإرتداد إلى أجواء الثلاثينات القاسية التى نجمت عن الكساد الكبير ولعله ليس من قبيل المصادفة أن بلجيكا - تلك الدولة الأوروبية الهادئة - قد شهدت أول حركة إضراب شامل فى تاريخها منذ عام ١٩٣٦ .

ويتحدث الكثيرون اليوم في أوروبا الغربية عن نهاية ما يسمى عصر «التوظيف الكامل» ، نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة المقتصدة في استخداماتها للعمالة ونتيجة تباطؤ وتأثر النمو عما كان عليه الحال في الخمسينات والستينات والسبعينات . ويكاد يكون الحل الوحيد المطروح هو صيغة : «اقتسام العمالة واقتسام البطالة» بين أفراد قوة العمل ولكن الأزمة لا تقف عند هذه الحدود ، فمع بدء فك « دولة الرفاه» وتآكل نظم التأمين ضد البطالة والتأمين الصحي والأشكال المختلفة لدعم الدولة ، يجد المواطن نفسه في حياته العاملة وفي شيخوخته وجها لوجه أمام الأزمة .. وعليه أن يدبر أموره بنفسه دون مغيث أو معين .

ويرافق ذلك تآكل أحزاب الوسط والاشتراكيين الديمقراطيين ، وبدايات استقطاب من نوع جديد تختلط فيه العنصرية ، والبطالة ، والاحباط المعنوي .. لتضع خريطة سياسية وفكرية من نوع جديد .

### روسيا ونهاية «رومانسية السوق»

كان للهزيمة الانتخابية الساحقة التي منى بها أنصار سياسة الإصلاح بأسلوب الصدمة في روسيا ، دوى هائل في أوساط صنع القرار في الدوائر الغربية . وبدأت على الفور عملية توزيع الاتهامات ، فكتب أحد كبار اساتذة الاقتصاد في جامعة هارفارد (جفرى زاخس) والمستشار الخاص لشئون الإصلاح الاقتصادي لدى الرئيس الروسي بوريس يلتسين -



يتهم صندوق النقد الدولي ورئيسه في التباطؤ في عمليات الدعم المالي للاقتصاد الروسي مما أدى إلى تعرية الإصلاحيين وعدم قدرتهم على الانجاز وتحقيق مكاسب ملموسة ، مما أدى إلى هزيمتهم المدوية في الانتخابات . وطالب زاخس علنا باستقالة رئيس صندوق النقد الدولي نتيجة سوء إدارته وتعريض المصالح الغربية للخطر .

ومن جانب آخر ، أعلن رئيس الوزراء الروسي بأن مرحلة «رومانسية السوق» قد انتهت .. وأنه لن يستعين قط بالخبراء الأجانب الذين يسيئون فهم الواقع الاقتصادي الروسي .. وقد إستوقفني طويلا تعبير «رومانسية السوق» ، لأن هناك فعلا نظرة رومانسية للسوق يحملها كل دعاة الإصلاح الإقتصادي على الطريقة الليبرالية .. وكأن إنطلاق «قوة السوق» سوف يكون له مفعول السحر في إصلاح ما أفسده الدهر . ولم يتوقف أحد طويلا أمام تعبير «السوق» .. ماذا نقصد ؟ فهناك فرق بين «أسواق» و«أسواق» ! فهناك «أسواق شديدة» التخلف والبدائية مثل سوق القرية ، وهناك «أسواق» عالية التنظيم (مثل الأسواق المستقبلية) (futures makets)

كما أن هناك «أسواق» تتمتع بدرجة عالية من التنافسية ، وفي المقابل هناك «أسواق» أخرى تتسم بدرجة عالية من الاحتكار وضعف المنافسة . كما أن هناك «أسواق» سميتها الأساسية «المضاربة» مثل أسواق العقارات وبورصات الأوراق المالية .. فأى «أسواق» نريد ؟

ولعله قد غاب عن العديدين أن «مؤسسات السوق» في

البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والتي تعمل بكفاءة عالية ، هي وليده عملية تاريخية طويلة امتدت لبضعة قرون حتى استقرت قواعدها وآلياتها . وليس من السهل استيراد تلك «الأسواق» بنفس الدرجة من التنظيم وأسلوب الكفاءة لزرعها في وسط تاريخي وثقافي واقتصادي مغاير ، لكي تقوم بنفس الدور التاريخي .. لأنها عملية أشبه ما تكون بعملية «زراعة الأعضاء» . وعندما حاولوا عمل ذلك في روسيا ، لم يتم ميلاد «إقتصاد سوق» بالمعنى المتعارف عليه مدرسياً - بل تشكل «إقتصاد المافيات» و«إقتصاديات العصب» المختلفة . لأن عمليات الإصلاح الاقتصادي لا تتم بالضغط على أضرار اتوماتيكية ، لنقول للسوق كن فيكون ، فميلاد «السوق» هو محصلة لعملية إجتماعية وسياسية وإقتصادية حتى تتبلور «الأسواق» وتحدد أساليب أدائها السليم .





## الفصل الرابع :

### نهاية التاريخ . أم نهاية الجغرافيا ؟

كثير الحديث هذه الأيام عن العديد من النهايات : «نهاية لايديولوجيا» ، و«نهاية التاريخ» التي طرحها الامريكى من صل يابانى "فرانسيس فكوياما"<sup>(١)</sup> التي حاول من خلالها ان يستثمر سقوط الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى ودول اوروبا لشرقية وانهيىار نموذج معين «البناء الاشتراكى» ، لكى يؤكد فنا نشهد «نهاية التاريخ» ، بمعنى أن الرأسمالية كما نعرفها فى بلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، تمثل الشكل النهائى للتنظيم الاقتصادى - الاجتماعى الذى نرتضيه البشرية . وهكذا فان انتصار «الرأسمالية» الناجز على محاولات بناء نوع من «النظام الاشتراكى» الذى يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتخطيط كأداة لتخصيص الموارد ، هى فى رأى نقطة الوصول الى «نهاية التاريخ» ، وانه لا مجال ولا محل لتجريب اشكال وانماط جديدة للتنظيم الاقتصادى - الاجتماعى لحياة البشر .. اذ تتوقف حركة التاريخ عند هذه المحطة الأخيرة . وعلى المقيمين خارجها «أن يراعوا فروق التوقيت» .

ولم تكد المناقشات والمحاويرات اللى ثارت حول مقول  
«نهاية التاريخ» ، تهدأ حتى صدر عام ١٩٩٢ مؤلف جديد  
بعنوان : «الاندماج المالى العالمى : نهاية الجغرافية»  
لمؤلفه «ريتشارد أوبراين» . ويرى المؤلف - الذى يعمل  
رئيسا للقسم الاقتصادى لمصرف «امريكان اكسپريس» - از  
تزايد درجة الاندماج والتداخل المالى بين معظم بلدان  
العالم - بشقيه المتقدم والمتخلف - سوف يترتب عليه ذوبان  
«الحدود الجغرافية» القائمة بين البلدان وتآكل مفهوم  
«السيادة القومية» للدول . وهكذا ، مع اتساع وتعمق عمليان  
الاندماج المالى من خلال المصارف والبورصات وأسواق  
النقد ، سوف تفقد السلطات المالية والنقدية والوطنية  
سيطرتها على ادوات السياسة الاقتصادية المحلية ، وعلى  
مقدراتها الاقتصادية فى عالم لا يعبأ بالحدود الجغرافية  
والسيادات الوطنية .

#### ١ - مدخرات بلا حدود .

وقديما كان الحديث عن «المدخرات الوطنية» و«المدخرات  
القومية» موضع فخر واعتزاز كمصدر لتمويل عمليات التنمية  
والتراكم الوطنى فى بلدان العالم الثالث . وكان الحديث يجرى  
عن الاساليب المثلى لتعبئة وتجميع تلك المدخرات ومنع  
تسريبها الى الخارج .. أما اليوم فقد أصبح معظم المدخرات  
«المحلية» عابرة للحدود القومية والجغرافية ، لتصب فى  
اسواق المال وبورصات الأوراق المالية العالمية فى لندن  
ونيو يورك وباريس وطوكيو وزيوريخ . كما غدت البنوك

المصارف الوطنية تعيد توظيف جانبها مهما من أموالها  
إلخائض السيولة لديها فى الاسواق المالية الكبرى . وهكذا  
أخذت الفروق تتلاشى تدريجيا بين ما كان يسمى فى الماضى  
بتهريب الأموال الى الخارج» وبين «التوظيفات الدولية  
مدخرات المحلية» فى ظل عمليات الاندماج المالى المتزايدة  
بين جميع الوحدات الجغرافية فى الربع الأخير من القرن  
العشرين .

وهكذا تجرى عملية «تدويل» المدخرات القومية لتصب فى  
رعاية المراكز المالية الكبرى ليجرى إعادة تدويرها فى شكل  
أروض لبلدان العالم الثالث التى تعاني قصورا فى الأموال  
للأزمة لتمويل برامجها الاستثمارية وخططها الانمائية .  
ينطبق هذا بشكل خاص على الوطن العربى حيث يتم ايداع  
التوظيف الجانب الأكبر من الفوائض المالية للمؤسسات  
لحكومية فى «دول الفائض» النفطية ومدخرات الأفراد فى  
دول العجز» غير النفطية فى اسواق المال والمصارف الكبرى  
فى الوقت الذى تتراكم وتتصاعد المديونيات الخارجية للعديد  
من البلدان العربية .

وفى ظل هذه التطورات ، يتم تعزيز الهيمنة المالية للبلدان  
الرأسمالية المتقدمة على حركة المدخرات فى جميع أرجاء  
العالم ، ويفقد راسم السياسة المحلى سيطرته التدريجية على  
لك المدخرات المحلية التى تجرى «دولرتها» ، هروبا من  
للأزمات المحلية المتأكلة ، وسعيا وراء ما يعتقد البعض انه  
البزاحة الامان والاستقرار . وأيا كانت الاسباب الاقتصادية



والسياسية التي تدفع الى هذا النمط من السلوك ، فان الواقع الاليم يتمثل باستنزاف «الطاقة الادخارية المحلية» وبالتالى ادمان القروض والمساعدات الأجنبية ، فى ظل علاقات مالية تتسم بالاندماج والتداخل بين اطراف غير متكافئة ، وهكذا ، فى ظل عمليات ما يسمى «التحرير المالى» ، أصبح «الرفاه الخاص» له الأولوية على كل ما هو «رفاه عام» فى ظل تآكل سيادة «الدولة القطرية» او «القومية» .

## ٢ - تدويل العمالة .

وفى إطار السياق التاريخي نفسه ، نجد أن عمليات الهجرة الواسعة للعمالة على جميع مستويات مهاراتها (من غسل الصحون الى الوظائف الادارية والتقنية العالية) ، وكذا نمو دور الشركات دولية النشاط فى بنية الاقتصاد العالمى بوصفها شركات عابرة للحدود الجغرافية ، تقوم بتنظيم الانتاج وعملياتها الاستثمارية عبر مجمل الاقتصاد العالمى وتوزع عملياتها على العديد من البلدان المتجاورة او المتباعدة ، قد ادت الى تبدلات جوهرية فى مفاهيم الانتاج الوطنى والعمالة الدولية على المستويين الفنى والمعنوى .

وتدرجيا اخذت الخطوط الفاصلة بين الإنتاج المحلى وانتاج الشركة دولية النشاط تتلاشى وتتعدد ، وأصبح ذلك الجزء من الانتاج الوطنى المنتج داخل حدود الدولة القومية هو مجرد شريحة من الانتاج العالمى للشركة ، بل يصبح حجم «تلك الشريحة» رهنا بسياسات «الشركة الدولية» فى

مجالات الانتاج والتسويق على الصعيد العالمى . اذن إن عملية «تعظيم الربح» أصبحت هى الأخرى عملية تتم على الصعيد العالمى ، ويصبح العالم من منظور «الشركة الدولية» رقعة جغرافية واحدة تحرك عبرها مصانعها وعملياتها الانتاجية والاستثمارية ، كما تحرك قطع الشطرنج وفقا «لمخططات كونية» لا تملك «الدولة القومية» ازاءها سوى الانصياع وتقديم التسهيلات اللازمة لضمان استمرار تلك «النعمة» المهددة بالزوال .

كذلك فان عمليات التدويل المستمرة للانتاج والتوظيف والعمالة تفرز فئات وانماطا من العمالة لها طبيعة دولية عابرة للحدود الجغرافية والانتماءات الوطنية ، اذ تصبح الأرض التى يستوطن فيها العامل (او الفنى) هى مصدر رزقه ، ومن خلالها يتكون نمط استهلاكه وروتين حياته اليومى . وقديما كان هناك فئة محدودة من «الموظفين الدوليين» الذين ترتبط حياتهم المهنية بالعمل فى المنظمات الدولية واجهزة الأمم المتحدة ، أما اليوم فهناك جحافل من مواطنى بلدان العالم الثالث هجرت مواقع عملها الاصلية - نتيجة البطالة او الاحباط - لتبحث عن عمل هامشى على رصيف عاصمة من عواصم العالم المتقدمة ، وتسعى للاندماج الكامل فى بنية الاقتصاد الحديث لتلك الدول بجميع ألياته ومرافقه . وهكذا تتحول رحلة بالهجرة المؤقتة الى رحلة دائمة ، ويصبح الوطن مع مرور الزمن مجرد ذكرى تاريخية طيبة او مريرة بحسب الأحوال .

### ٣ - نهاية الجغرافيا .. ام نهاية العالم الثالث ؟

لعل الحديث عن «نهاية الجغرافيا» يخفى فى طياته نهاية من نوع آخر من النهايات ، واعنى بها نهاية «العالم الثالث» ذلك العالم الذى حاول النهوض وتأكيد هويته وطموحاته السياسية واستقلاليته الاقتصادية فى خريطة العلاقات الاقتصادية والدولية منذ مؤتمر باندونج فى منتصف الخمسينات ، وتأليف مجموعة الـ ٧٧ فى اطار منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) فى اوائل الستينات . إذ أن الذى نشهده اليوم هو بداية الموت البطيء للهوية السياسية والاقتصادية والمستقلة للعالم الثالث ولمجموعة الـ ٧٧ ولتجمع بلدان «عدم الانحياز» .. فى ظل عمليات اللاحاق والاتباع والادماج القسرى على جميع المستويات ، السياسية والاقتصادية والتقنية والثقافية والحياتية ، تتحقق مقولة «نهاية التاريخ» و«نهاية الجغرافيا» فى أن واحد على النحو الذى يتمناه ويسعى اليه بعض المنظرين ورأسى السياسة فى الدوائر الغربية .

ولكن نذر وبوادر «الحرب التجارية» التى أحتدمت مؤخرًا بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية تفضح زيف الحديث عن «نهاية الجغرافيا» ، إذ أن التلويح «بالحرب التجارية» بين الكتل الاقتصادية الكبرى أثناء «جولة أورجواي» فى اطار اتفاقية (الجات) حول تحرير التبادل التجارى ، يدل بوضوح على أن المصالح الاقتصادية



للوحدات القومية مازالت قائمة بل يتم الدفاع عنها بعنف وشراسة . وان فتح الحدود الجغرافية (وبالتالى الأسواق) لا يخضع لاعتبارات مبدأ «حرية التجارة» بصياغته المدرسية التبسيطية التى يروج لها انصار «حرية التجارة» فى بلادنا ، فقد كانت اعتبارات «القومية الاقتصادية» عنصرا مهما فى مفاوضات «الجات» التى انتهت عام ١٩٩٤ . وخير دليل على ذلك الموقف الفرنسى الذى ظل يدافع عن مصالح المزارعين الفرنسيين ويرفض الضغوط الأمريكية لفتح الاسواق الأوروبية أمام الصادرات الزراعية الأمريكية على حساب المصالح الاقتصادية والزراعية الفرنسية .

وفى اطار التحليلات والتعليقات التى احتدمت حول مفاوضات تحرير التجارة فى اطار اتفاقية (الجات) ، لم يحاول المعلقون تغليف كلماتهم وصياغتهم .. بل كانوا اكثر صراحة وافصاحا هذه المرة عن واقع الحال بعيدا عن الشعارات المنمقة . فقد كان العنوان الرئيسى لافتتاحية جريدة اللوموند<sup>(٢)</sup> الفرنسية (القريبة من دوائر وزارة الخارجية الفرنسية) «الجات» : قانون الطرف الأقوى ، كذلك كان العنوان الرئيسى لمقال تحليلى مهم حول مفاوضات «الجات» فى الصحيفة نفسها «الهيمنة»<sup>(٣)</sup> .

وقد يعجب البعض كيف تنطلق تلك العناوين والصياغات الحادة ذات النبرة «الراديكالية» من عاصمة دولة اوروبية كبيرة قطعت شوطا طويلا فى النمو والتقدم الاقتصاديين ، وكأنها تذكرنا بالشعارات التى كانت ترفعها بلدان العالم

الثالث في الستينات ، كذلك كان مشهدا مثيرا حقا ان نرى على شاشات التليفزيون المزارعين الفرنسيين وهم يتظاهرون أمام السفارة الأمريكية يوم ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٢ ويحرقون علم الولايات المتحدة الأمريكية ، وكأننا نشهد مرة أخرى فيلما تسجيليا تم التقاطه لتظاهرة غاضبة في إحدى عواصم بلدان العالم الثالث في الستينات . ولكن الأرض تدور ، والتاريخ «لا نهاية له» .

---

## هوامش :

---

(١) فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ والإنسان الأخير تعريب هادي شاهين وجميل قاسم ورضا الشيبى ، اشراف ومراجعة وتقديم مطاع صلاوي (بيرونز: مركز الانماء القومى ١٩٩٣ )

(٢) جريدة اللومند ١١ / ١١ / ١٩٩١

(٣) جريدة اللومند ٦ / ١١ / ١٩٩١

## الفصل الخامس :

تخطيطات « ما بعد السلام » : « السوق الشرق -  
أوسطية » أم « نظام شرق - أوسطية » ؟

---

منذ ان انطلقت الدعوة إلى «السوق الشرق أوسطية»، وما  
سمى «بالتصاريح مرحلة السلام»، والنبرة التفاؤلية ..  
أحيانا التبشيرية - تغلب على العديد من الكتابات . وفي  
حوال كثيرة ، كان الضباب ، أسبق على الرؤية .. ولقد  
ركزت الكتابات والسجلات خلال الفترة الأخيرة على قضية  
السوق الشرق لوسطية، ومخاطرها ومحاذيرها ، وكأنها الكل  
لمست الجزء في إطار ترتيبات سياسية واستراتيجية جديدة  
لمنطقة المشرق العربي . إذ أن المطروح هنا ليس «سوق  
شرق أوسطية» . وإنما شيء أشمل وأعم هو «النظام الشرق  
لوسطي الجديد» بمكوناته السياسية والاقتصادية  
والاستراتيجية والثقافية . فإذا غابت عناصر هذه الحقيقة  
الاولية ، غابت عنا حقائق أخرى مهمة .. ونكون قد أنهمكنا في  
الحديث عن الجزئيات وأهملنا الكليات .



**هل الترتيبات الشرق اوسطية الجديدة قدر محتوم ؟**

يتعامل البعض ، من المفكرين والكتاب والسياسة ، مع الترتيبات الشرق اوسطية الجديدة وكأنها قدر مكتوب وقضاء لا يصد ولا يرد . نعم هناك رسوم هندسية لمعمار جديد لمنطقة الشرق الاوسط التي تشمل مصر وإسرائيل وبلدان الشرق العربي ، يعيد صياغة المقومات الاقتصادية والسياسية والمفاهيم الامنية والركائز الثقافية للنظام الاقليمي العربي الذي تبلور فداء الحرب العالمية الثانية .. ولكن هذه «العملية التاريخية» الجارية لرسم خريطة جديدة للمنطقة .. هل هي من صنعنا ، ام مفروضة علينا قسراً ، وما هي الفرص المتاحة لبلورة موقف عربي موحد لتقليل الخسائر والمفارم ، في الاجلين القصير والمتوسط ؟ تلك تساؤلات مهمة ومصيرية ، ولكن تظل الاجابات عليها باهتة او معلقة ، بل في احوال كثيرة .. نجد ان هذه التساؤلات غير مطروحة أصلاً !

وإذا سلطنا بأن المفاوض العربي (والنظم العربية عموماً) لا تملك سوى النذر اليسير من «الأوراق التفاوضية» ، فإن أية مباراة حقيقية لها حل يسميه علماء الرياضة (Mini - Max) بمعنى أنه ، في نهاية المباراة ، يحصل الطرف الأقوى على أقصى ما يستطيع ويرتضي الطرف الأضعف بالحد الأدنى (mininum) . وإذا كانت إسرائيل تعرف جيداً أقصى ما تريد ، فهل يعرف العرب (مفاوضون وحكام ومفكرون وشعوب) ما هو الحد الأدنى الذي لا يجب التنازل عنه في أية تسوية

قادمة في كافة الجهات السياسية والاقتصادية والثقافية ١٩

وبالتالى ، فليس هناك شيء اسمه «تقليل الخسائر»  
و«تعظيم المكاسب» في أن واحد بالنسبة لأحد أطراف  
المباراة التفاوضية . ولكن لكى يكون لأية مباراة حل «توازنى»  
يحقق أقصى مكاسب للطرف الأضعف ، لابد من وجود حد  
أدنى من التكاليف النسبى بين أطراف التفاوض (مع اختلاف  
درجات القوة) بما يسمح بالوصول الى ما يسميه البعض «حل  
وسط للصراع» ، وفق التعبير الدارج فى قاموس السياسة  
اليومية . أما إذا انعدم التكاليف (أو انعدمت أوراق المساومة)  
فلا توجد «مباراة» أصلا ، ولا يبقى سوى القسر والإملاء من  
طرف على آخر .

إن عنصر الجدة الوحيد فى الصراع العربى - الاسرائيلى  
هو أنه أصبح كلا الطرفين مقتنعا أنه غير قادر على نفى الآخر  
نفيا مطلقا بقوة السلاح ، وأنه لابد من إدارة الصراع بأشكال  
أخرى : سياسية ، إقتصادية ، وثقافية . ولذا فإن القائلىن  
«بإنكسار» أو «إنحسار» المشروع الصهيونى إنما يتحدثون  
فقط عن إنكسار أو إنحسار الجانب العسكرى «المطلق» من  
المشروع الصهيونى . وقد عبر شمعون بيريز - وزير خارجية  
إسرائيل - عن هذا التحول فى المشروع الصهيونى ،  
وإنعكاسات ذلك على مفهوم الأمن للدولة العبرية ، إذ يشير  
إلى أنه :

«من المستحيل التفكير فقط فى الدفاع عن الحدود وإغفال

ما يجرى في الأماكن البعيدة . من غير المعقول أن يصلنا صاروخ من بعد ألف كيلو متر ، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كيلو مترا من مركز وجودنا . فالمطلوب اليوم ليس حدوداً قابلة للدفاع ، بل أبعاداً قابلة للدفاع . وبكلمات أخرى ، علينا أن نبني شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر في شبكة العلاقات العسكرية المجردة .

إن تلك النظرة الأمنية الجديدة تقوم على توظيف شبكة ومنظومة الترتيبات السياسية والاقتصادية «الشرق أوسطية» الجديدة لبناء تلك «الأبعاد» و«الأعماق» دون الإقتصار على المفهوم التقليدي والضيق للأمن القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية فقط . فلقد تجاوزت إسرائيل عقليا «الجيتو» و«الاقتصاد المحاصر» ، لكي تنتقل إلى مرحلة الهجوم الإقتصادي والسياسي على صعيد مجمل المنطقة العربية .. وهي في ذلك تحاول استخدام «إتفاق غزة» و«أريحا» كمدخل لهذه العملية الهجومية الواسعة ، وتحويل «الكيان الفلسطيني الناشئ» إلى جسر للعبور للمنطقة العربية .. وهذا هو «الثنى الحقيقي» للسلام الذي تطلبه إسرائيل ، الذي يطالبنا البعض بعدم مناقشة شروطه وتدابيراته ، وإلا أصبحنا حكما في معسكر الزافضين للسلام .



## سيناريوهات الهندسة الجديدة للمنطقة العربية

ولاشك أن هناك عدة سيناريوهات «للفك» و«إعادة التركيب» لبلدان المنطقة العربية لكي تتلاءم مع متطلبات «النظام الشرق الأوسط الجديد». ولكل سيناريو من هذه السيناريوهات «إبعاده» وتداعياته الاقتصادية والسياسية وبصفة عامة تنهض من الهندسة الجديدة على عدد من المقومات والدعائم الأساسية :

١ - بناء «منظومات» و«مناطق» للتعاون الاقتصادي الأمني ، تنشأ على حساب النظام الإقليمي العربي القائم حاليا .

٢ - فصل بلدان «المشرق» عن بلدان «المغرب» العربي ، من خلال ترتيبات اقتصادية وسياسية منفصلة لكل منهما .

٣ - إعادة تعريف «المشرق» لكي يشمل مصر ، ودمج المشرق الجديد مع إسرائيل في منظومة تعاون اقتصادية أمنية .

٤ - فصل «العراق» عن المشرق وبلدان الشام ودمجه في منظومة اقتصادية أمنية جديدة ، تشمل بلدان الخليج ، وربما إيران وجمهوريات إسلامية من آسيا الوسطى .

٥ - دمج بلدان المغرب العربي في «الفضاء الاقتصادي الأمني» لبلدان البحر الأبيض المتوسط .

٦ - عزل وتهميش السودان والصومال واليمن (بلدان لأطراف) ، وضمها لنظم أمنية ومناطق اقتصادية خاصة أفريقية والقرن الأفريقي .

٧ - تحويل «فلسطين» من قاطرة لحركة التحرر العربي إلى جسر لإسرائيل في الوطن العربي .

تلك بعض الخطوط العريضة والتوجهات التي تحكم عمل  
إعادة رسم الخرائط الاقتصادية والسياسية والاهزمة الاله  
الجديدة في المنطقة العربية ، وما يحيط بها من منا  
وتخوم .

وهناك بلا شك «تنويعات» و«تفريعات» مهمة على  
الخطوط العريضة التي أشرت اليها .

وليس هناك من شك إنه من حق إسرائيل ، وساس  
ومفكرها ، تقديم رؤيتهم للمستقبل في إطار ما يسمى «الشرق  
الأوسط الجديد» ، الذي يجد القارىء تحليلا واضحا وخلا  
له في كتاب شمعون بيريز الذي صدر مؤخرا بهذا العنوان  
ولكن أين نحن من تلك الرؤية الاسرائيلية التي تتبناها الي  
منظمات دولية وإقليمية مهمة . هل نقتصر على إبداء بعض  
الملاحظات الفنية المحدودة ، أو نقف عند مستوى كتاب  
بعض الهوامش الفرعية على الرسوم المعمارية والتصميمية  
العلاقة المطروحة اليوم على الساحة ، أم نختلف فقط على  
مواقيت التنفيذ والتشغيل للمراحل المختلفة للنظام الشر  
أوسطي الجديد .. أم نطرح رؤية كاملة بديلة تحافظ على الم  
الأدنى من الحقوق والطموحات العربية ، في إطار رؤية جديدا  
للسلام . ولكن ذلك السلام الشامل والعاقل والدائم الذي  
يقوم على القسر والاجبار والأملاء ، وإنما ينهض على مفه  
«المصلحة المتبادلة» ، وفقا لارادات حرة لأطراف متكافئة  
فهن العرب أصحاب حق ، وبدوننا لن ينجح أى ترتيب  
تصميم من التصميمات الراهنة لأنها ليست قدرا مكتوبا

ولأن المستقبل ليس لوحا محفوظا يكشف عنه الستار . بل هو «عملية دينامية» مستمرة لنا دور أساسي في صياغتها وتحديد معالمها وفقا لرؤيتنا ، حتى هي ظل أكثر لحظاتنا ضعفا .

كذلك ، فإن ليس هناك مفهوم واحد أو وحيد «للسلام» ، كما يحاول البعض أن يوهمنا ، بل هناك مفاهيم متعددة وأشكال مختلفة لأية تسوية تعكس علاقات القوى ، أو غياب أو تواجد الرؤى الاستراتيجية لدى أطراف النزاع . فهناك أكثر من شكل من أشكال السلام ، وفقا لمضمون «التسوية» التي يتم إبرامها .. وبالتالي فإن قبول أو رفض «السلام» إنما هو في الحقيقة قبول أو رفض لمفهوم «تسوية» من نوع معين ، وليس له علاقة بالمفهوم المطلق أو المجرد للسلام .

ما العمل ؟

إن مواجهة التحديات الجديدة بتحدياتها وتداخلاتها الإقليمية والدولية ، هي مهمة شاقة بطبيعتها يعجز عنها جهاز بعينه أو دولة عربية بمفردها . ولذا لابد من تضافر مبادرات وجهودات فرق عمل على مستوى الأجهزة الرسمية المهمة لضحايا الأمن القومي والمصير العربي ، وكذا قيادات القوى السياسية والمنظمات المهنية والنقابية (بما هي ذلك منظمات رجال الأعمال) ، لأن الأمر خطير من أن يترك لمناظرات فكرية كعامل مع أشباح وأوهام ، تدور حول نفسها ، وترضى غرور بعض المثقفين دون أن تخرج بإجابات صحيحة وعميقة حول تساؤلات العملية والمصيرية التالية :



١ - ما هي أفضل الترتيبات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية لمواجهة المشروع الاسرائيلي للنظام الشرق اوسط الجديد ؟

٢ - ما هو تقييم منافع ومضار مشروعات الربط الاقليمي المقترحة على البلدان العربية المعنية ؟ ونعطي كمثال لذلك تأثيرات مشروع خط انابيب البترول المقترح انشاؤه ليربط بين رأس القنوة في السعودية وميناء حيفا في اسرائيل على دخل قناة السويس في مصر ، وعلى مستقبل وريحية خط سوميد ؟ كذلك ما هي تأثيرات تحويل مسارات «تجارا» الترانزيت، القادمة للمنطقة العربية من ميناء بيروت الى ميناء حيفا الاكثر كفاءة والاكثر طاقة ؟

٣ - في حالة سوق شرق اوسطية (او «منطقة تجارة حر» بين اسرائيل ومصر وبلدان المشرق العربي ) كما هو مطرح حاليا ، ما هو توزيع مكاسب التجارة والنمو في هذه المنطقة بين الطرف الاسرائيلي والاطراف العربية الاخرى ، في ظل الانماط الجديدة لتقسيم العمل في اطار هذه المنطقة ؟ ومن ذا الذي سوف يستحوذ على «نصيب الاسد» ؟

تلك هي نماذج لبعض الاسئلة الملحة ، التي اعتقد انه لا توجد لها اجابات واضحة لدى اجهزة صنع القرار في البلدان العربية المعنية ، او لدى الامانة العامة للشئون الاقتصادية للجامعة العربية او لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . ولهذا يجب ان ينتقل الحوار فورا ، ودون ابطاء ، الى مستوى

أرقى يدقق في المقولات ويطرح تصورات بديلة تحافظ على  
التضامن العربي وتفتح الطريق أمام مستقبل من صنع  
أيدينا .





### تكوين العقل النقطة : طريق المستقبل

أشار بعض الكتاب<sup>(١)</sup> إلى أهمية تكوين «العقل النقدي» باعتباره إحدى المهام الرئيسية لاية نهضة معاصرة ، وضرورة أن ينعكس ذلك على النظام التعليمي ، والنظام الاعلامي ونظام التنشئة الاجتماعية بصفة عامة .. وتلك قضية على جانب كبير من الأهمية والخطورة إذا كنا نسعى حقا لأن يكون لنا مكان بين الأمم والشعوب الناهضة . إذ ما أحوطنا إلى أعمال مثل هذا «العقل النقدي» في غمار تلك المواجهة الحضارية وذلك التنافس الضار الذي سوف يطبع الحقب القادمة ، حيث ستكون الغلبة لروح المبادرة والنقد والابداع . ولعل مرفقى التعليم والاعلام يشكلان أهم مرفقين مناط بهما بناء ذلك «العقل النقدي» الذي يقوم على التمهين والشك المنهجي . ويبدو لي أنه هناك غياب «شبه كامل» لذلك العقل النقدي في كل منحنى من مناحي حياتنا وفي مجمل سلوكياتنا اليومية . ويكفى لنا أن نضرب مثلا بنجاح دعايات شركات توظيف الأموال في اكتساب جمهرة كبيرة من الناس من بينهم أناس على درجة عالية من التعليم والتأهيل المهني للتدليل

على غياب ذلك «المقل النقدي» ، وعلى أن هناك خللا جسيما في النظم والمناهج التعليمية وفي اسلوب وممارسات وسائل الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري المقروءة والمسجلة والمرئية . ونظرا لخطورة هذه القضية ومساسها بمستقبل هذا الشعب وموقعه من خريطة الاحداث والتطورات الاقليمية والدولية ، في ظل إعادة تشكيل مراكز ومواقع القوة ، لابد ان تحتل هذه القضية المكانة التي تليق بها في دائرة الحوار الوطني ولتشكل احد مقومات استراتيجية التفسير والتجديد خلال السنوات القليلة المتبقية من القرن العشرين . ان تشكيل وتطوير ذلك «المقل النقدي» ، وشيوعه في كافة منام الحياة ، يشكل دعامة رئيسية من دعائم «الامن القومي» ك تفهمه الشعوب والامم الناهضة ، كما تفصح عن ذلك تجرد نهضة شعوب الشرق الأقصى وآسيا .

«العقل النقدي» و«العقل التبريري» .

«العقل النقدي» هو نقيض «العقل التبريري» القائم على التجميل المثالي للواقع وعدم كشف عوراته ومشاكله .. إذ أن «العقل النقدي» هو الذي يتجاوز اللحظة الراهنة ويتسلل بالرؤية التاريخية التي تنظر للحاضر كتاريخ ، ولا يندرج الحقائق ولا يقصر في استخلاص الدلالات وقراءة النذر في الأفق . كذلك فإن «العقل النقدي» هو نقيض «العقل الميكانيكي» ، القائم على التفكير بالنصوص ، الذي يرى الأشياء والظواهر في جزئياتها ويمحز عن رؤية العلاقات الجدلية والتفاعلات الجارية بين الظواهر والأشياء . إذ أن

«العقل النقدي» هو عقل قائم بالضرورة على التأليف والتركيب - وليس التلخيص - يرى الاشياء في صيرورتها وتفاعلاتها وتداعياتها القصيرة وطويلة الأجل .

كذلك ، فإن «العقل النقدي» هو نقيض «العقل الجهلوي» الذي يقوم تبسيط القضايا وتسطيحها وتزوين الأمور والتهوين من المخاطر والمواقب وعدم حساب الاحتمالات ، مما يؤدي الى كوارث .. وفقا لنظرية «كله تمام يا فندم» ! ان سيادة «العقل الدعائي» في كثير من التصريحات والبيانات الرسمية ، وغياب روح النقد البناء تؤدي الى شراء الحاضر على حساب المستقبل ، وتقوم على تضخيم حجم الايجابيات وعدم تسليط الضوء على السلبيات ، وكأنه ليس في الامكان ابداع مما كان .. ولعل اضرب مثلا بسيطا على ذلك ، وهو اسلوب عرض البيانات الاحصائية ذات الطبيعة المالية والاقتصادية التي يجب أن يتم حسابها على اساس «الاسعار المثبتة» . فمعظم الأرقام والكميات الاقتصادية والمالية التي تمتلئ بها تصريحات وبيانات السادة المسؤولين عادة ما يجري حسابها «بالاسعار الجارية» دون استئصال اثر التضخم من الاسعار ، مما يجعل الزيادات (ومعدلات النمو) زيادات «اسمية» (nominal) وليست «حقيقية» (real) ، مما يطمس الحقائق ويعطي انطباعات خاطئة وخادعة عن حجم الانجاز والاداء الحقيقي ، بينما المطلوب هو مزيد من الافصاح والمكاشفة وليس الابهام والتشوية حتى نستعد لتبعات التحديات القادمة .



## حول بناء «الكادر الوطنى»

ولعل أهم التحديات التى تواجهها مصر عند نهاية القرن العشرين ومشارف القرن الواحد والعشرين هو «بناء الكادر الوطنى» المدرب مهنيا وفنيا وفكريا للصمود فى وجه التحديات القادمة . فليس سرا ان المجتمع المصرى سوف يشهد خلال النصف الثانى من التسعينات عملية إحلال وتجديد واسعة للكوادر والقيادات العليا والوسيطة فى كافة المواقع الادارية والمهنية والاكاديمية . ان أجيال الأربعينات والخمسينات والستينات التى لعبت أدوارا مهمة فى عمليات البناء والنهوض الوطنى ستبدأ فى مغادرة مواقعها ، وتسليم مسئولية القيادة لأجيال وقيادات أخرى .

ويبدولى أننا لم نعد العدة الكافية لعملية الاحلال والتجديد هذه ، إذ أن هناك ضعفا فى التكوين المهنى والعلمى الحديث مما يجعلنا نسرف فى الاعتماد على «الخبرة الأجنبية» . كذلك هناك تآكل فى «نظام القيم» ، حيث تسود قيم «الانتفاع السريع» مما يؤثر على النزاهة ، ويؤدى الى مزيد من الخط والتداخل بين «النفع الخاص» واعتبارات «الصالح العام»

وهنا يبرز مرة أخرى الدور الاستراتيجى الهام المنوط بمرفقى «التعليم» بكافة مراحله ، ومرفق «الاعلام» لبناء «العقل النقدى» وترسيخ قيم «الممارسة الديمقراطية» حتى يمكن بناء ذلك «الكادر الوطنى القيادى» ، المسلح بالعلم والنزاهة والخاضع دوما للمحاسبة

(accountability) . وان تشمل عمليات إعادة التدريب والتأهيل كافة أقسام قوة العمل المصرية ، على اختلاف مستويات مهاراتها . إذ أنه لا خير في نخبة تحديثية .. عالية التعليم والتأهيل تخرجها مراكز علمية متقدمة في الداخل أو الخارج (centres of excellence) ، إذا كانت تلك «النخبة المتقدمة» معزولة عن «الوسط الانتاجي» الطبيعي للمجتمع .. وحيث بقية أقسام قوة العمل تعاني من الجهل والتخلف وسوء التدريب وقلة الحيلة .

لهذا لم سارع بسد تلك الثغرات من خلال استراتيجية شاملة لبناء الوطن ، فستبقى قياداتنا المهنية تحت رحمة «الخبير الأجنبي» الذي يضع لنا الخطط والتصورات المستقبلية دون أن نقارعه بالحجة بالحجة ونضع له التصورات البديلة . وإن يكون لدينا جيل من المهندسين الأخلاقين والمصممين بل جيل من المهندسين التنفيذيين اقرب ما يكون الى فئة «الميكانيكيين» المهرة . وإن يكون لدينا العامل الحديث الذي يعرف قيمة الزمن ويدرك ارتباط الانشطة الانتاجية ببعضها البعض ، بل سيكون هناك ذلك الحرفي الذي لا يحضر معه أدوات عمله ويمارس صنوفاً من المهارة لاداء عمله دون جودة أو اتقان .

**حول بناء «الانسان الجديد» والممارسة الديمقراطية**

ختاماً ، ان بناء العقل النقدي والعقل الخلاق يحتاج الى مناخ ديمقراطي حقيقي ، وإلى توسيع دائرة الحوار العام والرأي والمشورة حول قضايا الوطن ومستقبله . فلقد نجح

الاتحاد السوفييتي «سابقا» في بناء ترسانة متقدمة من الأسلحة الحديثة والنووية والمتطورة ، واقتحم عصر الفضاء عام ١٩٥٧ ، ولكن غياب الديمقراطية وانتشار الفساد والانتهازية وعدم بناء «الإنسان الجديد» أدى الى انهيار ذلك الصرح الكبير على النحو المأساوي الذي شهدناه .

إن حل المعادلة الصعبة بين ضرورات النقد وتوسيع دائرة الممارسة الديمقراطية لحماية مسيرة البناء الوطني في الأجل الطويل ، وبين اعتبارات الأمن والاستقرار في الأجل القصير ، يجب أن تحل لصالح الديمقراطية بالمعنى الحقيقي - وليس الشكلى - للكلمة .. حتى يكون لدينا «كتاب» لا «كتبة» و«مواطنون» لا «رعايا» ، وحتى لا يعيش شعبنا «بنصف عقل» و«نصف لسان» ، ونحن ندق ابواب القرن الواحد والعشرين .



## الفصل السابع :

### جمال حمدان ورمزية الموقف !

مع بداية كل عام دراسي جامعي جديد تتور في النفس العديد من الشئون والشجون حول حاضر ومستقبل جامعاتنا المصرية ، وحول ما ال اليه حال الاساتذة والطلاب في عصر تتماظم فيه الضغوط والتحديات والتناقضات . ولا ادرى لماذا يلح على كل مطلع كل عام جامعي طيف الدكتور جمال حمدان الذي غاب عنا ، والذي كان رمزا للباحث الاصيل والاستاذ الذي تسلىح بالعلم والكرامة والاستقلالية ، وظل يتمسك بكل معانيها ومضامينها حتى اخر لحظة من حياته .

لقد ذهب جمال حمدان الى الغرب - مثل العديد منا - في بعثة علمية الى جامعة ريدنج بانجلترا لدراسة علم الجغرافيا ولكي يتسلح بالادوات والمناهج العلمية الحديثة ولينعم بالجو العلمي الذي تزخر به الجامعات الغربية .. ولكنه كان يدرس طوال الوقت بعين الفاحص والناقد الذي لم تفارق مخيلته لحظة واحدة خصوصية وتضاريس الواقع المصري . وعندما حصل على درجة الدكتوراه في نهاية بعثته العلمية عاد الى

الوطن ليؤسس رؤية علمية وطنية جديدة فى علم الجغرافيا ،  
ولم يرض لنفسه ان يكون هامشا على متن فتوحات الغرب  
وكشوفه العلمية ، بل حاول تأسيس «مرجعية وطنية علمية»  
ينطلق منها ، ويحدد لنفسه جدول اعمال ابحاثه المستقبلية ..  
ولم يرقص على انغام آخر الالحان والصرعات الصادرة عن  
مراكز الابحاث الغربية المتقدمة دون نقد او تمحيص .  
لقد ادرك جمال حمدان بفطرتة وحسه الوطنى انه يجب ان  
يخاطب بنى وطنه اولا ، وان «المحلية الصادقة» ، هى الطريق  
الى العالمية . الحقبة . ولقد قاوم فى سبيل ذلك العديد من  
الاغراءات واعتصم بشقته المتواضعة بواصل ابحاثه الطويلة  
والمضنية لا يعاونه مساعد باحث ولا يتمتع باى تمويل خارجى  
او داخلى . ورغم ظروف العزلة والاعتزال الاحتجاجى لجمال  
حمدان ، انجز مشروعا بحثيا عظيما ومتكاملا فى العلوم  
الاجتماعية المصرية سيبقى خالدا فى السجل البحثى  
للاكاديميين المصريين . وسيبقى رمزا لقيم عزيزة غالية قلما  
يجرى احترامها هذه الايام . وعظمة جمال حمدان ، تكمن فى  
انه لم يكن يهتم باللهات وراء صفائر الاشياء .. ولهذا لم يشأ  
جمال حمدان ان يزاحم احدا على طيبات ومباهج الحياة  
اليومية الصاخبة ، ولم يسع الى منصب او جاه ، ولم يكن فى  
يوم من الايام «عبده مشتاق» - على حد تعبير وتصوير  
الرسام الساخر مصطفى حسين .

## تجليات جمال حمدان

من بين اهم تجليات جمال حمدان فى كتاباته تلك الجدلية

العميقة والخصبة بين الزمان والمكان التي صبغت الاجزاء  
الأربعة ، من مؤلفه الموسوعى «شخصية مصر» . ولقد اطل  
جمال حمدان فى المجلد الثالث من «شخصية مصر» على  
الاضاع الاقتصادية المصرية ، ولخص الاعتلالات  
الاساسية للاقتصاد المصرى المعاصر على النحو التالى :  
«نحن نستهلك اكثر مما ننتج ، ومنتج اقل مما نتجب ،  
وبالتالى نستورد اكثر مما تصدر ، ونصدر اقل مما نستدين ..  
وننفق ونستورد اكثر مما ندخر ونستثمر» .  
وفى ظل سياسة «الانفتاح الاقتصادى» - او ما يسميه  
جمال حمدان سياسة «الانزلاق الاقتصادى» - يشير الى انه  
قد : «اختلف نظام الأجور والدخول والاسعار ، فجميعهم اصاب  
بالصرع الاقتصادى والاجتماعى» .

والى الذين يتفنون بسيرة جمال حمدان . دون التأمل فى  
مضمون مواقفه فى قضايا السياسة والفكر والمجتمع ، اهدى  
اليهم هذه الباقة من سياتك اقواله :  
- «مصر محكوم عليها بالعروبة . فمصر وهى واسطة كتاب  
الجغرافيا ، تحولت الى فاتحة كتاب التاريخ» .  
- الشخصية الاقليمية لاي بلد هى حاصل ضرب جغرافيته  
فى تاريخه .. ارضه وناسه» .  
- «لا جغرافيا دون تاريخ ، وكذلك لا تاريخ دون جغرافيا ..  
فان الجغرافيا والتاريخ كالتوائم» .  
- «لا اعتز فى عملى بشيء كما اعتز بحجم الاصلة  
والجدة وكمية الخلق والابتكار» .



.. «الخيال ليس بعيدا تماما عن العلم .. بل لعله بدايته» .  
.. «ان بلادنا تخصصت في اهالة التراب على عباقرتها وهم  
احياء .. وتمجيدهم وهم موتى» .

تلك هي بعض الاقوال الخالدة لجمال حمدان ، وكم نحتاج  
الى ان نتوقف طويلا عند هذه الاقوال والمقولات التي تمت  
صياغتها كسبائك الذهب الخالص ، لتكون عوننا لنا في هذا  
الزمان .

### رمزية ظاهرة «جمال حمدان» .

يبقى جمال حمدان رمزا شامخا في مجتمع سقط فيه  
العديد من الرموز وهوت فيه الكثير من القيم والمعاني .  
سيبقى جمال حمدان رمزا للتمرد على «الحقبة النفطية» في  
تاريخنا ، وكل ما حملته من مفاصد في ثنايا حياتنا الثقافية  
والعلمية والسلوكية .

سيبقى رمزا للبحث العلمي الاصيل الذي يهتدى بالمرجعية  
الوطنية ، ويرفض الشروط المرجعية والاولويات البحثية  
الغربية .

وسيبقى رمزا لرفض تهافت «العلماء» على كل مؤلد وكل  
زفة وسيبقى رمزا للبعد عن الاضواء الاعلامية الباهرة التي  
تصنع من الاقزام عمالقة وتلف بالصمت خيرة الرجال .  
وسيظل جمال حمدان ضميرا حيا لا يموت يقض مضاجع  
العديدين ، ويفضح الكثير من الزيف في حياتنا العلمية  
وممارساتنا البحثية .

## المتقفون : هل هم شهود زور ؟

هى تلك اللحظات التى يتشكل فيها تاريخ . جديد للعالم ولمنطقتنا العربية ، وتميد الأرض من تحت اقدامنا ، وتهب الرياح العاتية من كل جانب .. نتلفت حولنا لنتلمس مواقف «المتقفين» او هؤلاء الذين كان يطلق عليهم فى الكتابات «النخبة» او «الانتلجنسيا» ازاء كل ما يحدث فى الداخل والخارج ، فلا نجد سوى التتمعات والهمسات الخافتة او الحركات السريعة التى تذكرنا بخفة ومهارة لاعب السيرك المحترف .

ففى لحظات كثيرة ، يتماكنى شعور بان كثيرا مما يكتب ويقال هو بمثابة «رجع المصدى» لما يكتب ويقال فى دوائر اخرى تملك المال والجاه وتصدر مكوك الغفران . فبالامس كانت شعارات الاشتراكية والتخطيط تملأ الدنيا ، واليوم نحن نعيش عصر الاقتصاد الحر والخصخصة بنفس الحماس والاندفاع ، وغدا التعاون والتعايش فى اطار النظام الشرق اوسطى !

فاحيانا كثيرة يغيب الوعي ويطول غيابه ، ثم يصاب البعض بنوبات «عودة الوعي» .. ولا ندري متى كان الخطأ .. ومتى كان الصواب ؟

وعندما تضيق الفروق بين الاعتقاد الحقيقى وبين النفاق ، وبين الثبوت على المبدأ والثبوت على المبلغ ، يفقد المتقفون واهل الراى مصداقيتهم فى اعين الناس ولا يتطلع احد اليهم لكى يكونوا طليعة او نخبة قائدة . واذا كان هذا هو

حال المثقفين الذين اتاهم الله علما ومعرفة ، وسعة اطلاع ،  
فلا غرابة اذن اذا جاء التغيير من فئات وعناصر تسبح في  
الجهل والجهالة . فلماذا كل هذا      تغراب والتعجب ؟  
ولنتذكر دوما قول الشاعر : «وما استعصى على قوم  
مثل .. اذا كان الاقدام لهم ركبا» .



الجزء الثانى

# فى أزمة الفكر والسياسة فى المجتمع المصرى

الجزء الثانى من هذا الكتاب يتناول أزمة الفكر والسياسة فى المجتمع ، حيث يعيش المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات فترة اضطراب وإلتباس فكرى شديد . ولعل ذلك يعود الى المخاض الانتقالى للمجتمع المصرى خلال السبعينات والثمانينات ، بما إختلط فيه من هجرة وبترا وإنتحاح ومراجعة فكرية مما أدى إلى صعوبة فرز القضايا الفكرية والسياسية موضع الخلاف والنقاش بوضوح وأمانة . حيث كان هناك دائما «ستار الدخان» (smoke screen) التى تختفى وراءها الممارك والمصالح الحقيقية .. ومن هنا كانت شعارات الديمقراطية والانفتاح واللاحاق بركب التقدم فى أحيان كثيرة كلمات حق يراد بها باطل ، وشعارات جوفاء بدون مضامين حقيقية .. تضلل أكثر مما تستنهض .

ولذا فإن فصول هذا الجزء من الكتاب تتصدى للمشاكل الحقيقية والشروط الموضوعية المرتبطة بالأخذ بالنهج الديمقراطى وتسييد قيم النهضة على قيم التخلف والخراب من حالة «الخندقة الفكرية» التى يعانى منها المجتمع المصرى فى اللحظة الراهنة . ومن هذا المنظور ، يعالج الفصل السابع قضايا النهج الديمقراطى وتكوين «الرأى العمومى» ، الذى لا يقتصر على النخبة أو الصفوة المتميزة ويرتبط بذلك موقف «رجال الأعمال» و«أرباب السوق» من قضية الدفاع عن النهج الديمقراطى فى حكم وإدارة البلاد .

ويعالج الفصل الثامن قضايا تتعلق بنهج الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري ، حيث يتم استخدام «المسكنات الموضوعية» و«الحلول الترفيقية» وسياسة «إطفاء الحرائق» دون النفاذ إلى جوهر الأزمة وعلاج الجذور . ويزداد العود إغوجاجا عندما يصبح جانب هام من نبهاء ووجهاء البلاد أعضاءا للرؤية الأجنبية لحلول مشاكل البلاد ، حيث نفتقد المشروع الوطني الجامع ونرقص على أنغام الحان قادمة من الخارج ، وحيث أصبح «زامر الحى لا يطرب» ! وهكذا يتم نزع «فتيل الوطنية» من الوجدان فى عصر «الرؤية الكونية» ، ويجرى الهروب دوما الى الامام قفزا فوق المشاكل باسم الواقعية والعالمية والتمشى مع «روح العصر» !

ورغم كل هذه الدعوة للإنفتاح على العالم الجديد والدعوة للقدرة على المنافسة فى عالم الغد لا توجد أدنى محاولة لزرع «قيم النهضة» فى تربية المجتمع ، فكل ما يجرى من ممارسات ويسود من أليات يرسخ ويعمق «قيم التخلف» . وهذا موضوع الفصل التاسع حيث تجرى مقابلة واضحة بين منظومة قيم النهضة التى تؤكد على القيم الإنتاجية ، قيم الانضباط فى العمل ، قيم الابداع والتجويد ، قيم التنمية ، من ناحية ، وبين قيم التخلف ، من ناحية أخرى ، حيث تسود العقلية الريعية (الكسب السريع بدون جهد) ، قيم التسريب ، قيم التقاليد والإتباع ، قيم الاستهلاك والبدخ لمن يملك . إن تلك المقابلة البسيطة بين منظومتى القيم والحالة الصراعية بينهما ، هى المؤشر الواضح لمدى التقدم المطلوب للخروج من دائرة



التخلف إلى دائرة المنافسة العالمية .. وهنا يكمن الاختبار الحقيقي رغم كل محاولات التدليس الفكرى والقفز فوق الواقع .

ويجىء الفصل العاشر ليناقد قضية هامة تتعلق بالازمة الراهنة للفكر المصرى المعاصر حيث ينقسم الى ما يسمى تيار العلمانية (أو «التنوير» كما يسميه بعض أصحابه) وتيار الأصولية الإسلامية ، كما درج القول على تسميته . ولقد أدى هذا الاستقطاب الفكرى الحاد إلى حالة من «الخندقة الفكرية» والتراشق الفكرى والسياسى ، تتسم بالتبسيط والتعميم وعدم البحث فى جذور تلك الانقسامية الفكرية العنيفة التى يمكن أن تؤدى إلى حالة من الشلل المجتمعى فى سعيه نحو النهضة والتقدم والخروج من الحصار . وفى هذا الفصل نبحث عن جذور الازمة لدى التيارين حيث توجد «شبيهة التغريب» لدى التيار العلمانى (أو المسمى «بالتنويرى») ، وهى قضية سبق أن أشار إليها صبحى وحيد (١٩٥٠) عندما تحدث عن إغتراب تيار الفكر الإصلاحى والتكنوقراطى عن الواقع المصرى ، حيث يستند هذا الفكر إلى «النموذج الجاهز» القادم من الخارج (سواء شرقا أم غربا) ، دون تمحيص مدى ملاءمة هذا النموذج لتضاريس الواقع المحلى والتاريخى المعقد . وفى المقابل ، توجد ازمة من نوع آخر لدى تيار «الأصولية الإسلامية» ، حيث يتم الهروب إلى الخلف فى محاولة لإعادة إنتاج حقبة ما بتفاصيل تجاوزها الواقع المعاش . فهو تيار صحيح التوجيه فى

استلهم التراث والموروث الثقافى وفهم خصوصيات الواقع  
المحلى ، ولكنه يدخل فى طريق مسدود عندما يحاول إعادة  
إنتاج الماضى بشكل سلفى وجامد فى عالم متغير .

ومن هنا تجيء أهمية الفصل الحادى عشر الذى يناقش  
قضايا «الحروب والتسويات الفكرية» وأساليب إدارة الصراع  
الفكرى والسياسى فى بلادنا .. وتلك قضية مركزية حتى لا  
ينحرف الصراع السياسى والفكرى فى مجتمعنا ويتم تبديد  
طاقة المجتمع والجماعات السياسية فى معارك ودوامات لا  
تقود بالضرورة الى نهضة أو تقدم . وهكذا نجد فى ثنايا هذا  
الفصل محاولة الخروج من حالة التنافر الفكرى والشرذمة  
السياسية التى يعيشها مجتمعنا فى الآونة الراهنة . ويلج  
الحديث فى هذا الفصل الى جوهر القضية وهو : إذا كنا  
بصدد الحديث عن «التسويات الفكرية» وفتح الحدود بين  
التيارات الفكرية والسياسية المتصارعة على الساحة  
المصرية ، دعونا نتساءل عن من ذا الذى يبادر الى اغلاق  
الحدود الفكرية وقفل باب الحوار والاجتهاد ؟ إن الجواب كما  
يوضح هذا الفصل يكمن فى سلفية كافة التيارات السياسية  
والفكرية على الساحة المصرية . وهنا تكمن الازمة .. كل  
الازمة .





## الفصل الثامن

### هـج الديمقراطية والرأى العمومى

من حق أى سلطة أن يكون لها كتابها الذين يحملون وجهة نظر الرسمية ، ويطرحون على الجمهور العريض من الناس بجهة نظر نظام الحكم فيما يحدث من حولهم من مشاكل ظورات . ولكن فى مقابل ذلك لابد أن تتواجد قنوات وسبل م من خلالها التعبير عن ما أسماه العالم الجليل رفاعة الطهطاوى «الرأى العمومى» ، أى ذلك الرأى الذى يعبر عن ضمير الشعب وعن نبض الشارع . إذ لن يستقيم النهج الديمقراطية أى حكم إلا بالاستماع الى الرأى العمومى ، يبدأ عن مواكب النفاق وعن ثثرة النوادى والمننديات .

وفى ذلك يقول رفاعة رافع الطهطاوى فى مباحج الآداب مصرية : «ومما يحملهم (الملوك والرؤساء) على العدل بضاً ويحاسبهم محاسبة مبنوية : «الرأى العمومى» ، أى أى عموم أهل ممالكهم أو ممالك غيرهم ممن جاورهم من ممالك ، فإن الملوك يستمعون من اللوم العمومى : فالرأى عمومى سلطان قاهر على قلب الملوك والأكابر لا يتساهل فى كم ولا يهزل فى قضائه» .

وفى نفس المعنى ، يقول السيد عبد الرحمن الكواكبي  
مؤلفه طبائع الاستبداد ومصارع الاستبداد :

«إن داء الشرق هو الاستبداد ، والاستبداد هو أن تتصرف  
الحكومة فى شئون الرعية كما تشاء بلا رقيب ولا حسيب  
واذن فمبعض الاستبداد هو غفلة الامة ، فالامة التى لا تقيم  
نفسها رقيباً على الحكام . يستبد بها حتماً وكلاؤها»

ويستطرد ليقول : «وما من حكومة عادلة تأمن المسئولين  
والمأخذة بسبب من أسباب غفلة الامة ، او إغفالها  
وتسارع إلى العكس بصفة الاستبداد ، وبعد ان تتمكن فيها  
تتركه» .

وهكذا فإن الراى العمومى يشكل أحد ضمانات الامار  
التي تحمى السلطة أى سلطة ، من نفسها ، ومن إغراء  
الانفراد بالراى .. واستبعاد فئات وقوى عديدة من دائرة  
الاجتهاد الوطنى .

والمقصود بالراى العمومى هنا هو الراى العمومى  
المسئول ، الذى يترفع عن المهادرات والمناورات السلفية  
ويصيب كبد الحقائق دون إسفاف أو تشهير . اذ ان محاولات  
التستر وراء الراى العمومى للحديث عن قضايا ثانوية ومفتعلة  
وجانبية دون التصدى للقضايا المصيرية الكبرى بجراءة  
وشجاعة ، انما هى ممارسات تصيب قضية الديمقراطية فى  
الصميم وتقوض مقومات النهج الديمقراطى السليم . وقد لا  
نغالى كثيراً اذا ما شبهنا تلك الممارسات بإخراج عربة

يمقراطية من الطريق العمومى العام ، ودفعها الى طرقات  
وارع جانبية لا مخرج منها . فيصاب الركاب بالاحباط  
تتفوت .

ومن ناحية أخرى ، لن يستفيد الوطن شيئا عندما تتسع  
جوة والهوة بين ما يقول به اهل السلطة وبين ما يستقر عليه  
ى العمومى . لأنه كلما ضاقت الفجوة بين «الفكر الرسمى»  
ن «الرأى العمومى» فى البلاد ، كان ذلك دليل خير على  
بة تحسن أحوال البلاد واقتحام العباد لكافة الصعاب التى  
، فى وجه تقدم ورفعة هذا البلد الامين .

ولقد كان رفاعة رافع الطهطاوى - ذلك المعلم المصرى  
- احد رواد الفكر الديمقراطى الحديث فى مصر ، وطالما  
ى فى كتاباته بالحرية والاسلوب الديمقراطى فى إدارة  
ن البلاد . إذ يشدد الطهطاوى على أن :  
«الحرية هى الوسيلة العظمى فى إسعاد أهالى الممالك ..  
ا كانت الحرية مبنية على قوانين حسنة عدلية .. كانت  
لمطة عظمى فى راحة الاهالى وإسعادهم فى بلادهم ،  
لانت سببا فى حبهم لأوطانهم» .

ولم يقبل الطهطاوى فكرة ان تكون ممارسة السياسة  
ركزة بيد النخبة والصفوة المتميزة ، او ان تكون وقفا على  
ة او فئة معينة دون سائر ابناء الشعب .. فلقد هاجم  
هطاوى المذهب الذى يرى بان «السياسة من أسرار  
كومة الملكية ، لا ينبغى عملها إلا لرؤساء الدولة ونظار



الدواوين» . (راجع : د . محمد عمارة ، رفاعة الطهطاوي  
رائد التنوير في العصر الحديث ، ص ٢٥٠) .  
ويقترِب فكر الطهطاوي كثيرا من فكر الكواكبي في  
الاستبداد ، وضرورة ان يكون الحاكم عادلا راعيا لرعيته  
يقول :

«ان دأب الملك العاقل ان يتبصر في المواقب ،  
يستحضر في دائم اوقاته وسكناته ان الله سبحانه وتعالى  
اختاره لرعاية الرعية ، وجعله مالكا عليهم لا مالكا لهم ،  
لهم ، يعني ضامنا لحسن غذائهم ، حسبا ومعنى ، لا  
لهم ١٩» .

ويرى الطهطاوي ان هناك علاقة وثيقة بين التمتع بالدم  
وبين الالتزام المجتمعي يدفع المضار عن الوطن في ظل  
الازمة والخطر ، حيث يجب ان يتم انكار الذات والتنازل  
المزايا والامتيازات لصالح القضية الوطنية في ظروف الا  
والمحنة .. وفي هذا يقول :

«من حيث انهم مستوون في الحقوق ، أنتج ذلك انهم  
وقعوا جميعا في خطر عام وجب على سائرهم ان يتعاونوا  
إزالة هذا الخطر ، لما في إزالته من منفعتهم العمومية ، فإل  
وقع لوطنهم حادث وجب عليهم أن يصرفوا النظر عن  
امتيازاتهم المعنوية ، كأنهم مجردون عنها بالكلية ، ويرجع  
إلى صفة التسوية ، وينسوا كل مزيد ، فبهذا تكون التسوية  
ملازمة للحرية عند انطواء راية الحرب ولوائه» .

وللاسف فان هذا المعنى النبيل الذي يتضمنه

أطوى طالما غاب عن ذوى الامتيازات المعنوية والمادية  
لحظات الخطر والازمة ، فحلت على البلاد الكوارث  
كبات .

### أرباب السوق، والديمقراطية

جاء على لسان سعد زغلول فى مذكراته الخاصة عن  
لاقة بين التجار والحياة السياسية :  
« والتجار لا يشتغلون بالأمور العمومية إلا على مقدار ما  
يجب به بخضاعتهم عند العامة ، لا يهمهم بعد ذلك شكل  
كومة إن كانت مقيدة او مطلقة . »

وعن ذوى الوجاهة والنفوذ ، قال فى نفس المذكرات :  
« وذو الوجاهة والنفوذ فهم يشتغلون بالأمور العامة بقدر ما  
يكون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ ، من  
أمة ، فإذا أخذوا فى الاشتغال ومباشرة ما يبتغون من  
سلطة وجاه انصرفوا عنها وتبرأوا منها . » (راجع فتحى  
حوان ، مجلة الهلال ، عدد نوفمبر ١٩٨٦) .

وهذه الأقوال لسعد زغلول - زعيم «الامة المصرية» فى  
الربع العشرينات من هذا القرن - لها أهميتها وودالاتها . إذ  
أنها تطرح العلاقة بين التجار وذوى الوجاهة والنفوذ وأرباب  
السوق عموما وقضية الديمقراطية . وهل هناك مصلحة حقيقية  
بسهولة للتجار وأرباب السوق فى النظام الديمقراطى وتعاضل  
قنوات التعبير عن الرأى العمومى . إن لدينا شكاً كبيراً  
أن تلك الفئات يهملها بحق احتضان الممارسات

الديمقراطية في مجتمع مثل مجتمعنا : فالديمقراطية ، وإنه  
شأن الرأي العمومي في حياة البلاد ، كفيل بتسليط الضوء  
على الممارسات غير السوية وغير القويمة في عالم  
التجارة والمقاولات ، ومن ثم المحاسبة ودالوم العموم  
على حد تعبير رفاعة الطهطاوى .

فعندما يكون الشعاع الحقيقى الذى يعمل فى ظله لم  
كبير من رجال الاعمال الجدد هو : «دعه ينهب .. دعه يبرأ»  
يصبح من الصعب على تلك الفئات أن تقبل الممارسات  
الديمقراطية التى تقوم على تسليط الضوء على مواطن النهم  
والفساد وتخريب الاقتصاد الوطنى وضم أفراد المجتمع  
وتفضل هذه الفئات العمل فى الظلام بعيدا عن دائرة الا  
والمحاسبة .

وفى ظل انتشار الممارسات الطفيلية التى نشهدها  
حولنا فى عالم الاعمال والمال الجديد ، تصبح الرغبة  
الحفاظ على الاشكال والمؤسسات الديمقراطية وحرية الرا  
رغبة واهنة إن لم تكن معدومة . واذا كانت الديمقراطية  
والممارسات الديمقراطية هى صمام الامان لكافة فئات  
المجتمع .. فإن عبء الدفاع عن الديمقراطية وصيانة  
مسيرتها يقع على عاتق القوى والفئات والجماعات المؤثرة  
بالحق وبالعادل وبأهلية هذا الوطن للتقدم والنماء .



## بطاقة التموين .. وبطاقة الانتخاب

لعل من أهم الظواهر التي تلفت النظر في مجتمعنا حول قضية «الديمقراطية» ، والمشاركة الشعبية، هي : كيف حدث أن يتدافع المواطنون بالمناكب للحصول على البطاقات التموينية لتأمين مقرراتهم من السلع التموينية الضرورية ، بينما نجدهم هم أنفسهم يحجمون عن الحصول على البطاقات الانتخابية والادلاء بأصواتهم الانتخابية والتأكيد على حقوقهم الأولية في مجال تعديل أسلوب الحكم وتحديد توجهات السياسة العامة للبلاد (بما في ذلك السياسة التموينية أياها) . ولكن هذه المفارقة هي نتيجة تراكمات وملايسات تاريخية طويلة مربها المجتمع المصري خلال الثلاثين سنة الماضية ، عندما اقمنا تعارضا مصطنعا بين حرية الحصول على رغيف العيش وبين حرية المشاركة السياسية الواسعة في إدارة شئون البلاد .

ولقد جاء في ميثاق الوطن (١٩٦١) خلال الفترة الناصرية أن «حرية الرغيف هي المقدمة الطبيعية لحرية بطاقة الانتخاب» ، وأن الذي يملك الأول هو الذي يحوز الثاني . وتلك في تقديرنا - ليست نتيجة صحيحة بالضرورة ، إذ أننا نعتقد أن كليهما شرطان متلازمان لا يسبق أحدهما الآخر ، الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية هما صنوان ؟ يستطيع المواطن أن ينعم بواحدة دون الأخرى . ولذا فقد ن الاوان - في ضوء خبرة الثلاثين عاما الماضية - لا نقيم

تعارضنا مصطنعا وخيارا مستحيلا بين الديمقراطية السبيل  
والديمقراطية الاجتماعية ، فكلاهما يضيف بهذا وعمقا  
للآخر .

فحالة السلبية الواسعة التي نشهدها حولنا - والتي تأخذ  
شكلها الدرامي في النكوص عن أداء الواجب الانتخابي -  
هي تعبير واضح عن رفض الاغلبية الصامتة للتزوير المسبق  
للارادة الشعبية ولممارسة الضغوط وكافة اشكال الاكراه  
الاداري لتحويل العملية الانتخابية الى أداء لتكريس الارادة  
القائمة . ونحن نعلم ان هناك العديد من المثقفين والمهنيين  
والتكنوقراط من ابناء الطبقة الوسطى ، الذين حظوا باكبر  
من التعليم ويمتلئون مجالسهم بأحدث السياسة اليومية ،  
يمارسوا حقوقهم الانتخابية خلال الثلاثين سنة الماضية  
لانهم يعلمون النتيجة سلفا .

إن المجتمع في حاجة الى مؤشرات ودلائل تؤكد الرغبات  
من جانب السلطة على نجاح «تجربة الانتقال الديمقراطي» في  
مصر ، إذ ان نجاح هذه التجربة هو امتحان ودرهان لكل القوى  
السياسية في المجتمع المصري عند نقطة فاصلة من تاريخ  
الحديث ، وفي ظل تعقيدات وتحديات واطماع خارجية هائلة  
ولذا فان احترام الارادة الشعبية واتاحة الفرصة لاداء  
اشكال الممارسة الديمقراطية هو الطريق الوحيد للذود  
كرامة الوطن ولحماية المال العام وحشد كل الطاقات المنتجة

والحياة في المجتمع لتحقيق حالة نهوض وطني جديد ..  
تنتشلنا جميعا من مستنقع اليأس والقنوط ومن حالة التحلل  
المجتمعي التي نعيشها منذ سنوات طوال .





## الفصل التاسع :

### كيف يستقيم الظل والحوط أعوج !

هذا عنوان لمقال كتبه عبد الله النديم بمجلة «التنكيت والتبكيت» بتاريخ ١٧ يوليو ١٨٨١ ، أى منذ ما يزيد عن نيف ومائة عام . وقد أدان النديم فى هذا المقال ، «تقليد الاجانب فيما لا يجدى كالتفنن فى الماكل والمشارب والملبس (المودات) وهذا كله يشجع الصناعة الاجنبية ويؤدى الى بوار الصناعة الوطنية» . ولقد اشار النديم فى مذكراته السياسية متسائلا حول اسباب نكسة وهزيمة العربيين فى مصر : «ومن يرجو الظفر بالحرب باناس اجسامهم فى الشرق وارواحهم فى الغرب .. ونحن (العربيون) تحركنا والامير مع العدو ، والامراء أنفت من الدنو ، والنبهاء اعضاء للاجانب ، والوجهاء نائمون فى جانب» .

ولعل البلاغة كل البلاغة تكمن فى عنوان المقال الذى كتبه النديم فى منتصف عام ١٨٨١ ، أى قبل عام واحد من الاحتلال البريطانى لمصر . إذ كيف يستقيم الظل والحوط نفسه أعوج ؟ وتلك مسألة تحتاج لتأمل كبير .. لعله بهذا القول يتوجه الى هؤلاء الذين يراهنون على اصلاح الفروع

دون الأصول ، ويهتمون بتحسين ظاهر الاشياء وليس جوهرها . فالذين لا ينتبهون ، أو يتهافلون ، عن حقيقة ان الظل لن يستقيم الا اذا تم تقويم اعوجاج العمود ذاته .. يقودون البلاد الى حافة الهاوية .

وتلك مسألة أساسية في منهج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاداري في بلادنا ، ان نهتم عادة بمعالجة الاعراض السطحية للأمراض والازمات الاقتصادية والادارية المزمنة التي يعيشها مجتمعنا ، بالمخدرات الفكرية والمسكنات الموضعية والحلول الجزئية . ولانجرؤ على معالجة الاعتلالات الكبرى التي يعاني منها مجتمعنا ، فالاعتلالات ليست مجرد اختلالات مؤقتة ، او عارضة ، يسهل معالجتها وتصحيحها لكي يستعيد المجتمع توازنه وعافيته بل هي ضاربة بجذورها في اعماق المجتمع .

ولا يخفى على احد ان لدينا مشاكل متراكمة مزمنة : كمشكلة الاسكان وانكشاف الأمن الغذائي وتدهور الانتاجية وضعف روح الانتماء للوطن ، وكلها تدل على اعوجاج خطير في عود وبنيان هذا المجتمع ، وليس مجرد خلل طارئ وازمة عابرة . وكنموذج للنهج الخاطيء الذي نسير عليه هو عمليات الترفيع التشريعي المستمر التي نعيشها كل يوم ، إذ قلما يتم تغيير القوانين والتشريعات ، من أساسها لتلائم ظروف واطماع سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة .. بل جرت العادة على ترفيع القوانين والتشريعات القديمة بالحذف والاضافة لكي تلائم كل المصنوع والامزجة ، حتى اصبحت



كالثوب المهلهل الذي يكشف عن كل عورات المجتمع ، وعلى  
مرأى من الجميع . فمن لا نريد قوانين ورجالا لكل العصور ،  
بل يجب ان نسمى الاشياء بمسمياتها وليس بمسمياتها .  
فالوضوح والشفافية شرط للتقدم .

كذلك عندما نتحدث عن الرغبة في الخروج من حالة  
التخلف والسعي للتنمية المستقلة ، كيف يمكن لنا إنجاز مثل  
هذا العمل التاريخي الجبار بأناس اجسامهم في الشرق  
وارواحهم تهيم في الغرب - على حد قول النديم - إذ ان وثنية  
النموذج الغربي تقتل مشروع النهضة الوطنية في المهد وفي  
الصميم ، عندما يقنع نبهاء ووجهاء البلاد باقتسام فئات ثمار  
التحديث مع ممثلي الشركات الاجنبية العملاقة دولية  
النشاط ، فيتم تعقيم الكفاءات . ويتم نزع (قتل الوطنية) من  
وجدان هؤلاء النابهين والاكفاء الذين يعملون تحت مظلة  
الشركات الاجنبية الواقية ويصبحون اعضاءا للاجانب -  
يعضدون اقوالهم ومفاهيمهم وتصوراتهم حول مستقبل  
الوطن . وهكذا تنكسر شوكة الوطنية . وتضعف مناعة الامة  
في مواجهة الازمة .

عندما ينهار العقد

ولقد وصف جمال الدين الافغانى حالة «التحلل المجتمعي»  
التي اصابته الامة العربية الاسلامية في عصره على النحو  
التالى :

«هذه الامة قد وهن بنيانها وانتشر المنظوم وتفرقت

الاهواء .. وشقت العنسا .. وتبدد ما كان مجتمعا ، وانحل ما كان منعقدا وانقصمت عرى التعاون .. وانقطعت روابط التعاضد ، وانصرفت عزائم افرادها عما يحفظ وجودها .

واكاد لا اجد توصيفا لحالة مجتمعنا الراهنة اكثر بلاغة ونفاذا مما جاء على لسان المصلح الاجتماعى الكبير جمال الافغانى ، وكأنه يعيش بيننا اليوم ويتجول فى الاسواق ويفشى المجالس ويرقب احوال البلاد والرعية ، ويرصد انفصام عرى التضامن والمودة بين فرادى وجموع المواطنين .

فبعد ان عاش مجتمعنا لحظات تلاحم وطنى فريد ابان ثورة ١٩١٩ ، وفى غمار صعود حركة التحرر الوطنى والاجتماعى غداة الحرب العالمية الثانية ، واثناء وفى اعقاب معركة تأميم القناة عام ١٩٥٦ ، نجد ان المجتمع المصرى يعيش اليوم حالة من التحلل والتفسيخ المجتمعى منذ منتصف السبعينيات بعد انحسار غبار معركة اكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ . وتحت تأثير مفعول الهجرة لبلدان النفط والذهب الاسود . وفى ظل طغيان لغة وقيم التجارة والمال على قيم العمل والشرف ، وتغلغل كل ما هو اجنبى فى نسيج حياتنا الفكرية والاجتماعية يتبدد ما كان مجتمعا وينحل ما كان منعقدا .. وتنصرف عزائم الناس نحو كل ما هو فردى ونفعى وانى .

وتعبيرا عن الحالة التى اخذ يعيشها المجتمع المصرى غداة حرب اكتوبر ، كتب مقاتل قصة يقول فيها : « اذا ما خمد

غبار المعركة لن تجد الا تجار الحديد والخردة .. يفيب  
الشهيد ويبرز التجار ، بات على هذا الجيل (جيل حرب  
الاستنزاف) ان يدفع ضريبتين : الاولى ضريبة احلامه  
الماضية حين كان المد عاليا . والاخرى ضريبة الاخفاق  
في معاشته واقع اليوم وكلتاهما ثمن فلاح .

وهذا القول يلخص دون مغالاة مأساة جيل بأكمله يعيش  
حالة «احباط وطني» دائم ، فقد طعن في اعز احلامه وامانيه  
الوطنية . يوم عاد من جبهة القتال وخنادق حرب الاستنزاف  
ليجد مجتمعا جديدا ليس له فيه مسكن ولا مسلك . وغدت  
الهجرة والحصول على عقد عمل بالخارج سبيلا للهروب من  
مواجهة اوضاع المجتمع الجديد غير المألوف لهم ، حيث  
الظلمة لارباب المال والتجار والمقاولات . وهكذا شهد المجتمع  
المصري نزيفا للكفاءات والمهارات ليس له مثل منذ ايام  
الحكم العثماني .

وان كان المال النفطي مخدرا ، وكانت الهجرة للخارج  
مهريا ، فالיום لم يعد خمرا .. بل أمرا .. واى امر .. ففي تلك  
اللحظات التاريخية الصعبة التى يعيشها مجتمعنا اليوم نحن  
اهوج ما نكون الى استنهاض روح الجماعة فينا واستعادة  
اواصر وعرى التعااضد والتلاحم الوطنى بين الفئات والقوى  
الاجتماعية المختلفة التى يهملها مستقبل هذا الوطن ورفعته .  
ولعل المعركة اليوم لم تعد معركة حول سبل القيام بالنهضة  
والتقدم ، بقدر ما هى معركة الخيار بين الوجود والعدم .



ولقد جاء في افتتاحية العدد الاول من مجلة الصروة  
الوثقى (المصادر بتاريخ ١٢ مارس ١٨٨٤) التى اشرف على  
تحريرها جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده :

والذى يحكم به العقل الصريح ويشهد به سير الاجتماع  
الانسانى من يوم علم تاريخه الى اليوم ان الامم الكبيرة اذا  
عراها ضعف لا فتراق فى الكلمة او غفلة عن عاقبة لا تحمد او  
ركون الى راحة لا تدوم او إفتتان بنعيم يزول ، ثم صالت عليها  
قوة اجنبية ازعجتها ونبهتها بعض التنبيه .. فإذا توالى عليها  
وخزات الحوادث واقلقتها الاممها فزعت الى استبقاء الموجود  
ورد المفقود ، ولم تجد بدا من طلب النجاة من اى سبيل ..  
وعندئذ تحس بقوتها الحقيقية وهى ما تكون بالقتام افرادها  
والتحام احادها .

وتسترسل الافتتاحية لتقول :

«ولم تبق طبقه من الطبقات الا وقد مسها الضر من إفراط  
الطامعين فى اطماعهم من جراء هذه الحوادث التى بذرت  
بذورها فى الاراضى المصرية بايدى ذوى المطامع فيها .  
حملوا الى البلاد ما لا تعرفه فدهشت عقولها وشدوا عليها بما  
لا تآلفه .. فحارت البابها والزموها ما ليس فى قدرتها  
فاستمصت عليه قواها وخضروا من شوكة الوازع تحت اسم  
العدالة ليهيئوا بكل ذلك وسيلة لنيل المطمع» .

وهكذا يتضح أن مصر كانت دائمة مستهدفة ومحطاً  
للأطماع الأجنبية بحكم موقعها الجغرافى وثقلها التاريخى

وكان محمد على (والى مصر) منذ البداية شديد التخوف من  
المطامع البريطانية فى مصر فعندما عرض عليه فكرة حفر  
قناة السويس قام برفض فكرة المشروع بالاستناد الى حدسه  
التاريخى ، إذ أسر لبعض خلائه ان انجاز مثل هذا  
المشروع سوف يؤدى فى النهاية الى احتلال بريطانيا لمصر  
لتأمين طرق ومسارات التجارة فى اتجاه الشرق . ولم تخب  
وقائع التاريخ الحى فى هذا الحدس التاريخى الثاقب لمحمد  
على .





### قيم النهضة وقيم التخلّف

عندما نتحدث عن التنمية والنهضة عموما ، فلعل من أبرز مقومات عمليات التنمية والنهضة ما يحدث لقيم وسلوكيات الافراد وعناصر القوى العاملة . فهما تحدثنا عن «الانتاجية» وغيرها من المؤشرات المادية . تظل القضية الحاكمة هي قيم ومعنويات القوى العاملة عند كل لحظة ومنعطف تاريخي . إذ ان استقراء تاريخ مصر الحديث وبقية بلدان العالم (المتقدم والمتخلف) يفصح بوضوح وجلاء عن مدى اهمية القيم والمعنويات (values and Morals) في صناعة النهضة والتقدم ، بغض النظر عن طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد . فلدينا نموذجان ماثلان امام العيان في كل من الصين واليابان رغم اختلاف اسس التنظيم الاقتصادي والاجتماعي في كل بلد على حده .

ومن اعتقادنا ان قضية «القيم والمعنويات» لدى عناصر قوة العمل (على اختلاف مستويات مهاراتها ومكانتها الوظيفية) تحتل اهمية كبرى في مصر لاسيما خلال العشرين سنة الاخيرة (٧٤ - ١٩٩٤) . ان إتسمت الفترة اللاحقة لهزيمة يونيو ١٩٦٧ باضطراب واهتزاز كبير للقيم والمفاهيم

التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. ولا سيما في  
فترات النهوض والارتقاء ، ثم جاءت الحقبة النفطية ( ١٩٧٤ ،  
١٩٩٤ ) - بخيرها وشرها - لتفرض على المجتمع المصري  
نظاما جديدا للقيم والمفاهيم اثر تأثيرا بالغا على سلوكيات  
ومعنويات الافراد على المستويين الجمعي والفردي .

ولذا فان التأمل في طبيعة الصراع الدرامي الدائر حول  
«قيم العمل» خلال العشرين سنة الاخيرة سوف يساعد بلا شك  
على فهم الازمة الراهنة للتنمية في مصر .. حيث اخذت «القيم  
الريثة» تطرد «القيم الجديدة» ، واصبحتنا نواجه تهديدا هائلا  
خلال حقبة التسعينات - وعلى مشارف القرن الواحد  
والعشرين - من حيث عمليات «الاحلال والتجديد» في صفوف  
القوى العاملة ، ولا سيما عند المستويات القيادية والوسطى  
في كافة القطاعات : قطاع الادارة الحكومية ، القطاع العام ،  
القطاع الخاص المنظم . فعندما يتم اعادة جيل الاربعينات  
والخمسينات الى التقاعد لن يتم الاحلال والتجديد في البشر  
فقط ، بل في نظام القيم .. مما سوف يؤثر بلا شك على كفاءة  
الاداء وطبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي عموما . ولذا  
فان قضية الاحلال والتجديد في صفوف القوى العاملة يجب  
ان تحتل الاهمية الكبرى في مناقشتنا وهمونا المستقبلية ،  
لان قضايا الاحلال والتجديد هي الالات والمعدات والمباني  
ايسر فهما واسهل حلا في الاجلين المتوسط والطويل .  
فكما في العلم البيولوجي (الاحياء) . هناك قيم «غالبة»  
(dominant) وطافية على السطح - وقيم «متنحية»

(receding) - ولكنها كامنة تحت السطح .. ففي ظل صراع القيم المحتدم في المجتمع المصري .. تقدمت «قيم مستحدثة» .. وتراجعت قيم أصيلة وتم احلال «القيم المستحدثة» على حساب «القيم المتأصلة» .. وقد نجم عن ذلك اضطراب في الرؤية واحباط للمعنويات ، وتداخل حاد بين «الاهصيل» و«الدخيل» .. وبين «الجيد» و«الردىء» . وحتى نتجنب منذ البداية إطلاق «احكام قيمية» على اطلاقها ، فان معيارنا للتمييز بين «الجيد» و«الردىء» هو المعيار «التنموى» أو «النهضوى» . وذلك في حد ذاته «معيار موضوعي» لانه يتصل بالشروط الموضوعية لاهداث النهضة والتنمية في اى مجتمع من المجتمعات .

وسوف نحاول فيما يلى ان نعرض لاهم «الصراعات» في مجال القيم من منظور التطور الاقتصادي والاجتماعى العام ، بهدف تشخيص اهم التصورات السلبية في عالم القيم ومحاكمتها قبل ان يستفحل مفعولها في بنيان المجتمع . وقبل ان يتآكل ما تبقى من «القيم الجيدة» التى تساند عمليات التقدم والنهضة ، ونحن احوج ما نكون اليها خلال الحقبة القادمة .

### (١) القيم «الانتاجية» مقابل «القيم الريفية» .

انقسمت السنوات الأخيرة بالانقسام المتزايد بين «الجهد الانتاجي» و«العائد المادى» ، بل لقد اصبحت هناك علاقة «شبه عكسية» بين الجهد الانتاجي والعائد المادى .. وغدت



الانشطة المدرة للدخل والمائد الوفير هي تلك التي تقع على هامش العملية الانتاجية ، وترتبط بانشطة التداول من تجارة وسمسرة ووساطة وتربيع بغير وجه حق . وهكذا تولدت في المجتمع المصري سلسلة من «الدخول الربيعية» (Rentier Incomes) التي يتم الحصول عليها دون جهد انتاجي يذكر . وقد نتج عن ذلك نمو «العقلية الربيعية» لدى العديد من الافراد وعناصر القوى العاملة . ولذا فقد شهدنا انسحاب تدريجي خلال السنوات الاخيرة لبعض فئات العاملين بأجر من الانشطة الانتاجية الى الانشطة ذات الطبيعة الربيعية (التي تدر الدخل دون جهد انتاجي يذكر) مثل ايداع الاموال لدى شركات توظيف الاموال ، والقيام باعمال السمسرة والوساطة ، تأجير الشقق المفروشة ، والقيام بعمليات الاتجار السريع .

وليس هناك من شك ان تغلغل تلك «العقلية الربيعية» في صفوف افراد القوى العاملة لها اثار سلبية على الانتاجية وعلى معنويات قوة العمل المصرية . اذا اصبحت قيم «الشطارة» و«التهلين» و«اغتنام الفرص» هي القيم السائدة والطفلية على السطح . يقابلها تحقير الجهد الانتاجي ومن يأخذون عملهم مأخذ الجد ، ويحرصون على الاتقان والابداع .

(ب) قيم «الانضباط في العمل» مقابل «قيم التسليم» : يرتبط بالنقطة الاولى انه في ظل تحليل «القيم الانتاجية»

حدث انهيار تدريجى لقيم «الانضباط فى العمل» (Work discipline) .. وما يرتبط بذلك من اتساع نطاق «التغيب من العمل» (absenteeism) تحت اعدار صورية ووهمية . وكذا حالات الانصراف المبكر قبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية . وعدم التواجد ساعات الدوام الرسمى .. لممارسة اعمال خاصة ليس لها علاقة بالتوصيف الرسمى للوظيفة . وهكذا أخذت «قيم التسيب» تحل تدريجيا محل قيم «الانضباط فى العمل» ولاسيما فى قطاع الادارة الحكومية والخدمات الخاصة والانشطة الحرفية .

وبلك نقطة خطيرة فى مجتمع مثل المجتمع المصرى انتقل حديثا من «اقتصاد زراعى» ، حيث هناك مرونة فى مواعيد العمل والانضباط ، الى اقتصاد صناعى واقتصاد خدمات .. حيث تعتبر مواعيد العمل مقدسة ومنضبطة وحيث سرعة اداء الخدمة يعتبر سمة من سمات الكفاءة والنهضة والتقدم . ولقد اخلق المجتمع المصرى بعض التقدم فى مجال «الانضباط فى العمل» خلال الخمسينات والستينات ، فاذا به يرتد خلال السبعينات والثمانينات الى حالة من «التسيب فى قيم العمل» لم تشهد مصر لها مثيلا منذ بداية القرن . ويكاد يكون الشعار السائد : «دعه لا يعمل .. دعه يمر» !

وقد انعكس ذلك فى شكل ارتفاع معدلات دوران العمالة (Labour turnover) فى العديد من الاعمال والانشطة مما يؤثر على استقرار ومستوى اداء قوة العمل . بل لعله توجد طاعات وانشطة باكملها اخذت الخبرات القديمة فيها تنقرض

بينما لم يتم تكوين خبرات وكفاءات جديدة تحمل محلها .

(ج) سيادة قيم «التقليد والاتباع» مقابل «قيم الابداع» .

في ظل غياب مشروع واضح للنهضة الوطنية كان «النموذج الغربي» هو النموذج المثالي المطلوب اتباعه في مجالات الانتاج والتشغيل والاستهلاك ، دون مراعاة للظروف الموضوعية للمجتمع المصري وخصوصا العملية التطورية الجارية به . وحينما تصبح هناك وثنية لنموذج النمو الغربي ، تسود قيم «التقليد والاتباع» على حساب قيم «الابداع والتجديد والابتكار» . فاذا سادت قيم «التقليد والاتباع» في مجالات الانتاج ، والاستهلاك ، والثقافة ، والسلوك المجتمعي . تطمس هوية المجتمع وتفقد آليات التقدم خصوصيتها وديناميتها الخاصة .

وامامنا الامثلة الناجحة في التقدم والنهضة وعلى رأسها حالات : اليابان ، والصين ، والهند وكلها نماذج وحالات تشير بوضوح وجلاء الى ان صناعة النهضة والتقدم لم تتم من خلال التقليد الأعمى والانبهار بالنموذج الاقوى والاسبق تاريخيا .. بل من خلال عملية معاناة ومخاض تاريخي طويل ، يتم من خلال التطوير والتجديد والابتكار .. حتى لا تكون القيم الجديدة «المستوردة» مسخا تاريخيا ، وتلحق بعملية النهضة والتقدم افدح الاضرار .

ولكن يتم بذر بذور «قيم الابداع والتجديد» مقابل «قيم التقليد والاتباع» ، فان المسألة تتعلق بأسلوب التنشئة منذ



الصغير ، فى المدرسة والحقل والمصنع والمكتب . وفى ظل غياب قيم الديمقراطية التى تطلق المبادرات وتشجع على تنمية الخيال الجسور .. تسود قيم الاستبداد والتسلط التى تصادر المبادرات وتنمى روح التلقين والحفظ والترديد . ولعل نظرة فاحصة لنظامنا التعليمى والمناهج التدريسية منذ بدء الحلقة فى مدارس (تحفيظ القرآن) حتى نهاية حلقات «التعليم الجامعى» تشير بوضوح الى سيادة قيم «الحفظ والتلقين» .. وقمع الخيال الابداعى والتشكيلى لدى الطلاب النابهين .

كذلك فان الاعتماد المفرط على استجلاب الخبرة الاجنبية فى كل صغيرة وكبيرة من شأنه عدم تنمية القدرات فى الابداع والتطوير التكنولوجى . «فالاختراع دائما وليد الحاجة» ، وحيث لا توجد حاجة ماسة لاستخدام وتطوير الخبرات المحلية ، يقتصر دور قوة العمل المحلية على مستوى التنفيذ والعمل الروتينى .. وينطبق هذا المنطق على فنون الانتاج ، ونظم التشغيل والصيانة ، ونظم الادارة ، ونظم المعلومات ، وهى النظم الحاكمة لحركة ومسيرة المجتمع .

ولعل من المفارقات التاريخية ، انه خلال الفترة التى اعقبت العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ - وفى ظل توتر العلاقات مع البلدان الغربية - قامت عناصر من القوى العاملة المصرية ، على اختلاف مستويات مهاراتها ، بأعمال تجديدية مهمة فى مجالات الانتاج والتشغيل والصيانة فى ظل نقص المضرون من قطع الغيار المستوردة وانسحاب الخبرة الاجنبية .

(د) سيادة قيم «الاستهلاك» في مقابل قيم «التنمية»

كذلك كثر الحديث خلال الآونة الأخيرة عن «المناخ الاستثماري» وتحسين شروطه .. وغاب عن المناقشات أهمية ما يمكن ان نسميه «المناخ التنموي» بما في ذلك نظام القيم والسلوكيات اللازمة لاستكمال شروط عملية التنمية ودفعها للامام ، فقد ساعدت عمليات هجرة العمالة - على اختلاف مستويات مهاراتها - الى البلدان العربية .. والتوسع في الانخراط في الاعمال الاضافية الى سيادة قيم «الاستهلاك» و«الكسب السريع» .. دون الاهتمام بالجودة والاتقان والتجويد في العمل ، وهذا يؤدي بدوره الى فساد مقومات عملية التنمية ، نتيجة سيادة قيم «الاستهلاك» وتراجع قيم «التنمية» المرتبطة برهاء الاجيال القادمة .

وهكذا فان سيادة قيم الاستهلاك والكسب السريع هي بمثابة شراء «الحاضر» على حساب «المستقبل» ، أي شراء رفاه الجيل الحالي على حساب رفاه الاجيال القادمة . وقد ساعد على ذلك ضعف روح الانتماء للوطن والحرص على المصلحة العامة (the Lack of Public Purpose) على حد تعبير الاقتصادي الأمريكي جون جالبريث - او ما سبق ان اسماه الاقتصاد المصري الراحل محمد طلعت حرب ، غياب «المنافع العمومية» عند القيام بأي نشاط انتاجي ، استهلاكى ، ادخارى ، او استثمارى .

(هـ) تدنى قيم «العمل اليدوى / التطبيقى» مقابل قيم «العمل الذهنى / المكتبى» .

لعل من أهم موروثات الماضى السلبية فى المجتمع المصرى هى تلك النظرة المغالى فيها لقيمة «العمل الذهنى» و«العمل المكتبى» .. والنظرة الدونية «للعمل اليدوى» و«المهن التطبيقية» عموما . وقد نتج عن تغلغل تلك القيم أزمة هامة فى النظام التعليمى المصرى وسوق العمل عموما .

وكنتيجة لذلك التراث حدثت فجوة كبيرة متنامية بين «المعارف النظرية» وبين «المعارف التطبيقية» ، مما ادى الى عزوف منظم عن الاعمال اليدوية وتهافت على التعليم الجامعى ذى الطبيعة النظرية بالاساس .. وقد ادى ذلك الى اختلال بين فى هيكل قوة العمل المصرية ، لاسيما بالنسبة للوظائف الوسطى ، حيث المعرفة التطبيقية لها وزنها الكبير من حيث الادارة الفعلية للنشاط الاقتصادى والخدمى . ففي الوقت الذى يوجد فيه فائض للخريجين (مخرجات نظام التعليم العالى) توجد إختناقات مهمة فى الوظائف الوسيطة : مشرفو وملاحظو العمال (foremen) والميكانيكيون (mechanics) وظائف التمريض (nursing) .

ولعل الأزمة تكمن فى الاهتمام المبالغ فيه بنظام التعليم الرسمى (او النظامى) (formal education) ، مقابل اهمال نظام التعليم غير النظامى (informal education) ، حيث يتم اكتساب المهارات والخبرات من خلال العمل الميدانى



والممارسة ذاتها (learning on the job) . إذ ان عمليات «التأهيل المهني» لا تأتي فقط من خلال القنوات التعليمية الرسمية او الدورات التدريبية النظامية .. بل تأتي في احوال كثيرة ، من خلال الممارسة واكتساب الخبرات الملائمة والمعارف التطبيقية المناسبة من خلال «موقع العمل» .

وهي الازمة الراهنة لسوق العمل وارتفاع حدة «التكدس الوظيفي» في الوظائف المكتبية ولذوى المعارف النظرية .. ستفرض «آليات التكيف» نفسها في مجال تصحيح الفلل الراهن في مخرجات النظام التعليمي المصري ، وبالتالي تصحيح هيكل العمالة المصرية ، ولاسيما في حلقاته الوسطى . ولعل ما يساعد على ذلك التآكل التدريجي للمكانة الاجتماعية التي كان يحظى بها اصحاب الوظائف الادارية والكتابية والمهنية والنظرية ، وتدهور العائد المالي النسبي الذي تدره تلك المجموعات الوظيفية . وفي مقابل ذلك ، حدث نوع من اعادة التقييم «المالي» للوظائف اليدوية والحرفية والتطبيقية .. ولم تعد اعمال منبوذة من ابناء الطبقة الوسطى كما كان الحال من قبل .

ويجب التاكيد هنا على ان تلك المجموعات من القيم ليست منعزلة ومنفصلة عن بعضها البعض ، بل هي تنتمي الى مصفوفة واحدة تتشابك خلاياها وتتفاعل عناصرها فيما بينها .

تطور الفنون الانتاجية واثره على قيم العمل :

لعل من المستقر الآن ان قيم العمل وداقيم الاجتماعية،

سوما لا تتطور - من فراغ .. بل هي مشروطة في معظم الأحيان بتطور الظروف الموضوعية (المادية والفنية) ، ولذا ن التطور الذي يطرأ على الفنون الانتاجية له اثار بعيدة مدى على طبيعة القوى العاملة وقيمتها ونظرتها للحياة لمجتمع .

فاذا امكن تصنيف الفنون الانتاجية ، حسب تدرجها تطورها الزمني على النحو الاتي :

- فنون انتاجية يدوية (manual)
- فنون نصف ميكنة (seniechaical)
- فنون ميكنة بالكامل (fullymechanical)
- فنون نصف اتوماتيكية (semi - automatic)
- فنون اتوماتيكية بالكامل (Fully automatic)

فان كلا من هذه الفنون الانتاجية يحمل في طياته مجموعة من القيم الخاصة بعلاقات العمل ونمط الاداء والتفاعل مع البيئة المحيطة . ولعل تشارلى شابلن قد قدم في فيلمه (Modern Times) صورة كاريكاتيرية اربعة لتاثير قدوم «خط الانتاج الحديث» على علاقات ووتيرة العمل وعلى قيم العمل من حيث التنظيم والميكانيكية وانعدام هاش الإبداع والتجديد والتجويد .

ولعل الاستيراد الكثيف للتكنولوجيا المتقدمة خلال لسنوات الأخيرة قد خلق «حالة صراعية» في نظام القيم بعلاقات العمل .. لان التكنولوجيا الحديثة (لاسيما اخر .. صيحة) ليست نبأ طبيعيا لتطور المجتمع وقوى الانتاج

وعلاقات الانتاج في مصر ، كما حدث في المجتمعات الغربية المتقدمة التي يتم النقل منها . وينطبق نفس التشخيص على مستوردات البرامج التعليمية والثقافية ، بما في ذلك المسلسلات التلفزيونية المستوردة (ولاسيما الأمريكية منها) ، بما تحمله من نظام للقيم ونظرة للحياة تؤثر على مفاهيم الشباب لما يمكن تسميته «معايير النجاح والترقى في الحياة» .. دون الأخذ في الاعتبار اختلاف مراحل النمو ومستلزمات ذلك التطور في كل مرحلة . ففي لحظات «الانطلاق التمرى» (take - off) يكون الادخار والاستثمار «المنتج» فضيلة كبرى ، بينما في مرحلة «مجتمع الوفرة والاستهلاك» .. يكون الاستهلاك هو القيمة العليا ، وأحيانا «الفضلى» .

فاذا ضاعت الحدود واختلط الحابل بالنابل ، وتداخلت الازمان والأكوان ، اضطربت الرؤية واهتز نظام القيم .. وفقدت القوى العاملة وقودها المعنوى الاساسى في عمليات التنمية والنهضة .



## الفصل الحادي عشر

### حول أزمة الفكر المصطلح المعاصر

#### ١ - مقدمة : هي الاشكالية .

يقول الشيخ محمود محمد شاكر في مؤلفه : «رسالة في طريق الى ثقافتنا» ان هناك قضية مثارة محفوفة بالفاظ بهمة هي قضية «القديم» ، و«الجديد» و«التجديد» و«ثقافة العصر» . والنظر في حقيقة هذه القضية يفضي الى شيئين للمربين : ميل ظاهر الى رفض «القديم» والاستهانة به ، دون ان يكون الرفض ملما إلما ما بحقيقة هذا «القديم» ، وميل يفر الى الغلو في شأن «الجديد» ، دون ان يكون صاحبه تميزا في نفسه تميزا صحيحا بأنه «جديد» تجديدا نابعا من لسه ، وصادرا عن ثقافة متكاملة متماسكة . بل كان ما يميزه ن الله قد يسر الاطلاع على آداب وفنون وأفكار تعب صاحبها في الوصول اليها من خلال ثقافتهم المتماسكة متكاملة»<sup>(١)</sup> .

ولعل الشيخ محمود شاكر هنا يلخص - رغم غلو نظريته سلفية - جانب من الازمة التي يمر بها الفكر المصري العربي عموما ، ان يشير الى اختلاف «الاطر المرجعية» (frames of reference) و«الاحداثيات الفكرية» بين رواد تجديد والتنوير ، من ناحية ، ورواد العودة للتراث واعادة

اكتشاف القديم ، من ناحية اخرى . ومن هنا فان النظر الى «ثقافة التنوير» باعتبارها «ثقافة العصر» تظل مسألة خلافية وموضع صراع فكري حاد في مجتمعنا ، إذ انها رغم انجازاتها الايجابية الجديدة تظل وليدة «ثقافة متكاملة» تفضي هي الاخرى لنسبية الزمان والمكان . إذ ان مجهودات «فلاسفة التنوير» في أوروبا كانت تهدف لتمهيد الطريق أمام مفاهيم ومقولات تحليلية جديدة لتحل محل «الغيبات» و«الحديث» ، ولتطرح مزاجية جديدة بين «الزمان» و«المكان» (new spatial and temporal configuration) (٢) . فكر شيء أصبح قابل للقياس والتعبير الكمي أو الرمزي والاختبار المعمل ، تحت تأثير ديكارت ، أوجست كونت ، فرانسيس بيكون . وهكذا أصبح هناك «ميزان جديد» و «أطر مرجعية» جديدة تقاس عليها وفي إطارها الأشياء .

بيد أن تلك الحركة التجديدية والتنويرية التي بدأت في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر في مجالات الفنون والعلوم والآداب ، ووصلت إلى أوجها في القرن الثامن عشر ، لم تكن منقطعة الصلة بالماضي . بل حاولت إحياء التراث الإغريقي - الروماني - في جوانبه الايجابية ، ومن هنا كان مصطلح «الجديد» (٣) . ولعل كلمة «البحث» أو «الانبحاث» - التي سادت في الكتابات القومية وخاصة لدى مفكرى «حزب البحث العربى في الخمسينات» - هي أقرب ما يكون لهذا المفهوم . ولكنه ظل مفهوما غامضا ، إذ لم يتحدد ما الذى



ينشده العرب : دل هي مجزوءه هوبك الماكنى الكليده ؟ ام  
مخلوق دعى جديده ! وبأية مراديات .

٢ - هذا والتقويير والتقويير والتقويير .

إن هذا التقويير الذى لا يلقى الاستحسان الذى  
يستلهم كتابات وفارسية التقويير الذى لا يلقى الاستحسان الذى  
بلا شك مع رفاعة رافع العلمانى فى كتابه التقويير الذى  
تاريخ بارين ، وبرز فيها فيه فى كتابه التقويير الذى  
السيد ولحقى زخلول ، وطه حسين ، (١٩١٠) ديسى ،  
ولويس عوض ، وثانى فجيبي مجزوء (كلام وديرة  
واعلامه) . ولعل كتابات احمد لطفي السيد ، ولحقى  
زخلول ، وطه حسين تسجل قائلوا وانبيهاوا وانبيهاوا بكتابات  
فلاسفة التقويير فى شرقنا ، وفلاسفة التقويير ، جان  
جك روسو ، فيكتور ، فيكتور ، (١٩١٠) ديسى ، ولحقى .  
ولكن صياغة صياغة ديسى التقويير الذى لا يلقى الاستحسان :  
ماهى الفهمه ؟ ، تعتبر من اوسع الصياغات العلمية وهذا  
الشان ، ان يقول :

« لا استطيع ان اتصور فوضه عصرية لامة شرقية ، ما لم  
تقم على المبادئ الاوربية لاجرية والمساواة والمستقر ومع  
النظرة العلمية للكون » (٢) .

بيد ان تلك الصياغة على وضوحها وبراقها ، تشير الى ان  
هناك خيطا رفيعا يفصل بين التقويير الاوربي ، باعتباره  
الاطار المرجعى الجديد ، والاوربي القديم ، من جهة



للنهوض ، والتقدم - وبين شبهة  
«التفريب» (westernization) ، أي شبهة الوقوع في براثن  
«الاتباعية الفكرية» لمنجزات الحضارة الغربية وصرعاتها  
الفكرية باعتبارها المصدر الوحيد لقيم النهضة والتمدين  
والبرقى (The only civilising process) (٥) .

وبتك بلاشك شبهة لازمت خط «التنوير» في الفكر المصري  
منذ بداياته في الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، إذ لم يكن  
واضحاً في كل الأحوال في ثنانيا تلك الكتابات ، كيف أن تبلور  
«فكر التنوير الأوروبي» هو مشروط بدرجة معينة من التطور  
التاريخي والاجتماعي في تلك المجتمعات التي اهتزت . وأن  
محاولات الترويج لتشغيل «نموذج التنوير الأوروبي» في  
الواقع المصري منذ أوائل القرن العشرين (على النحو الذي  
نشهده في كتابات أحمد فتحي زغلول وأحمد لطفى السيد على  
سبيل المثال) - يصطدم بالعديد من العقبات المادية والحقائق  
الاجتماعية والثقافية . ومن هنا جاءت أزمة «الفكر الليبرالي»  
في مصر عبر مسيرته من ثورة ١٩١٩ حتى ثورة يوليو  
١٩٥٢ .

كذلك جاء ما يمكن تسميته «بالفكر التقنوى» الذي يدعو  
للحدائق في قوالب فنية مجردة ليصب جل اهتمامه في كيفية  
سد «الفجوة التقانية» التي تفصل حاضر العرب عن حاضر  
الغرب ومستقبله (٦) . وهنا أيضاً يظل «الغرب» - وفقاً لهذه  
الرؤية - هو الإطار المرجعي الذي يقاس عليه في مجال التقدم

الفنى ، بغض النظر عن الظروف الاجتماعية والسياسية والفكرية التي مهدت لتلك القفزة فى التقنية .

ولعل البدايات الأولى للخطاب «التقانى والتحديثى» فى مصر المعاصرة يمكن ارجاعها لعلى باشا مبارك ، ثم نجد له اصداً واضحاً فى كتابات اسماعيل صدقى وحافظ عفيفى .. قبل ان يتبلور فى فكر «جماعة الرواد» قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، مع إقلال شبه متعمد من شأن المسألة الديمقراطية والمسألة الاجتماعية

ويوضح صبحى وحيدة فى مؤلفه الهام فى اصول المسألة المصرية (١٩٥٠) قضية اغتراب تيار الفكر الاصلاحى التكنوقراطى عن الواقع المصرى ، بقوله : «والعلة فى هذه الطريقة التى يجرى عليها الاصلاح لدينا هى .. ان الذين يشرعون يقلدون الغرب بدلا من ان يدرسوا الحقائق الواقعة ، ويخاطبون بين الاوضاع الاجتماعية والقوانين التى تنظمها ، فينقلون هذه وهم يظنون انهم ينقلون تلك» (٧) .

٣ - لزمة «القطع» و«الوصل» فى الفكر المصرى المعاصر .

لعل الازمة التى يمر بها الفكر المصرى منذ الربع الاخير للقرن التاسع عشر ، تكمن فى افتقاد العلاقة الجدلية بين «الفكر» و«الواقع» . فهناك ازمة حول مع أى «تراث» يجب ان نقطع ، ومع أى فكر «تنويرى» أو «نهضوى» يجب ان نصل ؟ ولعل افتقاد الميزان الصحيح فى العلاقة بين الفكر والواقع

هي التي أدت إلى الخلط في «المنهجية» ، من ناحية ، والخلط في  
 قيمة «الجديد» الوارد ، من ناحية أخرى . وفي تقديري ، أننا  
 شهدنا على الساحة الفكرية نوعين من القفز فوق الواقع منذ  
 بدايات هذا القرن : النوع الأول هو الهروب إلى الخلف في  
 شكل محاولة لإعادة إنتاج ماضي لم يبق ماثلاً في الواقع  
 المعاش ، بل يعيش فقط في ثنايا «العقل السلفي» . والنوع  
 الثاني هو الهروب إلى الأمام (la fuite en avant) من خلال  
 «ثورات الفكر» «اللايقينية» و«الماركسية» ، في صياغاتها  
 «الخرافية» «المنهضة» «الدينية» «السياسية» . كما أنها جعلتها «فكرًا  
 ديناميكيًا» «ديناميكيًا» .. ولما يجد جذورها يستند إليها في  
 تربية الواقع (٨) .

في الحالتين ، يرى الجابري - وهو محق في ذلك - أن أزمة  
 الفكر العربي المعاصر تكمن في التفكير بخارج الواقع ، أي  
 من خلال نموذج جامد (٩) . ونضيف من جانبنا وفقًا لنظام  
 «تسليم المفتاح» (turn - key model) .

ويرى صبحي في حقيقته أن هذا الفكر «التقويري» الذي يجيء  
 وينزع من الغرب تلك المكونات «مستورًا» ما من عناصر النهضة  
 المحلية ، لأفكار «دينية» «ثقافية» «فكرية» «فكرية» على عامة  
 المجتمع ، ولا يمكن «تغيير» «تغيير» «تغيير» من إحداه . ولا يصدر من قاع  
 الحياة الاجتماعية «الديناميكية» (١٠) . وهذا يقاوم بدوره إلى تعميق  
 «المنهضة» أو «الديناميكية» «الثقافية» «الثقافية» «الثقافية» ، على حد  
 تعبير طارق البشري .

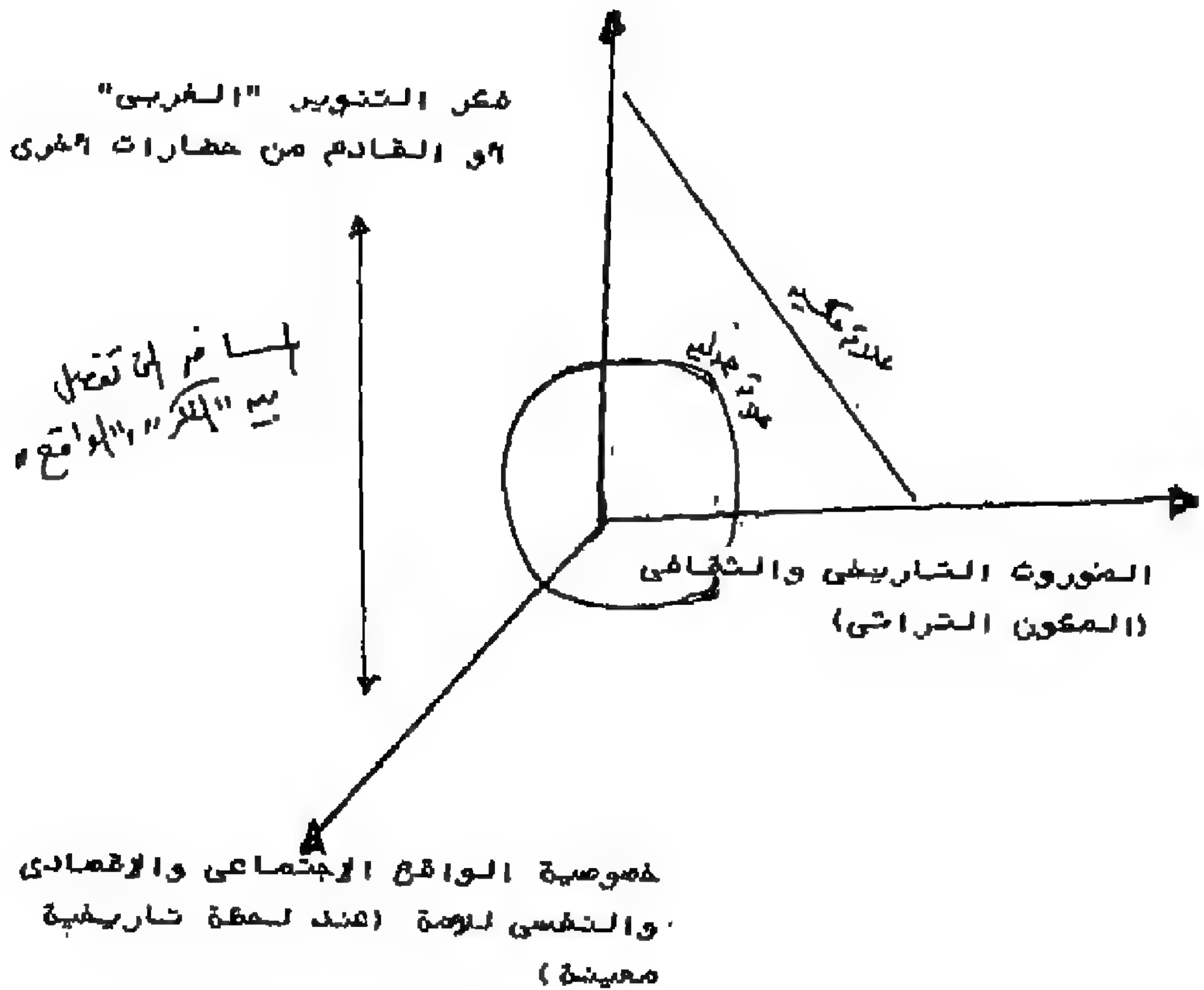


ولعل هذا يفسر ، من ناحية أخرى ، بعض النجاح الذي  
 حاصلته بعض التيارات الفكرية التي قامت على «التأليف»  
 والتركيب بين العناصر الحية في «القرآن» ، من ناحية ،  
 وبين بعض الأفكار «التيوتيهية» و«التفوييرية» القائمة من  
 الغرب ، من ناحية أخرى ، وذلك دون أن يلاحظوا . ان كان  
 لتلك المحاولات صدى أكبر لدى ناس ووجدان بحسرة واسعة  
 من عناصر الطبقة الوسطى ، والبيروقراطية الصغيرة في  
 مصر ، وهي اللغات الأولى صحتها والأكثر حيوية في الحياة  
 السياسية والفكرية والحيوية . وذلك ، بالضرورة ، بتيار «الاستراتيجية  
 الضيقة» الذي يمارح فلسفته بامتياز ، منهجية فكرية مغلقة  
 غير قابلة للتطوير والتطعيم في شؤون مصطلحات الواقع وروح  
 العصر ، وكذا تيارات «الأيديولوجية» و«الباركسية» في صياغاتها  
 الخالصة والبادية والتفوييرية .

ولعل أبرز رموز وأعلام هذا التيار التأليفي والتركيبى - ولا  
 أقول التخليفي والتوفيقى كما قد يقال للبعض - تيار «العودة  
 الوثقى» بقيادة جمال الأفغانى ومحمد عبده الذى نظم في  
 لحابه محمد فخلول وآخرون من قيادات مصر الفكرية  
 والعملية ، وعبد الله الخديم صاحب «محرر مجلة التفكيك  
 والتجزيه» ومحمد طلعت حرب رئيس بنك مصر (راجع :  
 لخالد محمد خالد «كتابات الأولى» (وخاصة «من هنا فبدأ» ) .  
 ان تحوى كتابات هؤلاء مكثفا «مقراثيا» دائما ينزل من الصدور  
 التاريخي والتأليفي الأمة (بما هي ذاك المعتقدات الدينية) ،  
 وكذلك مكثفا «تفوييريا» و«تجزييا» دائما يراعى «وجهة قلوب

الواقع الاقتصادي والاجتماعي المصري ، وكذا خصوصية  
التكوين النفسي والوجداني للأمة وتطبيقاتها وطوائفها  
المختلفة . ويقترب رفاعة الطهطاوي وطه حسين بدرجات  
متفاوتة من هذا الخط «التأليفي» .

ويمكن لنا تصوير «الاهدائيات الفكرية» لهذا «التيار  
النهضوي» في فراغ هندسي ثلاثي (Three - dimensional  
space) على النحو التالي :



وباعتباره أحد ممثلي هذا التيار التأليفي في الفكر المصري ، لم يكن عبد الله النديم - غافلاً عن «البعد الطبقي» في رؤيته السياسية والاجتماعية ، إذ جاء في مذكرات النديم السياسية حول أسباب فكسة وهزيمة العربيين في مصر :  
«ومن يرجو الظفر بالحرب بأناس أجسامهم في الشرق وأرواحهم في الغرب .. ونحن (العربيون) تحركنا والأمير مع العدو ، والأمراء أنفت من الدنو ، والنبهاء اعضاد للأجانب ، والوجهاء نائمون في جانب» . وهنا نجد ربطاً واضحاً بين المسألة الاجتماعية والمسألة الوطنية لدى النديم ، ليس بعيداً تمام البعد عن بعض الصياغات الماركسية حول «الكومبورادور» .

ومكذا تختلف «الأطر المرجعية» (Axes of references) ، و«الاحداثيات الفكرية» (intellectual co - ordinates) داخل هذه الأطر المرجعية . وأحياناً قد يتطلب الأمر «تدوير تلك المحاور» و«الأطر المرجعية» وإعادة تحديد موقع «الاحداثيات الفكرية» داخلها ، لكي تصبح أكثر ملاءمة لقضايا النهضة والتقدم عند كل منعطف هام في التاريخ المصري الحديث ، منذ انعقاد المؤتمر الوطني الأول في هليوبوليس في أبريل - مايو ١٩١١ .

#### ٤ - التقلبات الفكرية «الدورية»

يجب التسليم بداعة بأن الحياة الثقافية والفكرية في أي مجتمع تجتاحها موجات وصراعات لا تعتبر مجرد رد فعل ميكانيكي لما يحدث في البنية التحتية وعلاقات الإنتاج ، بل



تربطها تلك «التقلبات الفكرية» بعوامل ذاتية ونفسية على  
المستوى الكلي والمجتمعي . ولعل تلك «التقلبات الدورية» في  
الحياة الفكرية والثقافية تقترب (دون ان تناظر بالضرورة) من  
فكرة «التقلبات الدورية الاقتصادية» (business cycles) ،  
حيث تتابع فترات «الكساد والركود» وفترات «الازدهار  
والانتعاش» .

ولعل تلك «التقلبات الفكرية» التي ترتبط بشدة بما يمكن  
تسميته «بالمزاج النفسي» للامة هي التي تفسر سقوط  
«جمهوريات فيمار» و«صعود النازية في ألمانيا» ، وكذلك صعود  
«الفاشية» في ايطاليا ، و«صعود التاتشيرية مؤخرًا في  
انجلترا» . وهذا يجانب بلا شك «النظرة الخطية» (uni - linear  
view) للتاريخ باعتباره الامتداد المطرد والمستمر لخط  
«التقدم والتقوير» ، في قواز مع ما يحدث من تطور لقوى  
الانتاج ودرجة تقدم الآلات الانتاجية . وتلقى كتابات «انتونيو  
جيرامشي» و«هارلام وايغ» بعض الضوء على بعض اسباب  
الانكسار المعسرة للآلة على مستوى الفكر والسياسة في  
ايطاليا والمانيا خلال العشرينات والثلاثينات .

ولعل ما يحدث في المجتمع المصري من تراجع  
«العقلانية» ، وما يسمى «خط التقوير» ، وتعاقد منتظم للفكر  
السفلي منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن ، انما هو نتاج لذلك  
المزيج الفريد من العوامل الاقتصادية والنفسية والمزاجية  
للامة . ولقد شهدنا اراءصاات مصائلة لذلك - وان كانت على  
نطاق أضيق - خلال حقبة الثلاثينات في مصر كرد فعل للامة  
الاقتصادية الحادة التي اجتاحت المجتمع منذ عام ١٩٢٩

حالة الاحتياط السياسي التي سادت قطاعات هامة من الطبقة  
المتوسطة والشباب نتيجة سلوحيات الوفد وقيادات ثورة  
١٩١١ ، بعد فترة محمومة من الصمود الفكري خلال  
اشرينات . وقد اقترب بعض كتابنا من نظرية «الدورة  
الثانية» هذه ، اذ نجد غالى شكرى يقترب من هذه الفكرة في  
لفه «النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث» ، حيث  
تفقت في تقديره ظاهرتا النهضة والسقوط الى مرتبة  
لقانون الاجتماعى<sup>(١١)</sup> . كذلك هناك دراسة (لم أطلع عليها)  
لكور لويس عوض بعنوان «دورات النهضة والاضمحلال» ،  
يبدو من العنوان انها تقترب من نفس المعنى .

٥ - «الانحطاط» الفكري وصمود «الثقافة البترولية» .  
يتساءل محمد عابد الجابرى (الخطاب العربى  
الحاضر ، ص ٣٣) حول ما الذى يبرر الردة الفكرية التي  
اشرت بعد هزيمة حرب ١٩٦٧ ، فظروف العرب الاقتصادية  
اجتماعية والسياسية ظلت هي هي قبل الهزيمة  
بعدها<sup>(١٢)</sup> . وذلك الردة على صعيد الفكر مع بقاء الواقع  
بأدى ثابتا ، يطرح جوهر العلاقة بين الفكر والواقع<sup>(١٣)</sup> .

وهذا القول غير صحيح على إطلاقه ، لأن الواقع الحادى لم  
يكن ثابتا خلال الفترة الممتدة منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ حتى  
تنا الحاضر ، اذ حدثت تحولات طبقية ومادية هامة اشرت  
الى المواقع الطبقية وعلى الأوزان النسبية للشرائع  
اجتماعية المختلفة داخل كل طبقة ، تحت تأثير الهجرة  
مال النفطى والانفتاح . ومن هنا جاءت ملاحظة الجابرى  
بصفة بعض الشيء ، حيث يشير إلى أن «مقولات الخطاب



العربي الحديث والمعاصر يعبر عن حالة نفسية وليس عن  
حقائق موضوعية،<sup>(١٤)</sup> . وبالتالي فهو «خطاب وجدان» وليس  
«خطاب عقل»<sup>(١٥)</sup>

ولعل أهم تأثيرات عمليات هجرة العمالة ، على اختلاف  
مستويات مهاراتها . الى البلدان النفطية ، تمثلت في بروز  
وصعود ما أسماه د . حسن الساعاتي «الفئات المرسلة» في  
المجتمعات العربية المرسلة للعمالة ، وعلى رأسها مصر .  
ويعرف د . الساعاتي هذه الفئات التي ترُسِّمَتْ أنها تمثل  
شرائح من الفئات الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة ،  
مكنتها مهاراتها وفرص الهجرة للبلدان النفطية في تحقيق  
مكاسب اقتصادية ومالية ، جعلتها تنتمي الى ما يسميه  
شريحة «الافونيرات» ، «أي الذين يملك الواحد منهم الآلاف  
من الجنيهات (أو الدنانير أو الريالات والدولارات وغيرها من  
العملات الحرة الأخرى) ، التي يستثمرونها بشتى الطرق  
وبخاصة كوادئع في المصارف العربية والاجنبية  
والوطنية»<sup>(١٦)</sup> .

وقد تكونت هذه الفئات أول ما تكونت من المهنيين  
(الاطباء ، المهندسين ، المحاسبين ، المعلمين ، اساتذة  
الجامعات) الذين عملوا في البلدان العربية النفطية خلال  
الخمسينات والستينات . ولكن ما أن الغيت قيود السفر  
والاقامة في الخارج ، حتى انضمت الى قوافل المهاجرين  
فئات جديدة من العمال المهرة ونصف المهرة والفلاحين  
المعدمين وذوى الحيازات القزمية .. وحتى من بين صفوف



فئات «البروليتارية الرثة»، (كالبوابين ، وخدم المنازل ،  
إلخ) . وقد قام العديد من هؤلاء لدى عودتهم  
بتوظيف «الفوائض الادخارية» التي تم تكوينها اثناء عملية  
هجرة ، في «شراء قطع صغيرة من الاراضى الزراعية  
اراضى البناء ، وامتلاك سيارات النقل ، والآت الحث والرى  
الجرارات والجرافات ، فضلا عن الايداع فى المصارف» (١٧)  
ونضيف من عندنا الاستثمار المالى لدى «شركات توظيف  
أموال» التي استقطبت جانبا هاما من مدخرات صغار  
لتوسطى المدخرين ، معظمهم من فئة «الافونيرات» .

ونظرا لأن هذه الفئات لا تمتلك رؤوس أموال كبيرة ولا  
موز اصولا انتاجية على نطاق واسع ، فيكون من الاصبوب -  
في تقدير د . حسن الساعاتى - تسميتها «بالفئات  
مرسمة» ، تميزا لها عن «الفئات الرأسمالية» التي تمتلك  
رؤوس أموال كبيرة وتدير استثمارات واسعة النطاق (١٨)

والشيء المؤكد ان هذه «الفئات المرسمة» الجديدة اخذت  
التكاثر والتوسع فى مراتبها خلال حقبة السبعينات فى  
بد من المجتمعات العربية المرسلة للعمالة على نطاق كبير :  
المصر ، اليمن العربية ، الاردن ، السودان . فنجد ان بعض  
موظفين الحكوميين من الفئات الادارية والكتابية يقوم لدى  
إلته فى تشغيل وتوظيف مدخراته فى مشروعات تجارية أو  
إدمية صغيرة الحجم ، كما يتحول بعض الحرفيين السابقين  
«مقاولين صغار» يعملون لحسابهم الخاص .. بينما  
ميش قسم كبير من المهنيين على ريع «الشقق المفروشة» ..  
الودائع المصرفية ، وشهادات الاستثمار وشهادات الايداع

بأنواعها .. وبالتالي نمت وتطوّلت «العقلية الربيعية» القائمة على الكسب السريع والانفصام بين «الجهد والعائد»<sup>(١٩)</sup>.

فلا عجب إذا ، أن تؤدي هذه التطورات إلى بروز «الفئات المرسّمة» بشكل واسع هي صفوف الفئات الطبقة الوسطى وعناصر البرجوازية الصغيرة .. بل الفئات العمالية . وقد نتج عن ذلك تداعيات هامة في أوضاع البنية الاجتماعية والطبقة في تلك البلدان ، إذ ازدادت سبل الجمع بين مصادر الدخل المختلفة (دخل الملكية ودخل العمل) . وكذلك ارتفع عدد الأجراء الذين يتحولون يوميا إلى ملاك ومستثمرين صفارار هائزين لأصول مالية (ودائع ، أوراق مالية) دون أن يتفكروا تماما عن وظائفهم وأعمالهم الأجرية الأصلية . وكان لذلك بلاشك انعكاسات هامة على جبهة الثقافة والفكر .

إن السلوك المضموم الذي يأخذ شكل السعي للحصول على الربيع بأي ثمن ومن أي مصدر ، من قبل غالبية المواطنين في المجتمعات الربيعية النفطية ، إنما يؤثر على نظرة الأفراد لآليات وأسلوب أداء النظام الاقتصادي ككل . ولقد سبق أن ذكرت الاستاذة أن كروجر : «أنه إذا اعتبرنا توزيع الدخل في مجتمع ما هو نتاج لعبة الحظ والمصادفة (Lottery Game) ، حيث ينقسم السكان إلى أفراد ناجحين (أو محظوظين) يحصلون على أقصى قدر من الربيع (النفطي) ، وآخرين ، فاشلين لم يحالفهم الحظ أو المهارة للحصول على الربيع بأشكاله المختلفة . في مثل هذا النوع من المجتمعات ، فإن آلية السوق تغدو ضربا من الوهم»<sup>(٢٠)</sup> .

## هوامش :

(١) محمود محمد شلكر ، رسالة في الطريق الى ثقافتنا ، كتاب الهلال ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٧) ، ص ٢٣٢ .

(٢) راجع : Fredric Jameson , The Realist Floor - plan, P. 374

(٣) راجع محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، دراسة تحليلية نقدية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢) ، ص ١٨ .

(٤) سلامة موسى ، ما هي النهضة ؟ (القاهرة : مؤسسة سلامة موسى للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ) ، ص ١٠٨

(٥) راجع حول هذا مفهوم Nerbert Elias' The Civilizing process:

(٦) راجع : محمد عابد الجابري ، اشكاليات الفكر العربي المعاصر (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ ، ص ١٣٤ .

(٧) صبحي وحيدة ، في اصول المسألة المصرية ، طبعة جديدة منقحة ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٧٤ و ص ٢٨٩ .

(٨) يمكن ان نذكر في هذا الصدد النموذج الماسلوي الخاص بالمدرسة السريالية في الفن التي ازدهرت في اواخر الثلاثينات في مصر على يد كامل التلمساني ، ورمسيس يونان ، وفؤاد كامل وماتت مشبه منتصرة ، - رغم طبيعتها - لأنها كانت مهدى للخارج ، لكن من كونها استجابة لحركة الواقع المحلي .

(٩) محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، ص ٢٠ .



(١٠) صبحي وهيدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٩

(١١) راجع : د . علي شكري ، النهضة والسلطة في الفكر المصري الحديث (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) ، ص ٢٦١ .

(١٢) الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، ص ٣٣ .

(١٣) المصدر نفسه

(١٤) المصدر نفسه

(١٥) المصدر نفسه

(١٦) انظر حسن الساعلي : الفئات المرسلة في مصر المعاصرة ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، فبراير ١٩٨٥ ، ص ١ بحث غير منشور) .

(١٧) المصدر نفسه

(١٨) المصدر نفسه

(١٩) راجع : محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير ١٩٨٨) ، ص ١٨٦ .

(٢٠) انظر : Ann Krueger, «The political Economy of the Rent Seeking Society», American Economic Review, vol 64, no 3 (June 1974), p. 302

## الفصل الثاني عشر

### حول الحروب والتسويات الفكرية

حسنا فعل الاستاذ طارق البشرى عندما طرح علينا ملاحظاته الثاقبة حول «أساليب الصراع الفكرى» فى تلك اللحظة الحرجة من تاريخ تطور مجتمعنا (راجع : مجلة الهلال ، عددى مارس ومايو ١٩٨٨) ، فقد رصد بحق عددا من الظواهر السلبية التى تحيط بهو الصراع الفكرى والسياسى الدائر فى بلادنا ، لتصرفه عن مساراته الاساسية وتفتت من جهد وطلاقة الجماعات السياسية المتصارعة وتفرقه فى دوافع لا تقوم بالضرورة الى نهضة او تقدم .

وإذا كنا نتفق مع طارق البشرى على أن قائمة رصد المشكلات التى يواجهها المجتمع المصرى فى اللحظة الراهنة هى قائمة تكاد تكون سليمة ومتفق عليها من جانب القوى المختلفة المتصارعة ، فإننا نختلف معه حول أن تكون قائمة رصد الحلول هى الأخرى سليمة وموضوع اتفاق عام .. وان المشكلة انما تكمن فى مجرد توصيل الخيوط بين كل من بنود القائمتين . فكل من يعايش عملية الصراع الفكرى والسياسى التى تدور رحاها هذه الايام .. يعلم ان هناك خلافا حادا ومشتملا حول تشخيص قائمة الحلول المقترحة للمشاكل القائمة . وإذا فإن أبعاد الازمة الراهنة .. تتجاوز بكثير مجرد

توصيل الخيوط بين بنود القائمتين ، اذ ان جزءا هاما من عملية الصراع الفكرى والسياسى تتمحور تحديدا حول الاختلاف فى مناهج الحل لمشكلات المجتمع المصرى . وهذا يزيد من خطورة الامر ويزيد من حجم الصعوبات والتحديات التى تواجه أساليب إدارة الصراع الفكرى فى مجتمعنا .. بما تحمله من مخاطر تهديد طاقاته فى حروب فكرية ضروس لا تفضى سوى الى مزيد من القطرط والخنادق الفكرية ، وتخليب التناقضات الثانوية على التناقضات الاساسية . ولذا نجد الكاتب يؤكد على أن جهود «التسوية الفكرية» المطلوبة تقتضى «جهدا فكريا ينزع خواص التنافى بين الاتجاهات الفكرية الغالبة الشاغلة للساحة الجماهيرية» . ولكننا يجب ان نحذر منذ البداية بأن عملية «نزع خواص التنافى بين الاتجاهات الفكرية الغالبة» ليست عملية جراحية بسيطة بل معقدة ، لأن «خواص التنافى» ليست مشتقة من ساحة الفكر .. بل هى موجودة ، وبشكل أساسى ، فى الواقع المعاش وتفرزها تناقضاته وطبيعة تطوراتها .

القضية المطروحة إذن مهمة وخطيرة ، ويجب ان تأخذ حقا من المناقشة والتأمل فى ظل حالة التناحر الفكرى والشرذمة السياسية التى يعيشها مجتمعنا .. فى لحظة تتعاضد فيها التحديات وتتدنى فيها مستويات الاستجابة لتلك التحديات ... وتدلهم فيها عناصر الازمة .

وإذا كنا بصدد الحديث عن التسويات الفكرية وفتح الحدود الفكرية بين التيارات الفكرية والسياسية المتصارعة



على الساحة المصرية ، دعونا نتساءل من ذا الذى يبادر باغلاق الحدود الفكرية واغلاق باب الاجتهاد والحوار ؟

إن هناك بعض عناصر وفصائل التيار الاسلامى ، ينكرون التعددية الفكرية والسياسية ، ويبادرون باغلاق الحدود الفكرية ويلوحون بتطبيق «حد الردة» على كل من يخالفهم فى الراى والاجتهاد ، وفى الوقت نفسه ، نجد ان المفكرين

الاسلاميين الذين يدعون للحوار والاخذ بأسلوب «التسويات الفكرية» هم اصحاب الصوت الاكثر خفوتا فى الشارع الاسلامى . وضمن هذا الاتجاه نجد مفكرا اسلاميا بارزا مثل الدكتور احمد كمال ابو المجد يؤكد على «ان إقامة احكام الاسلام فى عصرنا تحتاج الى اجتهاد عقلى كبير ، وللعقل سبيل الى ذلك لا يسع عاقلا إنكاره ، فالنصوص - قرانا وسنة - محددة متناهية ، والحوادث متجددة غير متناهية .. وحركة الزمن سنة من سنن الله ، وحركة التشريع علاقات تلك الحركة امر من امر الله» (راجع : د . كمال ابو المجد ، حوار لا مواجهة ، كتاب العربى ، إبريل ١٩٨٥ ، ص ٤١) .

إننا لا نريد ان نستخلص من ذلك ان التيار الاسلامى هو التيار الوحيد الذى يمارس عملية إغلاق «الحدود الفكرية» .. فهناك ممارسات فى هذا الاتجاه من جانب القوى الأخرى ، ولكن عندما يستخدم الدين من جانب إحدى القوى السياسية كأداة لتكفير الخصوم السياسيين ومصادرة الحوار باسم عدم «الشرعية الدينية» تكون المسألة أكثر خطورة ، ومستقبل «التسويات الفكرية» المطلوبة أكثر إظلاما .

## أزمة المجتمع المدني

ليس هناك من شك في أن المجتمع المصري عمره والمجتمع المدني بصفة خاصة يمر بأزمة حادة ، هي أزمة «وجدانية» بالدرجة الأولى . ولقد تحدث البعض عن «صحوة المجتمع المدني» خلال السنوات الأخيرة كظاهرة صحية ، ولكن فاتهم أن تلك «الصحوة» هي صحوة مأزومة تعوى في طياتها روح الفرقة والتشقق .. ويضيق في خضم الصراعات والمعارعات الخط الرئيسي للنهوض والتقدم ، الذي يجمع شتات الأمة ويضم قواها الاجتماعية والسياسية الحية ، فمارلنا حتى اليوم - وبعد مرور أكثر من خمسة وعشرين عاما - نلمق جراح هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ونستخدم واقعة تلك «الهزيمة» كأداة لمصادر المستقبل بجريرة الماضي ، ولأسيما من جانب القوى «الليبرالية الجديدة» ، ودوائر بعض رجال الأعمال .

ولذا فإننا لا نغالي ، كثيرا إذا قلنا أن السنوات الأخيرة قد شهدت نوعا من إندلاع الحرب الأهلية الفكرية في مصر ، حيث ازدادت عمليات الخندقة الفكرية والانفلاق المذهبي .. وتآكلت «المساحات الوسطية» التي كانت تسمح بالتأليف بين القلوب والأفكار والعمل السياسي الفاعل . فلم يعد يهتم كل فريق «متصارع» بمعايشة وفهم المنطق الداخلي للرأي المخالف .. بل جرت العادة الذميمة على تشويه منطلقات الرأي الآخر ومناقشتها بأسلوب «كاريكاتيري» مبتسر .

وليس هناك من شك أن قوى خارجية (إقليمية وعالمية) تلعب دورا هاما ونشطاً في تأجيج نيران الصراعات الجانبية .. وسكب الزيت على نيران الصراعات القائمة في المجتمع المصري . إذ إن العديد من مؤسسات «المجتمع المدني» القائم لم تنج من شبهة الاختراق خلال السنوات الأخيرة ، وهذا يؤثر بدوره على أسلوب إدارة الصراع الفكري في مجتمعنا .. ويعطى دورا اكبر لما أسماه طارق البشرى «رجال الأمن الفكري» الذين «يجوبون خلال الديار مفتشين عن كل ما يتعاطف مع الطرف الآخر فيقصونه ، دعما وتأكيدا للمفارقة الفكرية والطبيعة بين الاطراف المتصارعة .. وهؤلاء هم في واقع الامر ليسوا رجال «أمن» .. بل رجال «تخريب» و«تأليب» . يدفعون البلاد نحو «فتنة كبرى» .. لا يعرف منتهاها .

ولقد تزايدت عمليات بناء التحصينات والسدود من جانب كل فريق حول موقعه الفكري ، واحاطته لمعتقداته الفكرية والسياسية بجو من الاسطورية والمثيولوجيا يضيف عليها «قداسة مصطنعة» .. مما يؤثر بلا شك على نمط الجدل الفكري والسياسي القائم ، ويقود فقط الى نوع من «المراوغة الفكرية» . وتلك ظاهرة لها جذور محددة في حياتنا وتراثنا الفكري .. حيث هناك نزعة رفض التأليف الجدلي بين الاشياء والافكار .

ولعل طارق البشرى قد وضع أصبعه على آفة هامة من



أفات الصراع الفكرى فى بلادنا ألا وهى إدارة الصراع الفكرى بين الأطراف المختلفة على مستوى العموميات والمقولات المجردة ، دون محاولة الاقتراب من الظروف الواقعية الملموسة لتطبيق تلك الافكار . فقلما يحفل أى من الأطراف المتصارعة «بجرد المحتويات التطبيقية لكل فكرة نظرية وبيان المفاد الواقعى لكل فكرة مجردة» ، او رد كل فكرة الى عناصرها التطبيقية .

إذ ان استمرار الصراع عند مستوى العموميات والمقولات المجردة ، يفضى النظر عن المحتوى التطبيقى لتلك المقولات ، يؤدى الى مزيد من الاظلام والضباب الفكرى ، ويساعد على خلق نوع من «اليقين» لدى انصار هذا التيار الفكرى او ذاك .. الأمر الذى يتعثر معه فتح الحدود الفكرية بين التيارات المختلفة المتصارعة .. ولعلنا لا نغالى كثيرا اذا قلنا ان المنطقة العربية كلها قد دفعت ثمنا باهظا لإدارة الصراع الفكرى بين التيارات المختلفة على مستوى «الشعارات» دون السعى لتفصيل كيف يمكن تشغيل وتطبيق تلك الشعارات فى الواقع . فعندما يتم الوصول الى السلطة ، ويواجه اصحاب هذا التيار او ذاك تضاريس الواقع وجها لوجه .. تضطرب الافكار والشعارات وتترنح .. بل تنهار ، ليحل محلها اسلوب «التجربة والخطأ» بما يجره على الشعوب من ويلات وكوارث ونكبات .

ولعل المثلث الثانى المشتق من اسلوب ادارة الصراعات الفكرية حول قضايا مصيرية على مستوى «الشعارات

العمومية، هو الارتكان للكسل الفكرى وضعف روح الاجتهاد والتجديد والابتكار ، فعندما ترفع بعض القوى السياسية شعار «الاسلام هو الحل» او «القطاع الخاص هو الحل» او «الاشتراكية هي الحل» ، يظل المحتوى البرنامجى لتلك الشعارات غامضا ومطاطا .. وفى غياب الاجتهاد والتجديد الفكرى يتم الانكفاء على تجارب وتراث «السلف الصالح» او النهل من «تجارب الغير» .

إن هذا النهج السلفى فى إعطاء مضمون للشعارات المرفوعة من جانب القوى السياسية ، هو نهج عام يكاد يطفئ على الخطاب السياسى لكافة القوى السياسية فى اللحظة الراهنة .

فالذين يرفعون شعار «الدولة الاسلامية» لا تصدر عنهم اجتهادات واضحة بخصوص واقع ومشاكل المسلمين اليوم ، بل يبحثون فى خزانة الفقه القديم لكى يردوا على التحديات التى يفرزها الواقع المعاصر . والذين يرفعون الشعارات الليبرالية اليوم لا يجدون خير برهان او دليل على صحتها وجدواها سوى الحديث عن امجاد ثورة ١٩١٩ . وكرامات مصطفى النحاس والسليبيات الديمقراطية لتجربة ثورة يوليو .. دون التصدى لمشاكل تشغيل «النموذج الليبرالى» فى ظل تضاريس الواقع الاجتماعى والسياسى للمجتمع المصرى فى الثمانينيات .

كذلك نجد انصار الفكر الناصرى يعيشون فى معظم

الاحوال ، على اجترار منجزات الفترة الناصرية . دون بذل الجهد اللازم لما يمكن ان يقدمه الفكر الناصري اليوم بعد ان تدفقت مياه كثيرة في النهر . وبالمثل نجد لدى أنصار الفكر الاشتراكي ارتكانا مبالغاً فيه الى حصيلة التجارب السابقة لبناء الاشتراكية في بلدان اخرى وفي ظروف تاريخية مغايرة ، دون محاولة استخلاص الدروس المستفادة من مشاكل وعثرات بناء الاشتراكية في مصر وغيرها في البلدان . كذلك نلمس نوعاً من الاستغلاف بالتهديدات التي يواجهها الفكر الاشتراكي في مجتمع تشوهت فيه قيم ومبادئ الاشتراكية بفعل الدعايات المختلفة ، من جانب ، وبفعل الظروف الموضوعية التي افرزتها الحقبة النفطية وما صاحبها من هجرة وبترو - دولارات ، من ناحية اخرى . فلم يعد هذا الفكر فكراً خالصاً نقياً كما كان الحال في العشرينيات والاربعينيات .. بل غداً فكراً معاشاً مجرباً ، بما له وما عليه من تبعات .

ولهذا فإن أزمة الصراع الفكري الدائر الآن على جبهة الثقافة والسياسة والاقتصاد في مجتمعنا تعود الى انه حوار لا يحتكم الى «الواقع المعاش» ، بل الى «النصوص» . وهذا يقود الى منزلق هام للفكر السياسي والاجتماعي في بلادنا ، يتمثل في ربط الافكار والمقولات بظرف تاريخي زمني او مكاني قد لا يتكرر ، وهكذا يدخل الصراع الفكري والصراع السياسي عموماً في مأزق يصعب الخروج منه ، لأن الحوار السياسي يصبح أشبه «بحوار الطرشان» . وما دام الاحتكام



هو إلى النصوص وليس إلى الواقع ، فسرعان ما تزداد الفارقة الفكرية والتشردم السياسى ، حيث يتم الخلط بين الاصول

### والفروع والاساسى والثانوى والعاجل والمؤجل

ولعل الانقسامات الداخلية الحادة التى تعيشها التيارات الاسلامية والناصرية واليسارية هى خير دليل على حالة التشردم الفكرى هذه ، إذ تعكس «الذاتية الفكرية» لكل فريق او فصيل نفسها فى شكل تمايزات تنظيمية وسياسية ، وهى «ذاتية» وليدة العزلة وضعف الممارسة الاجتماعية . فعندما يختل «الميزان السياسى» يختل «الميزان الفكرى» .. وليس العكس كما يعتقد البعض . إذ إن «الميزان الفكرى» ليس ميزانا مطلقا فى الهواء . بل لابد له من ان يلامس تضاريس الواقع ، والا اصبح دليلا ونبراسا لحلقة صوفية .. وليس دليل عمل ونهضة لحركة سياسية فاعلة .

وإذا كان هناك حراس «للحدود الفكرية» .. فهناك ايضا اصحاب «الحوانيت الفكرية» . المولعون بلعبة التمايز والذاتية الفكرية والشردم السياسية ، ويدفعون الصراعات الى المسارات الجانبية بعيدا عن الطريق العمومى للنهضة . حتى ينتهى الامر بإفلاس لكافة الحوانيت (المشهرة وغير المشهرة) .. وإفلاس الحياة السياسية والديمقراطية فى مجملها .

### الكتلة التاريخية ومشروع النهضة الوطنية

ينعى طارق البشرى حالة التششت والتجزؤ التى تعيشها البلاد فى تلك الفترة الممرجة من تاريخها .. وخطورة خلق وحدات كفاح جزئية تؤدى الى تششت التجمع الكفاحى

العام . ولكنه يعود ليؤكد في الجزء الاول من - راسته : « انه من الخطأ أو من عدم الدقة ان نتصور ان هذا الشاغل الذى يشغلنا يتعلق بما يسمى البعض «الجبهة السياسية» .. إنه اهم من ذلك وأخطر ، لان يتعلق بتوثيق عرى التماسك فى بنيان الامة ، إنه يتعلق برتق الفتوق فى قماش الامة لتقوى أشرعتها فى مواجهة الرياح .. إنه يتعلق بتكوين التيار السياسى الحضارى الغالب فى امتنا .

ولعل الكاتب هنا يتحفظ على صيغة «الجبهة» باعتبارها تركيبة كيميائية ، بين عناصر شتى ، لا ترقى لمستوى التحديات التى يمكن ان تتعامل معها الحركة الواحدة الجامعة ، مثلما كان الحال مع الوفد فى لحظة هامة من تاريخ الكفاح والجهاد الوطنى . ولكن الدعوة الى الحركة الواحدة الجامعة فى المجتمع المصرى اليوم تحمل فى طياتها العديد من المحاذير ، لعل أهمها طمس التمايزات الفكرية والسياسية للقوى المختلفة لحساب ما يسمى «بالتيار الغالب» . ومن ناحية اخرى ، فنحن نعتقد ان المجتمع المصرى قد قطع شوطا طويلا فى مجال التمايز الطبقي والاجتماعى والايديولوجى منذ العشرينيات ، لدرجة يصعب معها الحديث عن تلك الحركة الواحدة الجامعة .. دون ان ينطوى ذلك على درجة ما من درجات القسر والقهر .. وفرض سيطرة وهيمنة احدى القوى - التى تدعى لنفسها الغلبة - على بقية التيارات الفاعلة فى المجتمع .

ولكن مسمى بناء الجبهة بين القوى السياسية المختلفة

الساعية للنهضة والتقدم ليس بالأمر اليسير ، فرغم التمايزات الفكرية واختلاف مناهج الحل . يمكن البحث دوماً عن مساهمة للاتفاق حول رؤية استراتيجية محددة لمهام التحرر والبناء المرتبطة بمرحلة معينة ، بحيث تتوحد القوى .. رغم تمايزاتها .. حول برنامج عام لا تشوبه شبهة التحالف التكتيكي المؤقت الذي تحكمه اعتبارات أنية .. إذ أنه رغم اختلاف المنطلقات العقائدية والرؤى السياسية هناك قضايا ملحة على جدول أعمال المستقبل مثل : التنمية المستقلة ، حل مشكلة الديون الخارجية ، تحقيق العدل الاجتماعي ، التصدي للمخططات الصهيونية في المنطقة العربية .

إن القضية المطروحة اليوم وبإلحاح على جبهة الفكر والسياسة الوطنية هي تجميع تلك القوى التي يمكن أن تشكل «الكتلة التاريخية» من قوى وطنية وديمقراطية تقف على أرض التراث وتتعامل معه بألفة وحب .. وتنهل منه بلا حدود .. ولكن دون أن تحبس نفسها في قوالب «فكر السلف الصالح» وحده ، متجاوزة بذلك الصراع بين «الموروث والوافد» ، في إطار ثقافة وطنية خلاقة متطورة .. تتفاعل مع معطيات وحركة الواقع المعاصر .. بلا جمود وبلا تفريب ..





## الجزء الثالث

# نظرات في أوضاعنا الاقتصادية الراهنة

نحاول في هذا الجزء إلقاء نظرة فاحصة على أوضاعنا الاقتصادية الراهنة ، إذ أن سلامة التشخيص للاختلالات والاعتلالات الاقتصادية هو السبيل لوصف وتحديد سبل العلاج . ويتناول الفصل الافتتاحي لهذا الجزء قضية هامة تتعلق بمفتاح فهمنا للأوضاع الراهنة للاقتصاد المصري ، إذ لم يعد هذا الاقتصاد ، اقتصادا واحدا .. بل عدة اقتصادات ، لكل منها ألياته وقوانين وأزماته .. ولكنها تظل كلها اقتصادات متداخلة يفتدى كل منهما الآخر ، بل هناك من المتعاملين والنشطاء الاقتصاديين من يتحركون بين كل تلك الاقتصادات بسهولة وخفة .. وهذه الأوضاع تطرح تحديات على راسم السياسة الاقتصادية عندما يتعامل مع كل من هذه الاقتصادات في آن واحد ، حيث أن معالجة مشاكل أحد تلك الاقتصادات قد يكون له آثار جانبية هامة وتداعيات سلبية في جنبات الاقتصادات الأخرى .

ولكن الذي يربط بين كل الاقتصادات المتعددة والمتداخلة هو ما يمكن تسميته «رواج الفلوس» - على حد تعبير المقریزی - وهو ما سوف نحاول أيضا شرحه وتبيينه في الفصل الرابع عشر ، إذ إتسمت الفترة منذ منتصف السبعينات برواج هائل للأنشطة سريعة الكسب والاليات جديدة لصنع المال دون جهد أو عناء . وتصور البعض أن الرواج المالي والتجاري هو مؤشر للنمو والتنمية وحسن الاداء الاقتصادي ، ولكن سرعان ما بدأت آثار الأزمة والإعياء الاقتصادي تبدو مع



نهاية الثمانينات ، وبدأ الخيط الرفيع الذي يفصل بين «الرواج الاقتصادي» (economic prosperity) ذي الطبيعة المؤقتة ، وبين «الاداء الاقتصادي الحقيقي» (real economic performance) ذي الطبيعة الدائمة ، يتضح تدريجيا . ولكن يظل الخلط قائما في أذهان الناس ، وفي الواقع الاقتصادي ، بين «الكسب» المرتبط بالجهد والعمل والاداء ، من ناحية ، وبين «الرزق» القائم على اقتناص الفرصة والوساطة والشطارة ، من ناحية أخرى .

وحيث أننا بدأنا نشهد بداية «موسم العودة من الخليج» على نحو ما نفضله في الفصل الخامس عشر ، فإن تصدير الأزمة الاقتصادية للخارج لم يعد ممكنا كما كان الحال منذ منتصف السبعينات ، فلقد جاءت ساعة مواجهة الحقيقة . إذ ان التقدم والرخاء ليس منحة تهبط من السماء لأن التاريخ الحقيقي لا تصنعه محاسن الصدف ، وأن «عقد العمل في الخارج» ، وان نجح في حل المشاكل المالية والاجتماعية للأفراد لفترة من الزمن ، فإنه لا يحمل في طياته حلا ناجحا ودائما لمشاكل النمو والتراكم الاستثماري والمعرفي في مجتمعنا . فياتري هل نرحب ببداية موسم «العودة من الخليج» ، لكي نعالج ما اختل من توازنات اقتصادية واجتماعية وقيمية ، وما لحق بالمجتمع من تجريف للأرض والعقول والسواعد والقيم ؟!

ويجىء الفصل السادس عشر لي طرح مفارقة هامة ، إذ أنه

رغم تدفق النقد الأجنبي بشكل هائل على الاقتصاد المصري خلال الفترة : ٧٥ - ١٩٨٥ ، من خلال عائدات صادرات البترول ، ومتحصلات إيرادات قناة السويس ، وتمويلات العاملين في الخارج ، فإن حجم المديونية الخارجية قد

تصاعد بشكل هائل خلال تلك الفترة . وهذا يطرح بدوره مسألة كفاءة استخدام القروض الخارجية لأغراض النمو والتنمية ، وكذلك قضية الديمقراطية والمشاركة واحكام الرقابة الشعبية على استخدام القروض الخارجية في كافة مراحلها .. إذ أن كفاءة استخدام القروض الخارجية والرقابة على اوجه استخدامها ضرورة وطنية حتى نخرج من دائرة «ادمان القروض» .

ويطرح الفصل السابع عشر قضية التوازنات الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية ، وأهمية تحقق تلك التوازنات في ان واحد ، وليس احدا منها على حساب الآخر . إذ أن شيوع الاختلالات الاجتماعية وتفاقمها يؤدي الى نتائج اقتصادية سلبية تؤثر بدورها على استقرار واستمرار «التوازنات الاقتصادية» ذاتها . ويوضح هذا الفصل كيف أن العلاقات السعرية ، والعلاقات الأجرية ، والعلاقات الأيجارية كلها انماط من العلاقات التي تحقق توازنات اجتماعية واقتصادية في آن واحد . ولذا يجب أن نحسن صياغتها وقيادها لان أكثر ما نخشاه اننا اليوم في سبيلنا للوقوع في النقيض الآخر لما كان سائدا في الستينات ، أي الاهتمام «بالتوازنات

الاقتصادية، دون اعارة الاهتمام الكافى لتصحيح «الاختلالات الاجتماعية، المتفاقمة .

وبناقش الفصل الثامن عشر نوعاً آخر من الانقسام فى تفكيرنا وممارساتنا الراهنة ، اذ تم الاسراف فى الحديث عن «الكفاءة الاقتصادية» دون الاهتمام بصنوف اخرى من «الكفاءة» لاتقل أهمية وخطورة عن «الكفاءة الاقتصادية» ، مثل «الكفاءة الاجتماعية» و«الكفاءة المؤسسية» . اذ ان حصر ثمار النمو والتقدم الاجتماعى لصالح فئة (او لشريحة اجتماعية) ، وعلى حساب فئات اقتصادية واجتماعية اخرى ، هو الطريق الاكيد للآزمة المجتمعية الشاملة ، مهما تحسن اداء ميزان المدفوعات وتم خفض عجز الموازنة . كذلك فان غياب «الكفاءة المؤسسية» على مستوى مجمل الاقتصاد والمجتمع ، يؤدى الى تشويه أية «كفاءة اقتصادية» على مستوى الوحدات الانتاجية والخدمية .. ويرتبط بذلك ما جاء فى الفصل التاسع عشر حول «التخصيص» فى الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى ، اذ ان مشكلة ، كل من القطاعين العام والخاص تعود الى طبيعة «البيئة المؤسسية» المحيطة بهما ، التى تتسم بالجمود والتسيب فى ان واحد . ولذا فان المفاضلة بين «العام» و«الخاص» على نحو ما يشيع من العديد من الكتابات الاقتصادية ، هي مفاضلة كاذبة ، اذ ان المفاضلة الصحيحة ، هي بين الادارة الفاشلة والفاسدة ، من ناحية ، وبين الادارة الناجحة والكفؤة ، من ناحية اخرى . ومن هنا فانه لا بد من «اصلاح منظومى» شامل لمجمل البنية



الاقتصادية والادارية والسياسية ، حتى يمكن ان تتحقق  
«الكفاءة الاقتصادية» و«الكفاءة الاجتماعية» ، و«الكفاءة  
المؤسسية» في ان واحد .

وفي ضوء المخاطر والمحاذير المرتبطة بعدم احترام  
«التوازنات الاجتماعية» واهدار اعتبارات «الكفاءة الاجتماعية» ،  
يمكن ان تؤدي برامج الاصلاح الاقتصادي الراهنة الى  
ازمة حادة لعناصر الطبقة الوسطى في مصر . ازمة  
اقتصادية واجتماعية في ان واحد . إذ ان الاوضاع  
الاقتصادية والمكانة الاجتماعية لفئات الطبقة الوسطى اخذت  
تترنح بشدة عند منتصف الثمانينات . فمع نهاية موسم  
الهجرة للخليج ، ومع تآكل الكثير من المكاسب الاقتصادية  
التي تم الحصول عليها خلال الفترة الناصرية (التعليم  
المجاني - الدعم السلمي - ضبط ايجارات المساكن - تثبيت  
الاسعار - تعيين الخريجين) ، فإن هذه الطبقة ستكون وجها  
لوجه مع الازمة خلال النصف الثاني من التسعينات ، اذ ان  
ارتفاع نفقات التعليم والسكن والبنزين وشرائح استهلاك  
الكهرباء ووسائل الترفيه سيدفع معظم افراد تلك الطبقة  
للخروج تدريجيا من مصاف «مساهرين الناس» ، على حد تعبير  
الجبرتي تلك هي القصة التي يرويها الفصل الأخير من هذا  
الكتاب ، بعد تحديد سريع لمعالم تلك الطبقة وخصائصها  
الاقتصادية الاجتماعية .

## الفصل الثالث عشر:

الاقتطاط المصروف : اقتطاط واحد

أم عدة اقتطاعات ؟

توسعت دائرة النقاش حول «الاقتصاد الخفي» ، ومدى تأثيره وانعكاساته على بقية أجزاء الاقتصاد القومي ومن الواضح ان هناك خلطا والتباسا في المفاهيم حول حدود ومكونات ورقة ذلك «الاقتصاد الخفي» . ولذا يقتضى الامر رفع بعض الالتباس في المفاهيم حرصا على وضوح دائرة الرؤية حول هذا الموضوع الهام الذى يهم راسم السياسة الاقتصادية والمواطن العادى على السواء .

واود ان اضع امام الباحثين والقراء المهتمين بهذا الموضوع ، بعض الملاحظات الاساسية لعلها تنير الطريق وتحد من بعض الخلط والتباس الحادث في المفاهيم :

(١) من المفضل - بل من الاوفق - استخدام تعبير «الاقتصاد الموازى» بدلا من «الاقتصاد الخفي» الذى يوحي بعدم الشرعية والجنوح للجريمة الاقتصادية ، بينما تعبير «الاقتصاد الخفي» (او الموازى) يغطى دائرة واسعة من الانشطة غير الرسمية او «غير المسجلة» ، وليس بالضرورة

غير المشروعة . وهو بالتالى يقابل مجموعة واسعة من المصطلحات المتداولة باللغة الانجليزية بهذا الصدد : (underground, parallel, shadow, unrecorded) . واذا كان لى ان افاضل بين المفاهيم والمصطلحات المتداولة بالعربية ، فاننى ارجح استخدام تعبير «الاقتصاد الموازى» بالمقارنة بتعبير «الاقتصاد الخفى» ، نظرا لان هناك بعض الانشطة «غير المسجلة» او «غير الرسمية» ولكنها فى نفس الوقت «غير خافية» .. بل ظاهرة «المعيان» ، وتمارس فى وضوح النهار .

ويستلزم التحليل الاقتصادى والاجتماعى الدقيق التمييز بين دوائر (او مكونات) للأنشطة والمعاملات والصفقات التى تتم فى إطار ما يسمى «بالاقتصاد الموازى» :  
● ما درجت الكتابات الاقتصادية الحديثة على تسميته «القطاع غير المنظم» (Informal sector) وهو تعبير شائع فى ادبيات التنمية منذ اوائل السبعينات ، وتم الترويج له على الصعيدين النظرى والتطبيقي من خلال دراسات مكتب العمل الدولى . وهو يغطى فيما يغطى الأنشطة الحرفية والخدمية «غير المصرح بها رسميا» التى تمارس على قارعة الطريق او فى الشوارع الخلفية او داخل دور السكن ، بدءا من اعمال اصلاح السيارات وغيرها من الاعمال الحرفية «ذات الطبيعة المنتجة» ، وانتهاء بنشاط الباعة الجائلين وماسحى الاهذية وجامعى القمامة ، ذات الطبيعة الهامشية . وتغطى الدراسة التى قام بها مؤخرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية



والجنائية بعنوان «القطاع غير الرسمي في حضر مصر» هذا النوع من الأنشطة وقد سبقتها دراسات أخرى في هذا المضمار تعود بداياتها الى عام ١٩٨٠ .

● ما جرى الصرف في الكتابات الغربية الحديثة على تسميته «بالاقتصاد الاسود» (Black economy) وهو يطابق ما يطلق عليه بعض الباحثين تعبير «الاقتصاد الخفي» . وهو يشمل مجموعة الأنشطة والمعاملات التي تدخل ضمن دائرة

الجريمة الاقتصادية مثل استهلاك المخدرات والاتجار فيها ، وتهريب السلع المستوردة الى داخل البلاد والاتجار في السوق السوداء للعملة ، وكذا السوق السوداء لتجارة السلاح ، بالإضافة الى الرشوة والتهرب الضريبي ، وهي أنشطة لها آثار تخريرية واضحة على بنية الاقتصاد القومي ، وعلى كفاءة ادائه .

● أنشطة تندرج تحت ما اورد ان اطلق عليه «الاقتصاد الرمادي» ، ويشمل مجموعة أنشطة غير مصرح بها في الاساس .. ولكن يتم التفاوض عنها حتى تصبح ممارستها نوعا من «العرف المقبول» وان تم استهجانها احيانا .. ولكن دون ان تدخل تحت دائرة التجريم الاقتصادي . وتشمل تلك «المنطقة الرمادية» مجموعة من المعاملات والأنشطة التي نشهدها يوميا : اعطاء الدروس الخصوصية ، القيام باعمال اضافية بواسطة موظفي الحكومة ، دفع «مخلو الرجل» للمساكن ، بناء وتعليق المساكن دون تصاريح (بما في ذلك ما يسمى «الاسكان العشوائي» ) ، العمولات على الصفقات الخ .

(بيد ان «هامش التمييز» بين الانشطة «السوداء» والانشطة «الرمادية» يضيق احيانا حتى يصعب التمييز بين «الرئيس» (المجربة اقتصاديا) و«العمولة» (المشركة قانونا او عرفا)، ولذا فهناك «شريط حدودي» ضيق يفصل بين بعض «الانشطة» الرمادية، و«الانشطة المسماة بالسوداء» .

## التشبيك والتداخل

ليس هناك شك ان هناك تداخلا بين الدوائر الثلاث للأنشطة والمعاملات السابق ذكرها ، بل هناك من يتنقلون يوميا بين «الاقتصاد الرسمي» ، من ناحية ، وبين احد الاقتصادات الثلاثة : «الهامشي وغير المنظم» ، «الرمادي» ، و«الاسود» ، ولكن التفرقة تظل هامة وضرورية لاسباب تتعلق بالتحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية .

وليس سرا ان معظم نظم «المحاسبة القومية» في بعض البلدان المتقدمة قد بدأت تأخذ بعين الاعتبار تلك الانشطة «غير المسجلة» حتى يمكن تكوين صورة متكاملة عن مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد ، سواء اكان ذلك «رسميا او غير رسمي» ... «رماديا» ام «اسود» ، وذلك حتى لا يتم التعامل مع كميات اقتصادية كلية «مشوهة» او «مبتورة» .

ونود ان نبدي عددا من الملاحظات حول الآثار الاجتماعية والتوزيعية لوجود الاقتصاد الموازي (بمكوناته الثلاثة : «غير

المنظم» ، «الرمادى» ، «أسود» ضمن بنية الاقتصاد  
المصرى الراهن :

١ - من وجهة نظر التوزيع يلاحظ ان متصلات الافراد  
من الاعمال الاضافية «غير الرسمية» و«غير المعلنة» لها اثار  
ايجابية فى مجال تحسين توزيع الدخل الشخصية القابلة  
للتصرف ، اما بقية الدخل الخفية والمدفوعات التحويلية  
التي تتم ضمن اطار الاقتصاد «الموازى» ، فانها تساهم فى  
زيادة درجة عدم العدالة التوزيعية للدخل فى المجتمع  
المصرى (مثال ذلك : تلك الدخل «السوداء» الممثلة فى  
اجمالى ارباح تجارة المشيش والسمسرة ، والخلوات ،  
التهرب الضريبى لدخول الاعمال فى الانشطة المعتادة) .

٢ - ان لنشاط الاعمال الثانوية ، وغير الرسمية اثارا سلبية  
على القيمة المضافة المتولدة فى القطاع العام والحكومة ،  
وذلك لان اولئك العاملين فى هذه الاعمال يضطرون لتخفيض  
عدد الساعات المقررة لوظائفهم الاصلية وهو ما يعنى تخفيض  
العرض الفعال لساعات العمل الرسمية مما يؤدى بالتالى الى  
تدهور انتاجيتهم فى الوظائف الاساسية .. وبناء على ذلك ،  
فان الدخل القومى المسجل فى هذه القطاعات يبدو انه مبالغ  
فى تقويمه ، وفقا لاعراف المحاسبة القومية السائدة ، بينما  
يبدو الدخل الشخصى القابل للتصرف مقوما باقل من قيمته  
نتيجة لعدم احتساب الدخل المتولد من هذه الانشطة  
الاجتماعية .

٣ - ان لانشطة «الاقتصاد الموازى» نتائج اجتماعية



خطيرة حيث تؤدي «الدخول والأموال السوداء» (Black Money) الى تمكين الافراد الذين حصلوا عليها من الانتقال من فئة دخلية اقل الى فئة دخلية اعلى ، وبالتالي توسيع مراتب عناصر «الرأسمالية الطفيلية» بما تحمله من قيم اجتماعية وفكرية . ومن ناحية اخرى ، يلاحظ وجود ميل قوى لدى «الفئات الكادحة» ذات الدخل المحدود والمتوسط الى قبول العمل في وظائف واعمال دنيا (Inferior Jobs) ، لا تنظر مؤهلاتهم العلمية الاصلية ، وذلك للحصول على دخل اعلى في محاولة يائسة لمقاومة التضخم وتحسين مستوى معيشة اسرهم وهذا يؤدي الى تدنى مهاراتهم ، من ناحية ، وتصفية «وقت الفراغ» اللازم لتكوين الوعي وتحقيق التقدم في مجالى النشاط السياسى و النشاط المهنى .

## الفصل الرابع عشر:

### دواج الفلوس

لعل أهم ما يتميز به منهج العلامة الكبير أحمد بن علي المقرئ في كتاباته التاريخية ذلك الربط الجدلي الوثيق بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نحو فريد لم يكن معهودا في عصره . ويكشف التحليل الاقتصادي الذي أورده المقرئ في كتابه «إغلبة الأمة بكشف الغمة» عن معالجة أصيلة ورائدة في مجال الدورات الاقتصادية ، والتقلب في الأحوال الاقتصادية من الازدهار والانتعاش الى الركود والكساد والانحطاط .

ولقد عاصر المقرئ مرحلة هامة ودقيقة من تاريخ دولة سلاطين المماليك ، فلمس بحاسته التاريخية بداية انحسار الرواج الاقتصادي القائم على التجارة وبداية الخلل في دورة الحياة الاقتصادية ، فمن المعروف أن عصر سلاطين المماليك قد تميز بازدهار التجارة وتراكم الثروات الفاحشة ، وقد نجم عن ذلك الانتعاش التجاري ان «اكتظت القاهرة ودمياط والاسكندرية بالاسواق والمؤسسات التجارية الكبرى ، كالحانات والفنادق والوكالات التي تستقبل التجار على اختلاف اجناسهم وملهم والبضائع على تنوع اصنافها والوانها » . كذلك يتحدث المقرئ عن انقلاب زمام الاصدار

النقدى وضرب العملات فى ذلك العصر ، اذ اكثر السلاطين  
المماليك من ضرب الفلوس النحاسية الصغيرة . حتى طفت  
على غيرها من الدنانير الذهبية والدرهم الفضية .. ووصلت  
الامور ذروتها فى عصر السلطان الظاهر برقوق ، الذى اكثر  
من ضرب الفلوس النحاسية على غير نظام او قاعدة . مما  
ادى الى ان كثرة الفلوس بايدى الناس كثرة بالغة .

وقد نتج عن ذلك ارتفاع فى الاسعار ومضاربة على اقوات  
العباد بواسطة التجار والباعة ، فكثرت ارباح التجار والباعة  
واختلت الموازين بين الدخول والاثمان لعامة الشعب ،  
واشتدت المضاربة ، وتضاعفت تكاليف الزراعة والفلل ..  
وكثرت المفارم على « اهل الفلح » . وعلقت الدواب نتيجة  
شحة المعروض من الغذاء ..

ومع استفحال الفلل فى احوال الاقتصاد زادت المظالم  
الاجتماعية والامت بالبلاد ازمة اقتصادية خانقة وصلت الى  
حد المجاعة بالنسبة لبعض القطاعات من السكان عام ٨٠٦  
هجري . ولكن المقرئى - ببصيرته النافذة - كان اذكى من  
ان يرجع الازمة لعوامل اقتصادية صرفة ، بل ارجع جذور  
الازمة لاسباب واختلالات سياسية . فاهل الفساد - كما يراه  
المقرئى - هو أسلوب ولاية الخطط السلطانية والمناصب  
العامة . ومن هذه المناصب ما هو جليل كالوزارة والقضاء  
ونياية الاقاليم وولاية الحسبة ، الامر الذى جعل ولايتها « لكل  
جاهل ومفسد وظالم وباغ » .



وهكذا فإن الاسباب العميقة للآزمات الاقتصادية - فى نظر  
المقرئزى - انما تعود الى «سوء تدبير الزعماء والحكام  
وغفلتهم عن النظر فى مصالح البلاد والمبادء» .  
الكسب والرزق .

كذلك حرص العلامة ابن خلدون على التفرقة فى مقدمته  
الشهيرة بين «الكسب» و«الرزق» لاختلاف مضمون  
ومصاحبات كلا المفهومين . وتكتسب تلك التفرقة أهمية كبيرة  
فى مجتمعاتنا العربية المعاصرة فى ظل هطول الاموال  
النفطية ، وغيرها من العطايا والهبات .

ويرى ابن خلدون «الكسب» على انه : ما يملكه الانسان  
بسعيه وعمله ، سواء انتفع به ام لا ، . وفى موقع آخر يرى :  
«أن قيمة ما يكسبه الانسان انما تتحدد بما بذله من سعى  
وعمل .. فالكسب هو قيمة الاعمال البشرية» .

### المقدمة الجزء الثالث .

أما «الرزق» فهو ما يهبط على الناس والمنتفعين دون جهد  
أو سعى بالعمل . وبهذا المعنى تعتبر أصول وعناصر التركة  
لمن ينتفع بها من الوارثين نوعا من الرزق . ومن هنا ايضا تم  
اشتقاق تعبير «مرتزقة الجند» الذين يحاربون دون مبدأ أو  
قضية ، وانما يمنح لهم من أرزاق وأعطيات ذلك بلغة  
المؤرخين واهل الدولة قديما (راجع : محمد عابد الجابرى ،  
معجم مصطلحات ابن خلدون) .

ولذا فان ابن خلدون يعتبر المذاهب الطبيعية للمعاش (أى  
المكسب الطبيعى) هى تلك القائمة على العمل والسعى

كالفلاحة والتجارة والصناعة ، بينما الامارة هي اسلوب  
للمعيش يعتمد على الجاه والسلطة (الموقع في البناء الفئوي  
للمجتمع) لا على العمل والانتاج . وبعبارة حديثة ، هي اسلوب  
قائم على الاستيلاء والاستحواز على «الفائض الاقتصادي»  
الذي ينتجه ارباب المذاهب الطبيعية للمعاش .

وهكذا فان الاهل في حياة المجتمعات هو تنظيم اساليب  
«الكسب» القائم على الانتاج والعمل والسعي والكد . ويكون  
الاستثناء هو «الرزق» لانه يجرى على سبيل الاضافة والتزيد .  
واذا ما تأملنا في احوال مجتمعاتنا ، والمجتمعات العربية التي  
حولنا ، نجد ان الآية قد انقلبت .. وغدا «الكسب» مسألة  
ثانوية و«الرزق» و«المنح والعطايا» . هي المصدر الاساسي  
للدخول والثروات . وقد ساعد على ذلك هطول الاموال النفطية  
بفزارة خلال السنوات الخمس الاخيرة . وادى ذلك الى  
تقليص دائرة «الكسب» وتوسيع نطاق دائرة «الرزق» من خلال  
اليات وتقنيات عدة اهمها : الاتاوات ، والعمولات ،  
والاكراميات ، والمضاربات .. وعمليات السلب والنهب المنظ  
(او ما يسمى باللغة الدارجة «التهليب» ) .

وهكذا اخذ الافراد والجماعات يرتبون امورهم واحوالهم  
بناء على ما يحط عليهم من «رزق» ، وليس ما يحصلون عليه  
من «كسب» . إذ ان نسبة الكسب في احوال كثيرة لا تقاس  
بما يحل عليهم من رزق ، وفي ذلك اختلال واضح للموازنين ،  
حين يصبح الدخل الاصلى (الكسب) ثانوى واضافى ،  
والدخل الثانوى والتكميلي هو الاصل والاساس . وغنى عن

القول ، كم يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على قيم المجتمع ومنوال حياته ونمط قيمه وسلوكه .

ولكن الاوضاع الاستثنائية لا تدوم .. فالحساب الرشيد يقوم على الموارد الثابتة والمتجددة وليس على الموارد الطارئة والناضبة ، اى على قاعدة الكسب «المتجدد» ، وليس الرزق «المتبدد» . ولذا فان قيما «كالكسب الحلال» و«الامانة» هي ليست مجرد قيم روحية .. بل هي هي الواقع قيم مادية متعلقة بالمعاملات المادية والمالية الجارية ، فعندما تضيق هذه القيم وتنحسر تضيق اشياء ثمينة في حياة المجتمع ، عندما تحل محلها قيم «السطارة» و«الفهلوة» و«الزهب» و«السلب» .

## منطق الترف ومنطق الشرف

كذلك يشير العلامة ابن خلدون في مقدمته الى اسباب انتقال الامم والممالك من طور العظمة والمجد إلى طور التحلل والفساد وانكسار العصبية . وتعود نقطة التحول هذه الى انتقال المجتمعات من حياة البساطة والاقتصار على الضروري من العيش الى حياة الرفاهية والتفنن في الترف . وهكذا يرى ابن خلدون ان الامة اذا سادها منطق الترف «كثرت رياضها ونعمتها فتكثر عوائدهم ويتجاوزون ضرورات العيش وخصونته الى نوافله ورقته وزينته ويذهبون الى اتباع من



قلبيهم في عوائدهم واحوالهم ، وتصير لتلك النوافل عوائد  
ضرورية في تحصيلها . وينزعون من ذلك الى رقة الاحوال في  
المطاعم والملابس والفرش ويتفاخرون في ذلك ، ويفاخرون  
فيه غيرهم من الامم في اكل الطيب ولبس الانيق وركوب  
الفاره ، ويناغى خلفهم في ذلك سلفهم الى اخر الدك .  
ووفقا لهذا المنطق ، «منطق الترف» ، تصاب المجتمعات  
بحالة عارمة من التحلل والاسترخاء والقعود عن مواجهة  
التحديات الخارجية ، ولذا فإن الدول والممالك انما تهرم  
وتضمحل لسبب رئيسي هو «استحكام عوائد الترف في اهلها ،  
وعدم ايفاء دخلهم بخرجهم» .

وكان ابن خلدون بأقواله هذه يعايش احوال مجتمعاتنا  
العربية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة عندما هبطت  
عليها الاموال النفطية ، فانتقلت بعض فئاتها وعناصرها انتقالا  
غير طبيعي من «نكد العيش وشغل الاحوال» الى «التفنن في  
الترف ، احواله» و«سكن القصور والضياع» .. دون ان يرافق  
ذلك تحسن مطرد في ظروف الانتاج وادواته ووسائله .

ولم يقتصر ابن خلدون في توصيفه على ذكر احوال الرواج  
والتفنن في الترف ، بل تحدث عن ازمة تلك المجتمعات عندما  
تتحول طرق التجارة وتجف مصادر الرزق دون جهد . فلما  
كانت الدولة هي السوق الاعظم - على حد تعبير ابن خلدون -  
لمنتجات ارباب الصنائع والحرف ، فإذا كسدت مصاريفها  
تحت وطأة الازمة .. فان الكساد يعم بقية الاسواق ويصير  
ارباب الصنائع والحرف الى الفقر والخصاصة .

وعندما تتحكم الازمة فى البلاد ، يقدم الرعاية عن العمل ،  
ويغفر اصحاب الاموال باموالهم ، وينقبض الفلاحون عن  
الفلاحة ، ويقعد التجار عن التجارة .. وهكذا تفسد مادة  
ال عمران فى المجتمعات وتضمحل اجهزة الدولة ويصيبها  
التفكك والفساد .

وهى مقابل منطق الترف ، يوجد منطق الشرف ، منطق  
العمل الدؤوب لبناء المجتمعات . فالكسب القائم على العمل  
الجاد والتفنى فى الاجادة هو سبيل النهوض بالمجتمعات من  
كبوتهها ، بينما الارزاق والعطايا هى السبيل للفساد  
والاسترخاء وانتشار روح التواكل .. فالحياة الاقتصادية التى  
تقوم على الجاه والسلطان واقتسام المغانم ، ولا تنهض على  
اساس من العمل والانتاج مآلها الضمور والاضمحلال .  
وهكذا يتضح انه فى ظروف الشعوب والامم الناهضة ،  
هناك تضاد تام بين منطق الترف ومنطق الشرف . ويحضرنا  
هنا قول شاعرنا الراحل امل دنقل الذى يمس كبد الحقيقة  
بأبياته التالية :

«أترى حين أفقأ عينيك

ثم أثبت جوهرتين مكانهما

أهل ترى ؟ ..

هى أشياء لا تشتري !»





## الفصل الخامس عشر

### بداية موسم الهجرة من الخليج

قد يظن القارئ أن هذا هو عنوان لرواية على شاكلة (موسم الهجرة للشمال) للطيب صالح ، الروائي السوداني المعروف . ولكنه عنوان يعبر عن رواية درامية يعيشها جماع المصريين منذ عشر سنوات ، وقد قاربت اليوم على الفصل الختامي .. فقد كانت عملية الهجرة الواسعة الى بلدان الخليج لاعداد كبيرة من المصريين على اختلاف مستويات مهارتهم (من الخفير الى الوزير) ظاهرة تاريخية فريدة ، تركت بصماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل جانب من جوانب الحياة في مجتمعنا .

وتكاد لا توجد اسرة مصرية اليوم لم ينلها رذاذ عملية الهجرة من قريب أو بعيد ، في الريف والمدينة على السواء . وقد كنا ننظر لعملية الهجرة هذه - حتى عهد قريب - على انها بمثابة «البلمة الشافية» لمشاكلنا الاقتصادية المزمنة والمستحدثة ، إذ من خلال عملية الهجرة يتم «تصدير الازمة الاقتصادية» للخارج على المستويين : الفردي (الحصول على عقد عمل بالخارج) والمجتمعي (تحسين حصيلة النقد الاجنبي ، تخفيف الضغط على سوق العمل الداخلي ، رفع حجم المدخرات القومية) .

بيد أن عملية الهجرة بدلا من أن تساعد على مزيد من التماسك المجتمعي ، فقد أدت الى ارتداد المواطن المصري الى نوع من الفردية والفراغية .. التي ترى ان طريق الصعود والازدهار والترقي يمر «ببوابة الهجرة» الى الخارج ، وأن البذل والمطاء واجادة العمل في الداخل هو الطريق الى الهاوية والتخلف عن ركب الرفاه والحياة الرغدة السعيدة . وهكذا كانت «الهجرة» بمثابة المخدر الذي يسكن الام المجتمع الاقتصادية ، وكانت امام اعين المواطنين الطريق السهل والسريع للقفز فوق الاشواك وتضاريس الواقع الاليم والحق بقطار الحظ السعيد .

واليوم ، وقد قارب «موسم الهجرة الى الخليج» على الانتهاء ، فلم يعد امام المجتمع المصري من سبيل «لإعادة تصدير» ازمته الاقتصادية الى الخارج .. ولم يبق امامه سوى مواجهة الاختيارات والتحديات الصعبة الماثلة امامه عن طريق الكد وبذل العرق والابتكار والتجديد لبناء المجتمع المصري بقواه الذاتية وموارده المحدودة وسواعد ابنائه البررة .

هالتقدم والرخاء ليس منحة تهبط من السماء على المجتمع ، والتاريخ لا تصنعه الصدفة وحسن الحظ .. وإنما يصنعه الجهد الانتاجي الدعوب والتراكم الاستثماري والمعرفي الذي يسمح بنمو وتطور القوى الانتاجية بإطراد . فدعونا إذن نرحب بنهاية «موسم الهجرة» الى الخارج ، لعل الموازين تتصلح بعد طول إختلال .. ولعل القيم الجيدة



والشريفه ، القائمة على الانتاج والجد ، تكنس في طريقها القيم الرديئة القائمة على النهي والتهايب .

تجريف الارض الزراعية ام تجريف المجتمع ؟  
كذلك كثر الحديث في الثمانينيات عن تجريف الارض الزراعية دونما حسيب او رقيب لتفذية مصانع الطوب الاحمر التي بلغت وفقا لبعض الاحصائيات الى نحو ٢٥٠٠ مصنع ، وتجريف التربة معناه ببساطة «ذبح الارض الزراعية المصرية» ، اى تصفية ذلك الاصل الانتاجى الهام الذى ينتج الفلة ويطعم افواه الملايين من الناس ، ولكن المسألة الاخطر من ذلك ، ان عملية ذبح الارض الزراعية قد تم لحساب عمليات البناء والتشييد ، حيث تم حرق الطبقة الخصبة من الارض الزراعية وتحويلها الى طوب احمر .. يستخدم فى بناء العمارات الشاهقة «للمليك» ، هذا بينما ظلت أزمة الاسكان الشعبى والمتوسط متفاقمة ، ولم تسعفها تلك الحركة الهائلة للبناء والتشييد للمساكن والعمارات ، التى شهدناها خلال السنوات العشر الأخيرة .

وليت الامر توقف عند هذه النقطة ، بل لقد ابتلع الزحف العمرانى ، ودخول مساحات واسعة من الارض الزراعية داخل كوردون المدن ، ما يقرب من مليون فدان من اجود الاراضى الزراعية خلال السنوات الأخيرة ، وكأننا بذلك نكون قد فقدنا المليون فدان التى تم استصلاحها خلال فترة الستينيات وحتى بداية السبعينيات ، بل لعل الخسارة هى فى الواقع اشدح من ذلك لا نكون قد فقدنا مليوناً من اجود الارض



الزراعية .. بينما اجللنا مكانها مليون فدان من اقل الاراضي الزراعية جودة وخصوبة وانتاجا .

وهكذا لم ينتبه المجتمع والدولة - في غمرة تدفق الاموال النفطية وفورة البناء والتشييد - الى هول ما فعلنا ببلدنا .. اذ اننا قد قايضنا الماكل بالمسكن (وليته كان المسكن لعامة الناس) في مجتمع يعاني من زيادة سكانية كبيرة ، مما ادى الى انكشاف امته الغذائى على نحو لم يسبق له مثيل . فالى مفاضلات وموازنات تلك فى حساب الزمن والتاريخ !

كذلك ساعد اتساع نطاق هجرة العمالة الريفية الى بلدان الخليج سعيا وراء «الرزق الأوسع» الى نوع آخر من التجريف للعمالة الريفية .. وادى هذا بدوره الى انخفاض مستوى الانتاج الزراعى وتدهور الغلة الغذائية فى بعض المحاصيل .. واهم من كل هذا وذاك اتساع نطاق عمليات «تبوير الارض» خلال مدة الهجرة ، والعجز عن اتمام محصول بعض المحاصيل نتيجة شح الايدى العاملة المتاحة فى موسم الحصاد .

وهكذا اخذت تتراجع قوى الانتاج فى قطاع الزراعة .. خط الدفاع الاول عن الاقتصاد المصرى - نتيجة تجريف التربة والعمالة ، وهما اثنان راسمال لنجاح العملية الزراعية .

وإذا ما تأملنا حولنا نجد أن عمليات التجريف هذه (اى نزع اخصب واثمن ما فى المجتمع من موارد وطاقات) هى عمليات مستمرة فى جميع القطاعات والانشطة . فقد تم تجريف خيرة الكفاءات والمهارات والقيادات من شركات

القطاع العام ، ولم يبق هناك سوى أقلية صامدة . كما سحبت عمليات الهجرة الى الخليج فئات من امهر الحرفيين والصناع وعمال التشييد والبناء مما اثر على جودة الاداء فى العديد من الحرف والخدمات .. وانزوى اهل العلم والمعرفة والموهبة الحقّة من علماء وكتاب ومهنيين الى دائرة الظل .

وهكذا اختلت الموازين واضطربت المفاضلات التاريخية ، وانقلب سلم الاولويات الاجتماعية فى وقت نحن فى أمس الحاجة لوّثف نزيّف وهدر الموارد والطاقات ، واستنهاض المزايم والهمم . إننا نعلم ان هناك قوى متربصة بنا يسعدها ان يتم تجريف المجتمع المصرى حتى يعمل بربع طاقته وعافيته ، لانهم يعلمون ان هذا المجتمع لو عمل بكامل طاقته وعافيته ، دون هدر او مصادرة ، لانطلقت قوى الابداع والنهضة من عقالها وزلزلت موازين القوى فى المنطقة العربية ، وعلى الصعيد الدولى والاقليمى .





## الفصل السادس عشر

### حتم نخرج من دائرة إدمان القروض

تنشط الدولة المصرية هذه الأيام نشاطا واسعا ومكثفا لمحاولة تخفيض جانب هام من الديون التي تراكمت على عاتق الاقتصاد المصري خلال الخمسة عشر عاما الماضية .

وليس هناك من شك أن تصاعد حجم الدين الخارجى المصرى مسألة تشكل مصدر قلق للدوائر الرسمية والشعبية على السواء ، لاسيما وأن الأعباء السنوية لخدمة الدين الخارجى تشكل عبئا ثقيلا على استخدمات حصيلة النقد الأجنبى المحدودة التى تتنافس عليها الواردات الغذائية وقطع الغيار والمعدات الرأسمالية .. اللازمة لتسيير عجلة الحياة الاقتصادية اليومية وتسيير دولاب الإنتاج .

وإذا كان الطرف الدولى قد غدا مناسبا لاستقاط جانب من الدين الخارجى المصرى ، وإعادة جدولة بقية الدين الخارجى على النحو الذى أسفرت عنه مفاوضات نادى باريس التى جرت فى نهاية شهر مايو ١٩٩١ ، فإن السؤال المستقبلى الهام والملح يظل : كيف يمكن أن نخرج من دائرة إدمان القروض ونتوقف عن عمليات «إحلال الديون القديمة بديون

جديدة» ؟

والاجابة على هذا السؤال المصري ، الذي يعتبر من صميم «المسألة المصرية» اليوم ، يرتبط بمدى كفاءة استخدام القروض الخارجية لدفع عمليات النمو والتنمية في مصر .. ومدى جدية وفعالية دور المشرع وأجهزة الرقابة والمساطة الشعبية في عمليات إبرام واستخدام القروض الخارجية .

**حول كفاءة استخدام القروض الخارجية لأغراض النمو والتنمية .**

حذر نفر هام من ثقافة الاقتصاديين في مجال التخطيط والتنمية - وعلى رأسهم الاقتصادي النرويجي الكبير راجنر فريش (Ragnar Frisch) - الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية واحد العلماء الذين ساهموا في اعداد الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية في مصر - من خطر الاقتراض من الخارج دون ضابط أو رابط .. وأنه لابد من وضع سقوف (ceilings) على الحمولة القصوى للدين الاجنبي التي يمكن أن يتحملها اقتصاد معين ، وفقا لطاقته التصديرية ، وقدرته على خدمة الدين الخارجي دون آثار ومضاعفات سلبية على مسيرة النمو والتنمية .

ورغم التحذيرات الصادرة عن هذا النفر من العلماء في بداية الستينات ، فقد اغرت شروط الاقتراض السهل والميسر خلال حقبة الستينات ، العديد من قادة بلدان العالم النامي على التوسع في عمليات الاستدانة الخارجية بحجة توفير موارد تمويل إضافية تسمح بقفزة تنموية ، لا تسمح بها

المدخرات المحلية المحدودة . ورغم الكتابات العلمية النظرية التي حددت بعض الشروط التي تقرر نوعية المشروعات والبرامج التي يمكن تمويلها بأسلوب الاقتراض الخارجي ، والتي يتولد عنها عائد سنوي (بالنقد الاجنبي) يفوق مقدار سعر الفائدة المدفوع على القرض الذي يتم به تمويل المشروع ، فان معظم بلدان العالم النامي - ومن بينها مصر - لم تتمسك بتطبيق هذا المعيار .. وتم الاقتراض في احيان كثيرة لسد حاجات إستهلاكية عاجلة او لدعم ميزان مدفوعات متعثر ، او لإنشاء مشروعات للمظهرية والتفاخر والتي تدر عائدا تنمويا محدودا .

واذا انتقلنا لحالة مصر بالتحديد ، فرغم ان حجم الدين العام الخارجي قد تطور من ١٧ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى نحو ٤٢ بليون دولار عند نهاية الثمانينات .. لا يوجد حتى الآن كشف حساب واضح يشير الى اوجه استخدام وانفاق تلك القروض الخارجية الجديدة ، وبالتالي تقييم مدى كفاءة استخدامها من منظور الانماء طويل الأجل . وبالتالي امكانية تخفيض عبء الديون في المستقبل .

وقد امكن لنا اعداد بيان احصائي عن اسلوب التصرف في القروض الخارجية التي حصلت عليها الحكومة المصرية حتى عام ١٩٨٥ ، والتي يبلغ حجمها نحو ٢٥ بليون دولار امريكي بخلاف - «الدين العسكري» - (راجع الجدول المرفق) يعطى بعض المؤشرات حول نمط إنفاق جانب هام من القروض الخارجية التي تم الحصول عليها حتى منتصف الثمانينات ، في ظل البيانات المتاحة لنا .



# كشف حساب انفاق القروض الخارجية حتى عام ١٩٨٥

المبالغ المخصصة التوزيع النسبي (بالمليون دولار)	نوجه استخدام القروض
٢٣٠	الزراعة
٢٧٤	استصلاح الاراضي
٣٧٢	الري
٢٦٤١	الصناعة
٤٦٨	البترول والوقود المعدنية
١٧٢٩	الطاقة والكهرباء
٧٥٩	النقل والنقل البحري
٩٦٩	السكك الحديدية
٥٨٦	الاتصالات السلكية واللاسلكية
٥٧٦١	استيراد السلع الغذائية
٩	الخزائن
٢٧	الاقتصاد والتجارة الخارجية
١١٢٦	الاسكان
٢١٨	الصحة
٧	القامين الاجتماعي
٢٦	التعليم
١١٩	نظمت بحوث وتطوير (RSD)
١٤١	الملاقات العامة *
٢٢	السياحة
٢٠٢	الطيران المدني
١٤٥	الانتاج الحربي
١٤٠	المحليات
٧٨٠	قناة السويس
٣٧٤٩	البنوك والقطاع الخاص
٢٢٥	قطاعات اخرى
٤٢٩٨	التزامات عامة * *
١٠٠	المجملة
٢٤٩٩٢	

• يقصد بالملاقات العامة: المنفق على الدعاية، والاعلان، والحفلات، والاستقبالات والندوات.

• تشمل، ضمن ما تشمل، الدعم المأجل لميزان المدفوعات وغير ذلك من الالتزامات العامة.

المصدر: بيانات غير منشورة لوزارة التخطيط.

والمتمامل في بيانات هذا الجدول، يلاحظ ان الجانب الاعظم من المنفق من القروض الخارجية خلال تلك الفترة، قد ذهب بالدرجة الاولى الى المجالات التالية:

مجال النشاط النسبة المئوية من جملة القروض

(١) مشروعات البنية الاساسية  
(الطاقة / الكهرباء / النقل البحري /  
السكك الحديدية / الاتصالات السلكية  
واللاسلكية

(٢) البنوك ومشروعات دعم القطاع الخاص ١٥ر١٪

(٣) قطاع الصناعة ١٠ر١٪

(٤) مشروعات الزراعة واستصلاح الاراضي ٣ر٣٪

(٥) الخدمات الاجتماعية: إسكان/ صحة/ تعليم ٥ر٥٪

(٦) وهي مقابل ذلك ، استغرق استيراد السلع الغذائية نحو ٢٣٪ من إجمالي المنفق من القروض الخارجية .. نتيجة قصور أداء قطاع الزراعة في مصر .

وإذا كان لنا من تعليق على هذا النمط لاستخدام وانفاق اموال القروض الخارجية ، فإننا نرى أن هذا النمط من

الاستخدام «غير صحي» ولا يسمح بالخروج من «دائرة القروض الأجنبية» . إذ أن الملاحظ أن نحو ربع هذه القروض (٢٣٪) قد استخدم لاستيراد سلع غذائية ، أي لمواجهة احتياجات استهلاكية عاجلة .. ولم تخصص لاستثمارات ذات آثار إنمائية بعيدة المدى . كذلك تم تخصيص ١٧٪ من أموال القروض لمواجهة التزامات عامة عاجلة للدولة المصرية ، وهي التزامات وإن كانت ضرورية .. فهي ليس لها عائد انمائي محدد . كذلك تم تخصيص ١٥٪ من أموال القروض لدعم البنوك ومشروعات القطاع الخاص مقابل تخصيص ٥٠٪ فقط من أموال القروض (١١٩ مليون دولار) لنفقات البحث والتطوير (ROD) وهي النفقات التي لها أهمية مؤسسية كبرى في عملية رفع الانتاجية وتطوير الأداء الانمائي ورفع القدرة التنافسية للصادرات ، مقابل ١٤١ مليون جنيه للمنفق على العلاقات العامة (٦٠٪ من جملة أموال القروض) .

في المقابل ، نجد أن ما تم تخصيصه لمشروعات البنية الأساسية والمرافق - والتي لها أهمية اقتصادية كبرى - لم



يتجاوز ١٦٪ من جملة أموال القروض ، وهي مشروعات على أهميتها .. تظل مشروعات مساندة للبنية الانتاجية .. وعائدها التنموى يكون بطيئاً ويعود على الاقتصاد القومى بشكل غير مباشر . أما ما تم تخصيصه للقطاعات السلعية الرئيسية (الزراعة والصناعة) ، فلم يتجاوز ١٤٪ من جملة المنفق من أموال القروض .. وهي مبالغ ضئيلة للغاية بالنسبة لحجم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى ، فى مجال تطوير «القدرة التصديرية» لقطاع الصناعة .. وتحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتى من الحبوب الغذائية فى قطاع الزراعة ، للتخفيف من نزيف العملة الصعبة المنفق على الواردات الغذائية خلال السنوات العشر الأخيرة .. الأمر الذى يؤدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات وينتج عنه الاعتماد المتزايد على التمويل بالقروض الخارجية .

### القروض الخارجية والديمقراطية والمحاسبة .

إن قضية القروض الخارجية ونمط انفاقها أخطر بكثير من أن تترك للمفاوضات والصفقات فى حجرات مغلقة . لأنها تتعلق بمصائر الأمم والشعوب . ويعتبر من صميم الممارسة الديمقراطية إحكام الرقابة الشعبية على القروض الخارجية فى كافة مراحلها :

(أ) مراحل التعاقد على القرض الخارجى .

(ب) مراحل استخدام القرض الخارجى .

(جـ) مراحل المتابعة الخاصة بسداد القرض وخدمة

الدين الخارجى .

وفى تقديرى ، أنه يجب توجيه عناية خاصة لعملية إبرام القروض ، وحماية الاقتصاد القومى عند المنبع .. من خلال احكام رقابة مجلس الشعب (كهيئة تشريعية) على إبرام العقود ، وتدقيق نصوصها ، والتأكد من الاهداف الانمائية المخصصة لها أموال القروض . وفى احوال كثيرة ، صادق مجلس الشعب على اتفاقيات قروض اجنبية خطيرة بناء على الترجمة العربية لاتفاقية القرض (وليس على النص الاصلى باللغة الاجنبية) ، والتي لم تكن فى بعض الاحوال ترجمة دقيقة . هذا بينما تكون الوثيقة التى يعتد بها الطرف المانع للقرض هى تلك الاتفاقية المصاغة باللغة الاجنبية ، مما ينتج عنه خلافات هامة فى المستقبل عند تفسير النصوص وعند نشوب المنازعات القانونية .

واود ان اتسائل ختاماً ، اليس من حق وطننا علينا ان يصدر تشريعا ، يحرم التعاقد على قرض خارجى لا يخصص لأغراض إنمائية ، مضمونة العائد .. وتسمح بخدمة اعباء الدين على أساس منتظم ! وذلك حتى لا تتراكم الديون ، وتتفاقم اعباء خدمتها .. وندق ابواب جماعة الدائنين عاما بعد عام ، نسألهم الرحمة والشفقة بعباد الله المصريين .

## الفصل السابع عشر

### التوازنات الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية

أسرف فريق من الاقتصاديين في بلادنا (وفي صندوق النقد الدولي) في الحديث عن أهمية القضاء على الاختلالات الاقتصادية وإعادة التوازنات الاقتصادية الأساسية (مثل توازن ميزان المدفوعات ، توازن موازنة الدولة ، تقليص الفجوة بين المدخرات والاستثمارات ، تخفيض معدل التضخم ، ووقف تدهور سعر الصرف الخارجى للعملة المحلية) ، على أساس أن إعادة تلك «التوازنات الاقتصادية» يعتبر شرطاً ضرورياً وكافياً لإخراج الاقتصاد المصرى من عثرته ، ووضعها على المسار الصحيح .

وتلك - بلاشك - توازنات اقتصادية أساسية لا بد من السعى والعمل الحثيث والجاد للوصول إليها ، ولا يجوز إغفالها تحت أى شعار أو مسمى ، ولكن أخشى ما أخشاه أننا اليوم فى سبيلنا للوقوع فى النقيض الآخر لما كان سائداً فى الستينات .. أى الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية دون إغارة الاهتمام الكافى لتصحيح الاختلالات الاجتماعية .

والحقيقة أن مفاهيم «العدالة الاجتماعية» و«الأمن الاجتماعى» قد استقرت فى الضمير المصرى ؛ وتسربت الى الخطاب الرسمى منذ منتصف الأربعينات . ويستطيع القارئ الرجوع الى البيان المقدم من وزير المالية حول «حالة الملكية



المقاربية، الى مجلس النواب المصري في مايو ١٩٤٥ ، وكذا الرد على بيان وزير المالية بواسطة اعضاء مجلس النواب للتأكد من أن تلك المفاهيم قد غدت جزءا من القاموس السياسي المصري قبل قدوم ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ . ولا غرو في ذلك ، إذ أن الحديث عن «التوازنات الاجتماعية و«الامن الاجتماعي» ليس من قبيل الشعارات الطنانة والحذقة الفكرية ، إذ ان تلك «التوازنات الاجتماعية» تشكل ضرورة موضوعية في سعيها الحثيث لاقامة «التوازنات الاقتصادية، المنشودة والحفاظ عليها ، فأى خلل في عناصر ومقومات العدالة الاجتماعية يعصف بدوره «بالتوازنات الاقتصادية، ذاتها .

ويمكن إيجاز أهم عناصر «التوازنات الاجتماعية» في بلادنا على النحو التالي :

● التوازن في سوق العمل : أى بين فرص العمل المتاحة وطالبي التوظيف ، بما يؤدي الى تقليص حجم البطالة الكلى في المجتمع ولدى كلفة فئات ومراتب قوة العمل .

● التوازن بين الدخول والائمان : وهو توازن اقتصادى اجتماعى - فى أن واحد ، إذ انه فى حالة عدم حصول الافراد والاسر المعيشية على دخول كافية تقيم اود الناس وتفى بالاحتاجات الاساسية ، يصبح الاسلوب الوحيد لسد عجز «الميزانية الاسرية» هو الرشوة والفساد والتسول المهين للدخل الاضافى ، أو الهجرة للخارج .

● التوازن بين الايجارات والدخول : إذ أن أى تشريع ينظم علاقة المالك بالمستأجر فى الريف والمدينة يجب ان يراعى التوازنات الاقتصادية والاجتماعية فى أن واحد . نعم لقد اسرف المشرع فى حماية «التوازنات الاجتماعية» على حساب «التوازنات الاقتصادية» فى هذا المجال ردها طويلا من الزمن ، بيد ان تصحيح تلك العلاقة كما هو مطروح الآن يجب الا يتم فقط من المنظور الاقتصادى البحت . فمع تسليمنا بحصول مالك الأرض فى الريف ومالك المقار فى المدينة على عائد اقتصادى غير مجز لا يتناسب مع عائد الأصول الأخرى ، فإن الأمر يستوجب عند تحديد مستوى الايجارات النقدية مراعاة النسبة والتناسب بين قيم الايجار النقدى والدخل الدورى لأسرة المستأجر للأرض الزراعية أو للسكن فى المدينة (على اساس شهرى أو سنوى) .

خلاصة القول هنا ، ان شيوع الاختلالات الاجتماعية يرافقها يودى الى نتائج اقتصادية سلبية تؤثر بدورها على استقرار «التوازنات الاقتصادية» المنشودة . فعلى سبيل المثال ، ان الاختلال المتفاقم بين الدخل والائتمان يودى بدوره الى تعدد الوظائف وبالتالي ضعف الانتاجية فى مواقع العمل الرئيسية مما ينتج عنه انهيار اخلاقيات العمل وروح الانضباط والاجادة فى العمل ، وهذا يغذى بدوره الضغوط التضخمية ويضعف من القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ، وبالمثل ، فإن انتشار البطالة (لاسيما فى صفوف

المتعلمين) يؤدي إلى انتشار الجريمة الاقتصادية المنظمة بما لذلك من آثار سلبية على مجمل أداء الاقتصاد .

ورغم كل محاولات «التحرير الاقتصادي» وإعادة الاعتبار «لآليات السوق» . فمازلنا نلاحظ ان هناك حالة من الفوضى تعم اسواق السلع والخدمات في الاقتصاد المصري . كذلك يوجد قدر من الاضطراب وعدم الشفافية يكتنف العلاقات السعرية والاجرية في الاقتصاد الوطنى ، مما يؤثر على التخصيص الرشيد للموارد وينعكس سلبيا على نظم الحوافز في المجتمع ، الامر الذى يترتب عليه انتشار رقعة «الاقتصاد الموازى» كل يوم .

وفي تقديرى ، ان تحقيق قدر من الانضباط في حياتنا الاقتصادية ، يستلزم وضع سياسة واضحة للدخول والايمان يسهر عليها جهاز متخصص (يتبع رئاسة الجمهورية ، او رئاسة الوزراء ، او وزارة التخطيط) . ومثل هذه السياسة للدخول والاسعار لا تمثل عودة للأخذ بأساليب التخطيط والتحكم المركزى - كما يحلو للبعض لن يتهمها - لانها سياسات معمول بها في بلدان رأسمالية عريقة مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا .

وإجمالاً فإن العناصر الرئيسية التى يمكن ان تكون موضع اهتمام ورعاية راسم السياسة الاقتصادية فى هذا المجال ، هى :

● العلاقات السعرية : بين مجموعات السلع والخدمات



الرئيسية ، او ما يسمى فى علم الاقتصاد هيكل الاثمان النسبية ، لكن يكون هناك قدر من التوازن والتناسب والاتساق بين اسعار السلع والخدمات .

● العلاقات الاجرية : أى هيكل الاجور النسبية بين الفئات المهنية المختلفة ، لتحقيق اكبر قدر من العدالة والمرونة فى نظم الدفع والحوافز عبر القطاعات وفروع النشاط المختلفة .

● العلاقات الايجارية : التى تنظم العلاقات الاقتصادية بين المالك والمستأجر فى الريف والمدينة .  
وغنى عن القول ان تلك العلاقات خاضعة للحركة المستمرة فى عالم متغير ، وفى ظل اوضاع اقتصادية واجتماعية متحركة .. ولذا فان سياسة الدخول والاسعار المقترحة تعتبر عملية مستمرة مواكبة لحركة الاقتصاد والمجتمع حتى لا تتسم بالجمود والمكتبية ، وذلك فى اطار اوسع حوار ديمقراطى تشترك فيه كافة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة .

حول العلاقة بين المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية .

إن الدعوة الى تصحيح «العلاقات الايجارية» بين المالك والمستأجر فى الريف المصرى هى فى الاساس دعوة لصياغة علاقة متوازنة ومرنة تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية بين المالك والمستأجر ، بحيث «لا يغبى المؤجر - المالك ولا يضار الفلاح - المستأجر» . وقد تركز التعديل فى

التشريع الجديد الذى ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر  
على ثلاث قضايا :

أ - إعادة النظر فى «الانصببة التوزيعية» لكل من المالك  
والمستأجر ، أى الحصص لكل منهما فى ناتج الأرض ، بعد  
طول شكوى المالك من انخفاض نصيبهم النسبى (الريع) من  
ناتج الأرض الزراعية فى ظل ارتفاع أسعار الحاصلات .  
ب - طول مدة عقد الايجار وأساليب انقضائه .

ج - مدى استمرارية توريث عقد الايجار لورثة الفلاح  
والمستأجر ، إذ تصاعدت شكوى المالك من أن استمرار  
التوريث يؤدى الى غل يد المالك عن التصرف فى أرضه بالبيع  
أو الزراعة على الذمة .

ونظرا لان تصحيح العلاقات الايجارية فى الاراضى  
الزراعية هى قضية لها اثار اقتصادية واجتماعية خطيرة على  
المستوى الكلى ، وليس على مستوى التحليل الجزئى - وكاننا  
بصدد شراء ، كيلو لحم أو بطاطس - فدعونا نقتبع بعض  
التداعيات الهامة لتطبيق القانون الجديد لتنظيم العلاقة بين  
المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية من وجهة نظر  
التنمية والعدل الاجتماعى .

### أولا : حجم المشكلة :

تشير الاحصاءات المتاحة عن فترة الثمانينات الى أن  
هناك نحو مليون فدان من جملة الأرض الزراعية (أى نحو  
١٥٪) خاضع لنظام الايجار النقدى وبالمشاركة (منها ٨٧٩

الف فدان تزرع وفقا لنظام الايجار النقدي) ، يتعيش عليها نحو نصف مليون هائز (اى نحو خمس عدد الهائزين فى الريف المصرى) يقومون بإعالة نحو ٣ ملايين شخص . وهكذا يتضح ان التشريع الجديد يمس قسما هاما من سكان الريف المصرى ، ويؤثر على اوضاع الانتاج والحياة فى ١٥٪ من الرقعة المزروعة .

### ثانيا : التداعيات الاقتصادية على المستوى الكلى :

طالما سمح التشريع الجديد باسترجاع المالك للأرض بعد انتهاء مدة عقد الايجار المحددة بخمس سنوات ، فقد أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه ، للعديد من الاحتمالات :

أ - انكماش سوق الايجار وقيام العديد من الملاك بالزراعة على الذمة . وهنا يمكن للمالك أن التوسع فى عمليات الميكنة الزراعية واحلال الآلة محل اليد العاملة ، مما يؤدى الى قطع الأرزاق وانتشار البطالة بين اعداد هامة من فئة الفلاحين المستأجرين سابقا . وإذا تمت الميكنة على النحو المشار اليه ، سوف تنحدر الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعشرات الآلاف من الفلاحين والمستأجرين الذين فقدوا حياتهم المستأجرة وانحدارهم الى مصاف الفلاحين الأجراء الذين لا يملكون سوى بيع قوة عملهم بشكل دائم او موسمى .

ب - إعادة التأجير وفقا لاحكام القانون الجديد . وهنا سوف نشهد تراجعا ملحوظا من نظم الايجار النقدي ، الذى



يحق للفلاح والمستأجر قدرا اكبر من الاستقلالية الاقتصادية ، والاجتماعية ، واحلال نظم المزارعة او المشاركة على المحصول الذى يحول الفلاح المشارك على المحصول الى فلاح شبه أجير خاضع لاشراف المالك ، مقابل حصة عينية فى المحصول .

ج - تنشيط حركة بيع الاراضى الزراعية التى كانت محبوسة عن التداول ربحا طويلا من الزمن ، مما يؤدى الى اعادة تخصيص هذه الاراضى المباعة الى استخدامات جديدة (زراعية وغير زراعية) مما يؤثر على مستوى الانتاج الزراعى والتركيب المحصولى للزراعة المصرية .

ثالثا : التطورات المتوقعة (القيمة الايجارية) للأرض الزراعية :

نظرا لمحدودية عرض الاراضى الزراعية بشكل عام (ولى سوق الايجار بشكل خاص) ، ومع استمرار والحاح الطلب عليها للعديد من العوامل التى يصعب تفصيلها فى هذا الحيز الضيق ، فان الاتجاه المستقبلى هو الارتفاع المستمر للقيمة الايجارية للأرض الزراعية مما سيؤدى الى اضطراب جديد للنسبة والتناسب بين القيمة الايجارية والنتائج الصافية للفدان . وبالتالي فان اطلاق آليات السوق فى مجال تأجير الاراضى الزراعية والاحالة الى احكام القانون المدنى فى المنازعات يتجاهل الخصوصيات الهيكلية لسوق تأجير الاراضى الزراعية فى مصر فى جانبى الطلب والعرض .

وكاننا بصدده الحديث عن سوق الطماطم او سوق المشروبات  
الغازية .

ولذا فان القبول بمبدأ تحريك الايجارات للأراضي الزراعية  
يستدعي تحديد الحصص النسبية العادلة لكل من المالك  
والمستأجر في ضوء تطور القيمة الصافية لنتاج الفدان بعد  
خصم التكاليف الخاصة بمستلزمات الانتاج .

رابعا : نحو لفض الاشتباك بين المالك والمستأجر :

ان المقترح العملي الوحيد لفض الاشتباك بين مالك  
الأرض الزراعية ومستأجرها على اسس دائمة وعادلة - كما  
تردد في العديد من الكتابات الامينة والمفصلة - هو انشاء  
صندوق للأراضي الزراعية يلعب دور الوسيط المالي بين  
مالك الأرض والفلاح - المستأجر - ويساهم في عملية بيع  
الأرض للفلاح المستأجر الذي يفلحها في حدود الحيازات  
التي لا تتجاوز خمسة فدانة ، من خلال نظام للدفع بالتقسيم  
يمتد لمدة عشرين عاما . ويقوم الصندوق بتحديد قيمة  
الأرض (محسوبة على اساس ثلاثة ارباع القيمة السوقية  
للفدان) للمالك الأصلي فورا او على مدى عامين على الأكثر ،  
لكي يمكن له استغلال هذه الاموال واعادة استثمارها في  
اصول اخرى تدر عليه دخلا مجزيا .

واذا كان خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يلحون  
على ضرورة تصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر . في  
الريف المصري (الموردثة عن الحقبة الناصرية) ، فانه من

واجب الحكومة والمفاوض المصري أن يضبط بدوره على البنك والصندوق لتوفير قرض تمويلي كبير له «طبيعة دائرية» لكي يتم استخدامه في تمويل عمليات صندوق الأراضي المقترح حماية للأمن الاجتماعي وتحقيق الاستقرار والتنمية .



## الفصل الثامن عشر :

### الكفاءة الاجتماعية والكفاءة المؤسسية .

أسرف فريق من الاقتصاديين في بلادنا في الحديث خلال السنوات الأخيرة عن الأهمية القصوى لاعتبارات «الكفاءة الاقتصادية» لنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي ولدفع عمليات التطور الاقتصادي والتحديث في الاقتصاد المصري . ورغم قناعتى الشخصية بأهمية الحديث والتركيز على اعتبارات «الكفاءة الاقتصادية» ، التى تم إهمالها وتجاوزها فى أحيان كثيرة وخلال سنوات طويلة سابقة ، فإن هناك ضرورة للحديث عن صنوف أخرى من «الكفاءة» لا تقل أهميتها - بل أحيانا تفوق - اعتبارات «الكفاءة الاقتصادية» .. ويبدو أن الحديث عن تلك الصنوف الأخرى من «الكفاءة» ظل خافتا ، أن لم يكن معدوما ، فى العديد من الحوارات الوطنية الدائرة حول الخروج من «عنق الزجاجة» والانطلاق نحو أفاق تنموية كبرى .

#### عن «الكفاءة الاجتماعية»

مع انحسار موجة «الليبرالية الاقتصادية الجامحة» التى حكمت توجهات السياسة الاقتصادية فى البلدان الغربية المتقدمة خلال عقد الثمانينات ، ولأسيما فى ظل ما سمي

«التأثيرية» في بريطانيا (نسبة الى مسز تاتشر) و«الريجانية الاقتصادية» في الولايات المتحدة الأمريكية (نسبة الى رونالد ريجان) ، بدأ الحديث يتصاعد - منذ بداية التسعينات - عن أهمية اعتبارات «الكفاءة الاجتماعية» (Social Efficiency) لمساندة وتغذية اجراءات رفع «الكفاءة الاقتصادية» .. وتعددت الكتابات في هذا الاتجاه، ولعل أبرزها المؤلف الهام الحديث للكاتب الأمريكي (Robert Heilbroner) عن «رأسمالية القرن الواحد والعشرين» . حيث يشير الكاتب بوضوح الى خطورة اهدار اعتبارات «الكفاءة الاجتماعية» مما يؤدي الى سوء أداء النظام الاقتصادي والاجتماعي في مجمله .

والمقصود «بالكفاءة الاجتماعية» هو أن ينجح النظام السياسي ومجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة الى تحقيق درجة عالية (او معقولة) من العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص والتضامن والتلاحم الاجتماعي (Social cohesion) . إذ أن السياسات الاقتصادية - مهما بلغت درجة كفاءتها في المجال الاقتصادي البحت - ستفشل إذا لم تحقق النمو المتوازن والتقدم الاجتماعي والرفاه المادي لكافة فئات المجتمع (غنيها وفقيرها) . إذ أن مصادرة النمو والتقدم الاجتماعي لفئة لحساب فئة أخرى ، أو لشرائح اجتماعية دون الأخرى ، هو الطريق للأزمة الشاملة للمجتمع مهما تحسن أداء ميزان المدفوعات وتم خفض عجز موازنة الدولة كما ذكرنا .

وإذا كنا قد شهدنا انحسار «قوى اليسار» والاحزاب

الاشتراكية» ، كتعبير سياسى جامع عن المطالب والطموحات المرتبطة بتحقيق العدل الاجتماعى ، على الصعيد العالمى ، فليس معنى ذلك أن «السلام الاجتماعى» ، سوف يحىء تلقائيا أو اتوماتيكيا . ولعل التطورات الاجتماعية الأخيرة فى فرنسا تشير الى ذلك بوضوح ودون أدنى لبس . فبعد أن حققت القوى اليمينية والليبرالية انتصارا ساحقا ، وغير مسبوق ، فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى اشهر مارس ١٩٩٣ ، لم يمض سوى ستة أشهر على تلك الانتخابات حتى بدأ خريف ساخن حافل بالاضطرابات والاعتصامات والحركات المطالبة الاجتماعية . إذ أن تعبیر جماعة الناخبين عن عدم رضاهم عن برنامج أو سلوك معين للاشتراكيين الفرنسيين ، لم يكن معناه انحلال وضمحلل المشاكل والصراعات الاجتماعية .. أو أنه كان بمثابة توقيع جماعة الناخبين «صكا على بياض» ، لكى تفعل بهم قوى السوق ما تشاء !

ومن هنا تجيء أهمية ادارة الصراعات الاجتماعية ، والتقليل من حجم الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن برامج الإصلاح الاقتصادى التى ينتج عنها شروخ وتصدعات اجتماعية قد يصعب رابها فى المستقبل . وعادة تقاس قوة الامم بدرجة «التماسك الاجتماعى» ، وليس بازدياد درجة «الانفصامات الاجتماعية» ، الأمر الذى يستوجب الاهتمام الشديد من جانب راسم السياسة الاقتصادية باعتباريات «الكفاءة الاجتماعية» ، جنبا الى جنب مع اعتبارات «الكفاءة الاقتصادية» .



## عن «الكفاءة المؤسسية»

في تقديري أن لا خير في أية «كفاءة اقتصادية» ، على مستوى المشروع الخاص ، في غياب ما يمكن تسميته «الكفاءة المؤسسية» على مستوى الاقتصاد الكلي والمجتمع .. وهذا امر يدركه جيدا رجال الاعمال الجادين في الداخل والخارج .. إذ أن «الفساد المؤسسي» ، والتسيب المفرط الذي يتعايش مع القيود المفرطة ، يؤدي الى خلق ذلك «المناخ المؤسسي» الذي يفسد ويشوه أية «كفاءة اقتصادية» على مستوى الوحدات الانتاجية والخدمية . ولعل حالة «الترهل المؤسسي» التي يعيشها مجتمعنا ، هو الذي دفع العديد من المحللين والخبراء للحديث عن ضرورة الاصلاح لمجمل النظام السياسي والاداري (systemic reform) حتى يمكن أن تتحقق «الكفاءة الاقتصادية» ، و«الكفاءة الاجتماعية» ، و«الكفاءة المؤسسية» في آن واحد .

ولكى تتحقق «الكفاءة المؤسسية» لابد من تحقيق نوع من «التوازن المؤسسي» في المجتمع ، من خلال خلق اليات وقنوات للتغيير والتجديد ، حتى لا يصاب النظام السياسي والاداري بالجمود والتكس . كذلك لابد من إشاعة مزيد من الديمقراطية والمحاسبة (accountability) ، لأنه في غياب نوع من «المحاسبة الدائمة والرادعة يستشري الفساد المؤسسي وتستعصى الأزمة ويتم اجهاض كل اصلاح وتقدم ، ويزداد شقاء الامة .

خلاصة القول هنا ، ان التركيز المفرط على اعتبارات  
«الكفاءة الاقتصادية» (أو ما يسمى تجاوزا «التحرير  
الاقتصادي»)، لن يفتح الطريق أمام مزيد من النمو  
الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والنهوض الحضاري ، في ظل  
غياب كلا من «الكفاءة الاجتماعية» و«الكفاءة المؤسسية»  
فليس «بالكفاءة الاقتصادية» وحدها تحيا الشعوب وتنهض  
الامم .





## الفصل التاسع عشر

### حول التخطيطية في اقتصادنا المعاصر

منذ عام ١٩٨٩ ونحن نشهد بداية انتقال الدعوة الى «التفصيلية» من التبشير والترويج الفكرى (الخطاب التفصيلي) الى الفعل والممارسة في العديد من البلدان العربية ، على رأسها مصر ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، العراق . ورغم ان هناك تسليما عاما بضرورة التخفيف من حدة سيطرة اسلوب الادارة المركزية البيروقراطية للدولة بشكل عام ، فان الصراع على الصعيد الفكرى وفي الواقع العملى يدور حول مستقبل الدور الاقتصادى للدولة ، من حيث الرقعة والمدى والآليات خلال حقبة التسعينات .

وليس هناك شك في ان هناك ازمة تتعلق باعادة تحديد وتخطيط دور ووزن الدولة في الحياة الاقتصادية في ضوء ازمة مالية الدولة ، من ناحية ، وفي ضوء بعض الاختلالات

الاقتصادية الناتجة عن ترحل الدولة ووحدات قطاع الاعمال العام ، من ناحية اخرى . كذلك هناك اشكالية ذلك الفيض الهائل من المدخرات السائلة لدى القطاع العائلى والخاص ، التى يتم اعادة تدويرها الى الخارج ، وتستخدم في الداخل لتمويل أنشطة تجارية ومضاربة قصيرة الاجل ذات عائد انمائى محدود . تلك الاموال التى مازالت هائلة على وجهها

تبحث عن قنوات استثمارية منتجة داخل الوطن مضمونة العائد وتتمتع بالحماية القانونية والضمانات اللازمة ، وكانت في الماضي ضحية وفريسة سهلة لشركات توظيف الأموال . ويتضح من العديد من الدراسات العلمية الرصينة ، ان مشاكل وحدات القطاع العام تعود الى الادارة الاقتصادية في ظل بيئة ومناخ اقتصادي يتسم بالجمود والتسيب في ان واحد . ولقد لخص التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩ ، اهم مؤشرات القصور في الاداء على النحو التالي :

- ١ - انخفاض وضعف ربحية المشروعات العامة .
- ٢ - قصور هياكل التمويل الرأسمالي والجاري .
- ٣ - ضعف اساليب المحاسبة والضبط المالي .
- ٤ - ضعف روح المبادرة وجمود الهياكل التنظيمية والادارية .

٥ - ضعف معواجز الاداء، وبالتالي انخفاض جودة السلع وكفاءة الخدمة .

- ٦ - قصور عمليات التحديث التكنولوجي .
- ٧ - ضعف الطاقة التصديرية .
- ٨ - ارتفاع حجم العمالة الزائدة ، وضعف انتاجية العمل .
- ٩ - شيوع الطاقات العاملة .
- ١٠ - ضعف الحساسية لطلب المستهلكين وتراكم المخزون من السلع قامة الصنع .

بيد ان حل هذه المشاكل على تعددها ، لا ينبع من كون هذا القطاع «قطاعا مملوكا للدولة» ولكنها مشاكل تنبع في

تقديرنا من محاولة تسيير وإدارة وحدات القطاع العام بأساليب غير اقتصادية ، كما يرجع ذلك لقصور النموذج المعمول به في إدارة الاقتصاد القومي عموما . ذلك «النموذج» الذي يتسم بالجمود والتسيب في أن واحد ، ويستخدم خليطا غير متجانس من الأوامر والأدوات الاقتصادية ، ناهيك عن الفساد وتبديد المال العام في ظل غياب الديمقراطية وسبل المحاسبة والمساءلة .

باختصار ، إنها أزمة تتعلق بإدارة التنمية عموما ، وقد لا تنجو منها تماما وحدات قطاع الأعمال الخاص ، حيث نجد ذات المشاكل المشتركة في مجال : قصور الهياكل التمويلية ، ضعف الطاقة التصديرية ، شيوع الطاقات العاطلة ، ضعف الربحية (بفرض عدم وجود سياسة تسعيرية احتكارية أو استغلالية مثل تلك القائمة على المغالاة السعرية من خلال التمييز بواسطة العلامات التجارية) .

كما يلاحظ المتابع للأمور قدرا كبيرا من الالتباس حول القضايا التي يجرى عادة النقاش حولها ، وأهمها :

١ - الخلط بين العودة الى «اليات السوق» ، من ناحية ، وبين التحول نحو «اقتصاد سوق» بالمعنى التقليدي ، من ناحية أخرى ، فهناك أكثر من نموذج مطروح «لاقتصاد سوق» ، في ظل أنماط من «الراسمالية الموجهة» مثل اقتصاد السوق الاجتماعية الموجه في ألمانيا ، وهناك اقتصاد «السوق الاشتراكية» ، الذي مازال تحت التجريب في أعقاب فشل



تجربة التخطيط المركزي في بلدان أوروبا الشرقية .

٢ - الخلط بين ضرورة «التخصيصية» لوحدات قطاع الأعمال القائمة فعلا ، وبين «التخصيصية» كأسلوب لتعبئة مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص القابلة للاستثمار ، أي الخلط بين ما هو «قائم» وبين ما هو «قادم» ، فسياسات التخصيصية قد تلعب دورا هاما في تعبئة المدخرات السائلة الحرة (غير المربوطة في مشروعات انتاجية) ، حيث يمكن تعبئتها في قنوات استثمارية تحقق قدرا كبيرا من الكفاءة الاقتصادية دون ان تستخدم هذه الاموال بالضرورة لشراء وحدات قائمة لقطاع الأعمال ، وبالتالي لا تضيف كثيرا الى عملية التنمية وتوسيع الطاقات الانتاجية .

٣ - الخلط بين اعتبارات «الرفاه الخاص» القائمة على الربحية والكفاءة في الاجل القصير ، وبين اعتبارات «الرفاه العام» في الاجل الطويل حيث هناك مكاسب انمائية يصعب ترجمتها في شكل مكاسب مالية . وهذا يرتبط بدوره بالمرحلة التي يمر بها المجتمع ، من حيث درجة تطور بنيته الاقتصادية وقواه الانتاجية ، ودرجة تطور اسواق المال والاعية الادخارية ومدى تبلور طبقة من المنظمين ورجال الأعمال

المحليين ، والا فان «العملية التخصيصية» قد ينتج عنها انقضاخ لرأس المال الاجنبي والشركات دولية النشاط على الاصول الانتاجية الخاصة بقطاع الأعمال العام ، وتحويلها لملكية رأس المال الاجنبي ، ونزح الفائض الاقتصادي في

شكل ارباح محولة للخارج ، وبالتالي تفويض الاسس التمويلية لعملية التراكم داخل الاقتصاد الوطنى . وهكذا قد نجد انفسنا من حيث لا نقصد لا نتجه نحو «التحرير الاقتصادى» .. بل نحو «التدويل الاقتصادى» .

٤ - عدم وضوح الرؤية فى معظم الكتابات لطبيعة علاقات التنافس او (المزاحمة) ، من ناحية ، وعلاقات التكامل والتعايش بين وحدات القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص ، من ناحية اخرى . وفى حالات كثيرة نجد ان نشاطات القطاع الخاص فى مجال التجارة والمقاولات والاستثمارات تقوم على اساس (التربح) من عقود وأنشطة القطاع العام كما هو الحال فى العديد من بلدان العالم الثالث التى يوجد لديها قطاع عام كبير وقوى .

ولذا ، فان المفاضلة الصحيحة فى تقديرنا يجب ألا تدور حول المفاضلة بين العام والخاص فى فراغ وتجريد ، بل بين «البيروقراطية الفاشلة والفاسدة» من ناحية ، وبين الادارة العامة الناجحة والكفؤة ، من ناحية اخرى . وبين «رأس المال الخاص الطفيلى ، من ناحية ، ورأس المال الخاص المنتج ذى الرؤية التنموية ، من ناحية اخرى . إذ أن مصدر كل الشرور فى مسيرة الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات وحتى الآن يكمن فى ذلك الحلف غير المعن القائم بين «البيروقراطية الفاسدة» فى كواليس الحكومة وقطاع الاعمال العام ، من ناحية ، وبين الرأسمالية الطفيلية التى توجد بقوة بين اعطاف قطاع الاعمال الخاص ، من ناحية اخرى .





## الفصل العشرون :

### الأزمة القادمة للطبقة الوسطى فك مظهر !

طُرحت المقالات التى نشرت فى مجلة الهلال خلال الفترة : ٨٩ - ١٩٩٠ ، قضايا تعريفية هامة متعلقة بحجم والعناصر المكونة للطبقة الوسطى فى مصر ، عبر المراحل والازمنة التاريخية المختلفة ، وكذا مشاكل النمو الكمي والتغير الذى يرافقه فى الخصائص الاقتصادية - الاجتماعية .. والانعكاسات السياسية لكل ذلك .

كذلك تناولت هذه المجموعة الهامة من المقالات مسائل متعلقة بأزمة الطبقة وهمومها الراهنة ودورها المستقبلى فى المجتمع المصرى . ويمثل هذا الفصل مساهمة متواضعة فى هذا النقاش ، لكى يمتد الحوار ويتسع دائرته من ناحية ، ولاستجلاء بعض نواحي الغموض فى الصورة المرسومة للطبقة الوسطى ومشاكلها .

#### المشاكل الحدودية بين الطبقات .

لعل المشكلة الاولى التى تواجه الباحث فى هذا المجال هى رسم (أوترسيم) الحدود بين الفئات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة ، لكى نعرف : «اين تبدأ طبقة واين تنتهى أخرى؟» . ومن الواضح ان هذه المسألة لها شقان :

أ - شق منهجى ، يتعلق بطبيعة المعايير التى يتم الاستناد اليها للتصنيف والتدريج الطبقي ، بين طبقة عليا ، ووسطى ، ودنيا . اذ لم يعد من الممكن اجراء التصنيف والتدريج الطبيعى هذه بالاستناد الى معيار وحيد مثل : الدخل والثروة ، مستوى التعليم ، المكانة الاجتماعية ، والسياسية (النسب والنسب) والممارسات الثقافية والسلوكية ، بل عدنا فى حاجة الى معيار مركب يشمل كل هذه الخصائص ، والا غدا تحليلنا وتصنيفنا منقوصا ووحيد الجانب .

(ب) شق احصائى ، يتعلق بتوافر ودرجة الثقة فى البيانات المتاحة حول احجام الفئات الاقتصادية - الاجتماعية المختلفة عن نقطة زمنية معينة .. فعادة ما تجىء البيانات الاحصائية (وافضلها بيانات تعدادات السكان) فى شكل تصنيف لفئات مهنية غير ملائمة لغراض التصنيف الطبقي ، ووفقا لمعايير مركبة (ذات اكثر من متغير) على النمو السابق بيانه .. الامر الذى يحتاج لعمليات اعادة تصنيف وملائمة شاقة حتى نصل الى صورة تقريبية للأوضاع والمواقع الطبقيية .

ولذا فإنه رغم بساطة التصنيف الثلاثى المعتمد للأسر والأفراد فى المجتمع الى : طبقة عليا ، وطبقة ~~متوسطة~~ وسطى ، وطبقة

دنيا ، تظل المشاكل المنهجية والاحصائية مشاكل شائكة حتى يمكن الوصول الى رسم خريطة طبقية يعتد بها فى التحليل والنقاش العام . وفى ظل احسن الأحوال تفاؤلا ، ومهما كان حجم نجاحنا فى حل تلك المشاكل المنهجية

والاحصائية ، تظل هناك بالضرورة مشاكل ما يسمى «بالأشرطة الحدودية» ، بين الطبقات (أى تلك «المناطق الرمادية» (grey zones) التى تحتل التصنيف هناك أو هناك) . وهى «أشرطة» قد تضيق أو تتسع حسب الظروف التاريخى والاجتماعى ، ودرجة «السيولة» و«الحراك» الطبقي السائدة فى مرحلة تاريخية معينة . ومن هنا ينشأ المفهوم «الضيق» والمفهوم «الواسع» للطبقة ، وبالتالي تختلف الأوزان النسبية لكل طبقة فى إطار الخريطة الطبقيّة العامة للمجتمع . حول نمو واتساع مراتب الطبقة الوسطى فى مصر .

وإذا كنا بصدد تحليل عملية نمو واتساع مراتب الطبقة الوسطى ، فى مجتمع مثل مجتمعنا ، فيمكن أن نتخذ الوحدة الأساسية لنا فى التحليل «عدد الأسر» وليس «عدد الأفراد» حتى لا تضطرب معايير القياس ، باعتبار أن «الأسرة» هى الوحدة الدخلية وبؤرة النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

ويرى الدكتور جلال أمين فى مقاله المنشور بمجلة الهلال ، اغسطس ١٩٩١ ، أن «هجم الدخل والثروة هو أكثر المعايير ملائمة لتصنيف المجتمع الى الطبقات الثلاث» ، مع عدم تعليق أهمية كبيرة على طبيعة المصادر التى يأتى منها الدخل ، على أساس أن المجتمع المصرى هو أقل اهتماما الآن ، بالسؤال عن مصدر الدخل والثروة . وأجندنى مختلف مع الدكتور جلال أمين حول عدم الاعتداد بالسؤال عن مصدر الدخل أو الثروة ، عند إجراء عملية التصنيف والتحليل



الطبيقي في ظروف مجتمع مثل مجتمعنا . فرغم أن بعض الاقتصاديين الفرنسيين يقول بان «النقد ليس لها رائحة» ، فإنه يوجد في مصر الآن نوعان من الدخل :

١ - الدخل الدوري اللابل للتجدد (renewable income) ، المرتبط بأنشطة اقتصادية لها صفة الدورية والديمومة مثل : الأنشطة الزراعية ، الصناعية ، التجارية ، والخدمية .

(ب) الدخل الطارئ أو الاستثنائي (transitory income) القائم على الصدفة ، الشطارة ، المضاربة ، العمولة ، الصدف غير المتكررة ، الخ ، وهي دخول استثنائية وطارئة تتولد من خلال مجالات «التداول» وليس من خلال عمليات «الانتاج المتجدد» .

ولذا فإن الفئات التي قفزت الى مواقع الطبقة الوسطى ، من حيث حجم الدخل ، من خلال الحصول على دخل طارئ واستثنائي ، (دون ان يتحول الى ثروة مادية دائمة ومولدة للدخل) ، هي فئات ذات وضع مؤقت في اطار الطبقة الوسطى .. قد يمتد لحقبة من الزمان ، وليس لجيل كامل . ولدينا سابقة تاريخية في مصر في هذا الصدد ، وهي ظاهرة «الفرنصر» اثناء الحرب العالمية الثانية ، وما نتج عنها من دخول استثنائية وبعض السيولة الطبقيّة المؤقتة .. لم يكتب لها الدوام والاستمرارية ، لأنها بينت على ظروف استثنائية ومؤقتة .

وهكذا فإن تحديد معالم «الخريطة الطبقيّة» وفقا لمعيار الدخل دون السؤال عن المصدر ، يتوقف على ما اذا كنا

بصدد اخذ «صورة فوتوغرافية» للمجتمع عند لحظة زمنية معينة ... ام اننا نحاول استشفاف عناصر هذه الخريطة من منظور مستقبلى ديناميكى ، بمعنى هل هذه الخريطة الطبقيه التى نرسمها ذات معالم ثابتة ومستقرة نسبيا ؟ ام انها تعبر عن «اوضاع خاصة» ذات طبيعة مؤقتة ؟

ويرتبط بذلك اعتماد «نمط الاستهلاك السائد» ، او نوعية ملكية السلع المعمرة ، كمعيار يسترشد به لترسيم الحدود الفاصلة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة . فقد تنجح اسرة من الاسر فى تحقيق دخل استثنائى (غير قابل للتكرار) ، من خلال عمليات الهجرة للخليج مثلا ، تساعدنا على اقتناء احدى السلع المعمرة . من سيارة خاصة ، فيديو ، اجهزة تكييف ، ولكن قد تعجز فى المستقبل عن تدبير نفقات تشغيل وصيانة تلك الاجهزة المعمرة .. مصدر المكانة والوجاهة الاجتماعية التى تؤهل للدخول فى مصاف «الطبقة الوسطى» ، عند لحظة زمنية معينة .

وفى ضوء ما تقدم ، اود ابداء بعض التحفظات على الرقم الذى تقدم به الدكتور جلال امين حول الحجم المطلق والنسبى «للطبقة الوسطى» فى اطار الخريطة الطبقيه للمجتمع المصرى فى النصف الثانى من الثمانينات .. فلقد قدر الدكتور جلال امين هذا الحجم بنحو ٢٥ مليون شخص ، اى نحو ٤٥٪ من السكان ، واعتقد ان هذا الرقم متحيز لاعلى ، لانه يشمل النمو الطفرى والمؤقت فى الدخول عند لحظة تاريخية معينة .. وليس له صفة الدوام والاستقرار .

كذلك اذا ما اتفقنا مع الدكتور جلال امين على مستويات الدخل الشهري للأسرة التي تنافس الاوضاع الطبقيّة : الحد الفاصل من الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى هو الحصول على دخل قدرة ثلاثمائة جنيه شهريا ، وان الحد الفاصل بين «الطبقة الوسطى» و«الطبقة العليا» هو الحصول على دخل شهري للأسرة قدرة عشرة آلاف جنيه (شاملا المزايا المعينية) ، تظل الصورة شديدة العمومية وينتقصها العديد من التفاصيل الهامة . فمن المعروف ان «الطبقة الوسطى» - إن صح التعبير - تنقسم الى مراتب وشرائح دخلية ، وانه من الضروري التمييز بين ثلاث شرائح :

(أ) الشرائح العليا من الطبقة الوسطى ، وهي أقرب ما تكون في طموحاتها ونظام قيمها وانماط معيشتها من «الطبقة العليا» .

(ب) الشرائح الوسطى من الطبقة الوسطى ، وهي ما يمكن اعتبارها «الوعاء الحقيقي» للطبقة الوسطى بالمعنى الضيق .

(ج) الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى ، وهي أقرب ما تكون في نظام قيمها وانماط معيشتها من الفئات الدنيا . إن مثل هذا التصنيف الداخلي لمراتب وشرائح الطبقة الوسطى المصرية ، يعتبر ضروريا للغاية . وإذا اعتمدنا معيار الدخل لبساطته ، ، ودون اخلاص كبير للحدود الدخلية الفاصلة التي جاءت ضمن تحليل الدكتور جلال امين ، يمكن تركيب الصورة التالية للتناظر بين الاوضاع الطبقيّة والاضاع الدخلية .



متوسط الدخل الشهري : لأسرة مكونة من زوج ونفجة  
وطفلين

### التوزيع الطبقي

- ١ - الطبقات الدنيا ٣٠٠ جنيه في الشهر
- ٢ - الطبقة الوسطى
- أ - الشرائع الدنيا ٣٠٠ - ٩٠٠ جنيه في الشهر
- ب - الشرائع الوسطى ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه في الشهر
- ج - الشرائع العليا ٣٠٠٠ - عشرة آلاف جنيه في الشهر
- ٤ - الطبقة العليا أكثر من عشرة آلاف جنيه في الشهر

وإذا ما انتقلنا الى بعض الاحصاءات الواردة في تعداد ١٩٨٦ للسكان في مصر ، يمكن أن نلقى مزيداً من الضوء على بعض المؤشرات الهامة ذات الدلالة ، لعنا فصل لتقدير آخر لحجم «الطبقة الوسطى» في مصر في النصف الثاني للثمانينات ، من منظور آخر (راجع الشكل «٢» ) . وفيما يلي بعض المؤشرات :

(أ) عدد الذين يملكون أكثر من شقة أو فيلا بأكملها يمثلون نحو ٢٪ من جملة الاسر في الجمهورية ، مقابل ٢٢٪ من جملة اسر المناطق الحضرية يعيشون في غرفة أو أكثر بوحدة سكنية ، أو في عشة أو خيمة .

(ب) عدد الاسر التي تمتلك تليفزيون ملون نحو ٢ مليون أسرة (أي نحو ٢٠٪ من جملة الاسر في الجمهورية) ، مقابل نحو ربع مليون أسرة (أي ٣٪ من جملة الاسر) يمتلكون ديب فريز / جهاز فيديو .

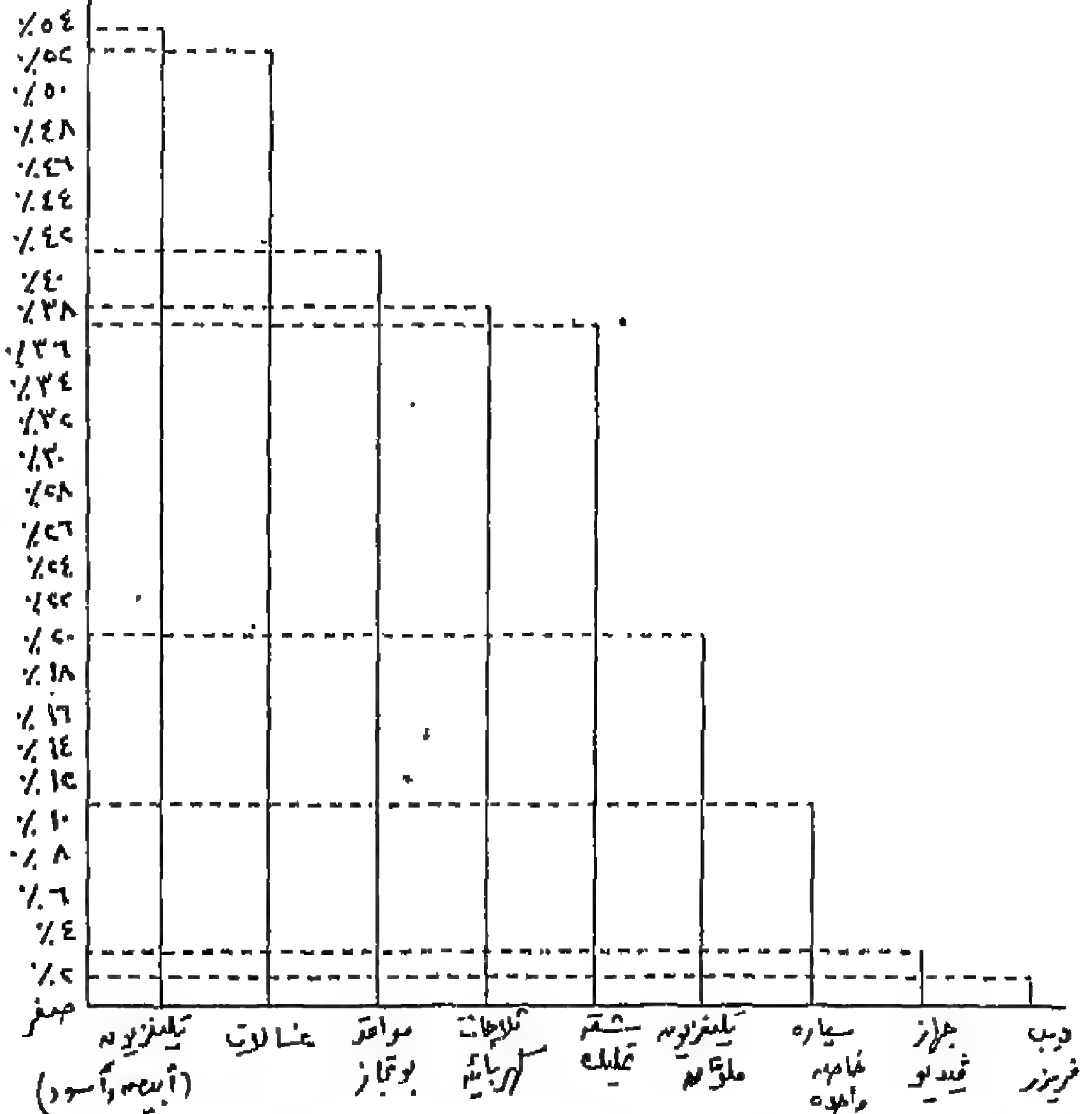
(جـ) عدد الاسر التي تمتلك غسالة كهربائية وتلفزيون ابيض واسود في حدود ٥٠٪ من جملة اسر الجمهورية ، مقابل ٣٨٪ فقط من الاسر تمتلك ثلاجة كهربائية

(د) عدد الاسر التي تمتلك سيارة واحدة نحو مليون اسرة (اي ١١٪ من جملة اسر الجمهورية) ، مقابل ٨٨٪ من الاسر لا تمتلك سيارة . في هذا الوقت الذي كان هناك نحو ٦٠ الف اسرة تمتلك سيارتين او ثلاث سيارات (نحو ٦ر٠ من جملة الاسر) .

(هـ) بلغ عدد الاسر الحائزة على مسكن «تمليك» نحو ٤٣٧٪ في مجمل المناطق الحضرية مقابل ٢٢٪ في محافظة القاهرة و ٢٥٪ في محافظة الاسكندرية ، حيث ان العبرة في مساكن التمليك بالمناطق الحضرية .. لان «مساكن التمليك» تعتبر هي النمط السائد تاريخيا في المناطق الريفية ، والايجار هو الاستثناء .

# التوزيع النسبي لجهازات الأثاث المصرية من السلع المعمرة (١٩٨٦)

النسبة المئوية  
لعدد الأسر  
التي تمتلك  
مستوى معين  
من الجهاز



★ النسبة هنا قاصرة على المناطق الحضرية فقط

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،  
التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦ ، المجلد الأول - الجزء  
الثاني - الظروف السكنية (القاهرة : يناير ١٩٩٠) .



## فهرست مصطلحات الناس ١

تعبير «مصطلحات الناس» هو تعبير جاء في تاريخ الجبرتي ،  
ويقصد به ذلك الفريق من الناس الذين تعتبر احوالهم  
المعيشية والمالية مستورة بشكل عام ، ولكن ليست بالضرورة  
«مستورة» . واذا ما ترجمنا فئة «مصطلحات الناس» ، بلغة  
الجبرتي ، الى مصطلح جديد بلغة العصر الحالي . نجد ان  
المقصود به اليوم هم «ابناء الطبقة الوسطى» . الذين تعتبر  
احوالهم المعيشية وسطا بين «افرام» و«تقير» .

والمقابل في التاريخ المصري الحديث منذ بداية هذا  
القرن ، يمكننا ان نلك الطبقة الوسطى - على تنوع فئاتها  
ومراتبها - قد شكلت العمود الفقري لحركة المجتمع المصري  
السياسية والفكرية منذ ثورة ١٩١٩ ، ومرورا بثورة ١٩٥٢  
وحتى الآن ، فلقد شكلت تلك «الفئات الوسطى» الوعاء  
الرئيسي للحركة السياسية والتنظيمات الحزبية المصرية ،  
والنقابات المهنية ، ومن بين صفوفها انحدروا اهم المفكرين  
والكتاب والفنانين : طه حسين ، وعباس العقاد ، واهمد  
امين ، وقوفيق الحكيم ، ومحمد مندور ، ولويس عوض ، محمد  
حسنين هيكل ، واهمد بهاء الدين ، والاف اخريين .

وهي ذات الفئات التي ملأت «الشارع السياسي» جلبة  
وعججا منذ عام ١٩١٩ وحتى الآن ، بما نالته من حظ طيب  
في التعليم والوعي السياسي وما تتمتع من وقت فراغ يسمع  
بالحركة والخصود السياسي والحيوية الفكرية .

ولكن الأوضاع الاقتصادية والأحوال المالية والمعيشية لتلك «الطبقة الوسطى» أخذت تتفكك بشدة عند منتصف الثمانينيات ، فرغم الغلاء والتضخم ، فقد نجحت فئات عديدة تنتمي الى «الطبقة الوسطى» من التنفيس عن أزماتها الاقتصادية من خلال عمليات الهجرة الواسعة النطاق الى بلدان الخليج منذ منتصف السبعينات .. وحتى منتصف الثمانينيات .

كذلك اذا عدنا قليلا الى الوراء نجد ان الجانب الأكبر من مكاسب الخمسينيات والستينيات ذهبت . في معظمها الى أبناء تلك الطبقة ، لاسيما : مجانية التعليم ، والإصلاح الزراعي ، وتثبيت الاسعار ، وتمييز الخريجين ، وتوسع رقعة القطاع العام . ثم جاء الانفتاح وموسم الهجرة الى الخليج ليحدث بعض الانتعاش المؤقت في الأحوال المالية والمعيشية لتلك الطبقة التي أخذت تصارع «غول التضخم والغلاء» قبل ان يصرعها .

واليوم بعد ان أوشك «موسم الهجرة الى الخليج» على الانتهاء ، وتضاطت الآمال المعلقة على الحصول على عقد

عمل في الخارج ، ليكون بمثابة جواز المرور للخلاص من الأوضاع المتردية للطبقة الوسطى في المجتمع ، فان الطبقة المتوسطة هي المرشحة لان تكتوى أكثر من غيرها ، بنيران التضخم نظرا لطبيعة نمطها الاستهلاكي وضيق ذات يدها . فمع ارتفاع تكلفة الدروس الخصوصية . ونفقات تعليم الأبناء عموما ، وارتفاع تكاليف البنزين وتكلفة المواصلات ، وارتفاع

اسعار وشرائع استهلاك الكهرباء . يصيب من الصعب على  
عناصر الطبقة الوسطى الحفاظ على المستوى المعيشى الذى  
تمتعت به خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات .  
ففى ظل التطورات الاقتصادية الجديدة .. أخشى ان  
يتحول العديد من عناصر الطبقة الوسطى من مصاف «مساتير  
الناس» الى مصاف «مسحوقى الدخل» . وسوف يكون لذلك  
انعكاسات مستقبلية هامة على حركة المجتمع والسياسة فى  
مصر .



# الفهرس

ص

توطئة ..... ٧

## الجزء الأول :

ماذا عن المستقبل ..... ٩

## الفصل الأول :

كيف نتفاوض مع المستقبل؟ ..... ١٥

## الفصل الثاني :

الحرب الرأس مالية - الرأس مالية القادمة - - ٣٣

## الفصل الثالث :

حقبة التسعينات ومخاض عالم جديد - - - ٤٣

## الفصل الرابع :

نهاية التاريخ، أم نهاية الجغرافيا؟ - - - ٥١

## الفصل الخامس :

تحديات «ما بعد السلام»: «سوق شرق

أوسطية» أم «نظام شرق أوسطى»؟ - - - ٥٩

## الفصل السادس :

تكوين العقل النقدي: طريق المستقبل - - - ٦٩

## الفصل السابع :

جمال حمدان ورمزية الموقف! - - - - - ٧٥

## الجزء الثاني :

فى أزمة الفكر والسياسة فى المجتمع

المصرى - - - - - ٨١

## الفصل الثامن :

المنهج الديمقراطى والرأى العمومى - - - - - ٨٧

## الفصل التاسع :

كيف يستقيم الظل والعود أعوج - - - - - ٩٧

## الفصل العاشر :

قيم النهضة وقيم التخلف - - - - - ١٠٥

## الفصل الحادى عشر :

حول أزمة الفكر المصرى المعاصر - - - - - ١١٧

## الفصل الثانى عشر :

حول الحروب والتسويات الفكرية - - - - - ١٣٣

## الجزء الثالث

نظرات فى أوضاعنا الاقتصادية الراهنة - - - - - ١٤٥

## الفصل الثالث عشر:

الاقتصاد المصرى: اقتصاد واحد أم عدة

اقتصادات ----- ١٥١

## الفصل الرابع عشر:

رواج الفلوس ----- ١٥٧

## الفصل الخامس عشر:

بداية موسم العودة من الخليج ----- ١٦٥

## الفصل السادس عشر:

حتى نخرج من دائرة إدمان القروض ----- ١٧١

## الفصل السابع عشر:

التوازنات الاقتصادية والتوازنات

الاجتماعية ----- ١٧٩

## الفصل الثامن عشر:

«الكفاءة الاجتماعية» و«الكفاءة المؤسسية» - ١٨٩

## الفصل التاسع عشر:

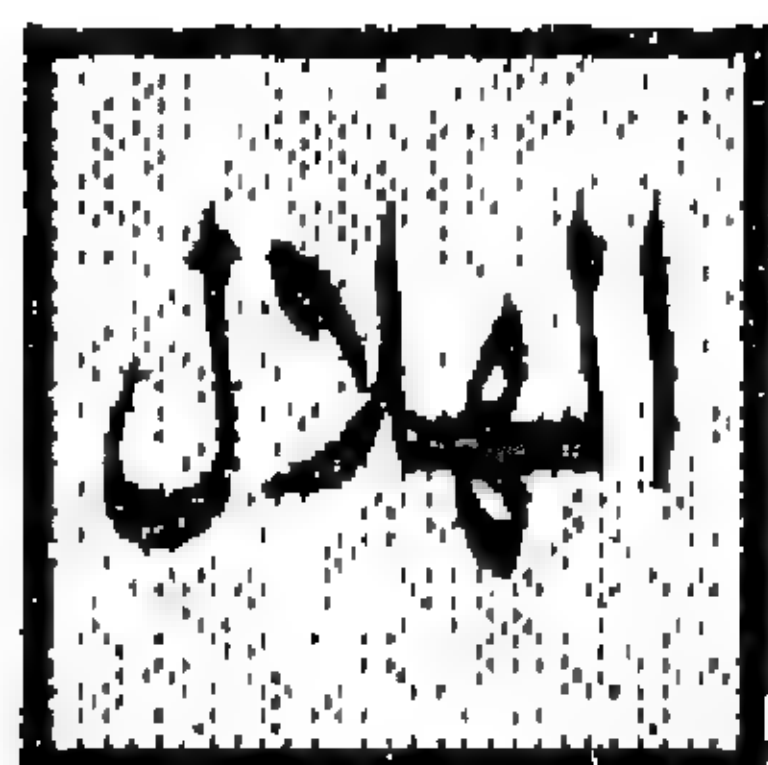
حول التخصيصية فى اقتصادنا المعاصر ١٩٥

## الفصل العشرون:

الأزمة القادمة للطبقة الوسطى فى مصر ٢٠١



المجلة الثقافية الأولى  
في مصر والعالم العربي  
اقرأ في عدد مارس ١٩٩٥



(عدد ممتاز)

تجربتنا تقول : إذا أرادت مصر فعلت د. عزيز صدقي  
التجربة اليابانية د. شكرى عياد  
نحن والهوية الوطنية د. مصطفى سويل  
محنة الكاتب المؤرخ جلال الدين السيوطي مصطفى نبيل

### أدب النساء - جزء خاص

ماذا تريد المرأة بالضبط ؟ د. أحمد أبو زيد  
الإبداع الروائي للمرأة المصرية إبراهيم فتحى  
واقرا شهادات لمبدعات القصة فى مصر :  
د. رضوى عاشور - سلوى بكر - اعتدال عثمان -  
فوزية مهران - عائشة أبو النور

### واقرا الباب الجديد من الهلال الى الهلال

تلتقى فيه بـ . المسرح - السينما - الموسيقى والغناء -  
الكتب - التلفزيون - الفن الجميل - الفولكلور  
ويشارك فى كتاباته نخبة من ألمع الكتاب الشباب .

رئيس التحرير  
مصطفى نبيل

رئيس مجلس الإدارة  
مكرم محمد أحمد

الثمن ١٥٠ قرشا

رقم الايداع  
٩٥/٢٩٢٩

I.S.B.N

977 - 07 - 0380 - X

## هذا الكتاب

في بلادنا قلق كبير حول المستقبل !  
ماذا ياترى سوف يحمل هذا المستقبل من  
تطورات كونية وتداعيات إقليمية وانعكاسات على  
مستقبل مصر الاقتصادى والسياسى ؟ وماذا سوف  
يحمل هذا المستقبل فى طياته من فرص ومخاطر ؟  
وكيف يمكن لمصر الملاحة فى بحاره الصعبة  
ووسط أمواجه المتلاطمة .

« هذه بعض الأسئلة التى تناولها الكتاب  
بالمناقشة والتحليل فى محاولة لاستكشاف آفاق  
المستقبل ، ودروبه الصعبة ، وكيف يمكن  
التفاوض المستمر مع المستقبل ويؤكد الكتاب فى  
ثناياه على أن هناك دائما عدة مستقبلات بديلة  
أو محتملة، وأنه ليس هناك مسارات جبرية أو  
وحيدة .

إذ أنه بقدر الاعتراف بأن هناك جزءاً مهماً  
بفعل موروثات الماضى وأثقاله ، فإنه بالقطع  
هناك جزء «حر طليق» قابل للتشكيل وفقاً للإرادة  
الوطنية الحرة .

إن هذا الكتاب يطرح جدول أعمال لهماوم  
وقضايا المستقبل فى مصر فى مجالات الفكر  
والسياسة والاقتصاد .



## الاشتراكات

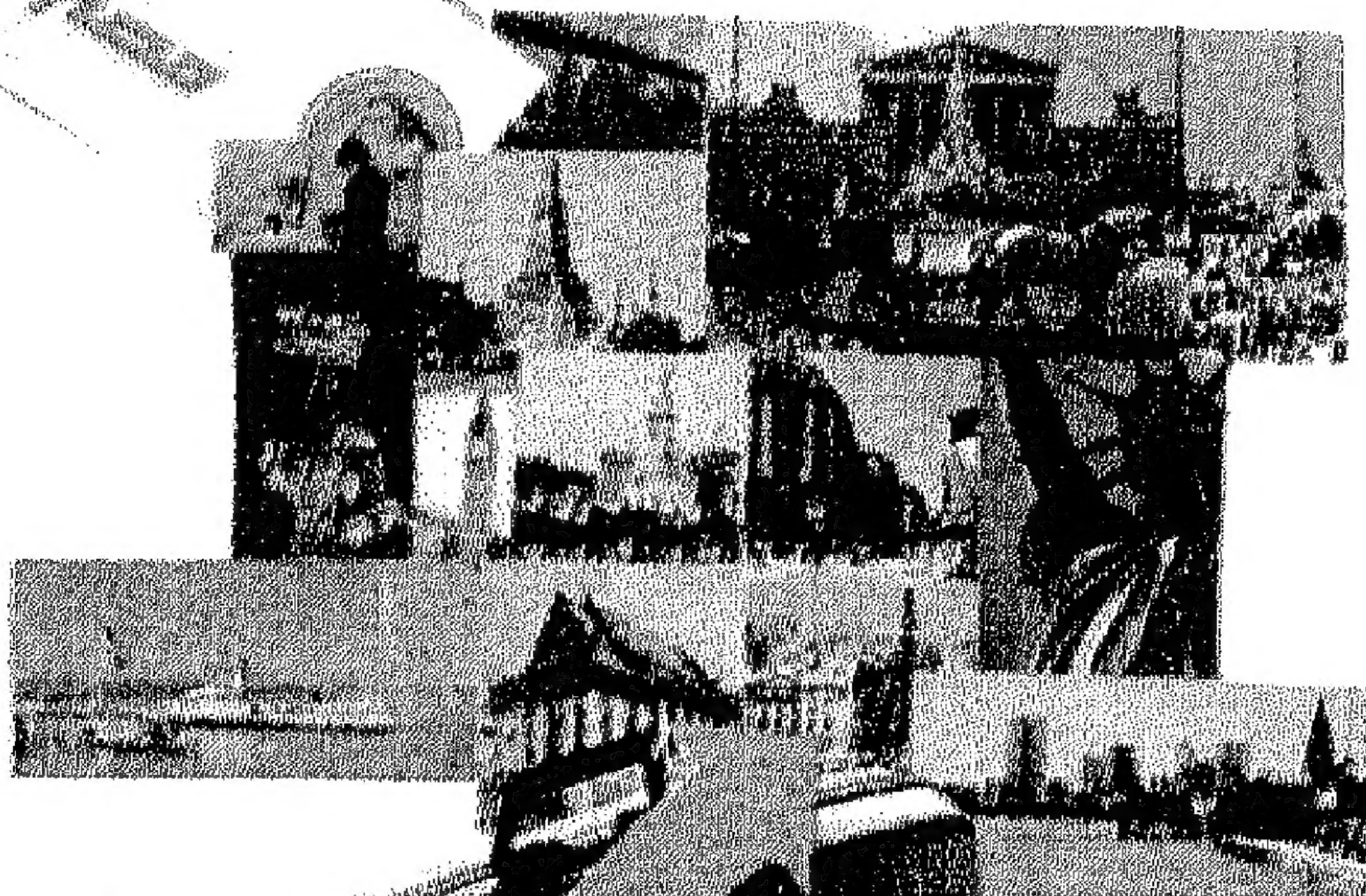
قيمة الاشتراك السنوى ( ١٢ عددا ) ٣٦  
جنيها داخل ج . م . ع تسدد مقدما نقدا  
أو بحوالة بريدية غير حكومية - البلاد  
العربية ٣٠ دولارا - امريكا واوربا واسيا  
وافريقيا ٤٠ دولارا - باقى دول العالم  
٥٠ دولارا .

القيمة تسدد مقدما بشيك مصرفى لأمر  
مؤسسة دار الهلال ويرجى عدم ارسال  
عملات نقدية بالبريد .

## ● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال بسيونى زغلول ، الصفاة - ص ب رقم ٢١٨٣٣  
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس 92703 Hilal.V.N





أهلاً بكم في عالمنا



مجمع التعليمات